جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

أَحكامُ التَّقويم اللُّغويِّ في القراءات القرآنيَّة

إعداد الطَّالب

سلامة عايش السّراحين

إشراف الدّكتور

سيف الدّين الفقراء

رسالة مقدّمة إلى عمادة الدّراسات العليا استكمالاً
لمتطلبـــــــات الحصـــول على درجة الدّكتوراة
في اللُّغة العربيّة/ قسم اللُّغــة العربيّة وآدابهـــا

جامعة مؤتة، 2014

الإهداء

إلى روح والدي الطَّاهرة..... تخليداً ووفاءً

إلى والدتي العزيزة .... برّاً وإحساناً.

إلى إخوتي الأعزّاء.... تقديراً وعرفاناً.

إلى رفيقة الدّرب ... محبَّةً واحتراماً.

إلى أبنائي، زيد ورنيم وآرام... زهوراً تتفتّح في ربيع حياتي.

إلى كلّ من أضاء شمعةً في دربي، وشدّ من أزري... إلى كلِّ هؤلاء جميعاً

أهدي هذا العمل.

سلامة السَّراحين

الشُّكر والتَّقدير

بعد أن أكملت هذا الجهد، أرى أنّ الواجب يحتِّم عليَّ أن أعترف لكلِّ ذي فضلٍ بفضله، وأوّل من أتوجَّه إليه بشكري (ربي الذي أكرمني)، فله الحمدُ حمدُ الشّاكرين، الذي منَّ علينا بنعمته، فكان حقّاً علينا شكره، امتثالاً لقوله تعالى: {وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ} {إبراهيم:7}، ومن شُكرِ الله شكر عباده المخلَصين، فمن لا يشكر النّاس لا يشكر الله، إذ أتقدّم بجزيل الشُّكر وخالص الامتنان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدّكتور سيف الدّين الفقراء، لما أولانيه من حسن رعاية واهتمام، فلم يضنّ عليَّ بوقته الثَّمين، وبرأيه السَّديد، فكان لي نعم الموجّه، والمرشد الحفيّ بطلابه، وكان لفضله وعلمه عليّ ما أعجز عن شكره، فجزاه الله عني خير الجزاء، بما يليق بأهل العلم والعلماء.

كما أُسَطِّرُ كلمةَ شكرٍ وعرفان لأعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدّكتور حسن الملخ، والدكتور عادل البقاعين، والدّكتور منصور الكفاوين؛ لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرِّسالة، وتحمّل مشاقّ النَّظر فيها، وإبداء ملحوظاتهم القيّمة، وتوجيهاتهم السّديدة، لتقويم ما اعوجّ منها، وسدّ ثلومها، وتشذيب نتُوئها، فجزاهم اللّه عنّي خير الجزاء، وحفظهم ذخراً وسنداً لدارسي العربيَّة.

سلامة السَّراحين

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	هـ
الملخص باللغة الإنجليزية	و
المقدمة	1
التمهيد	4
نشأة الحكم اللغوي ومراحله	7
الفصل الأول: أحكام القبول في القراءات القرآنيّة	19
1.1 الصَّواب وما جرى مجراه	20
2.1 الأصل	34
3.1 الوجه	41
4.1 الجيّد	48
5.1 الجائز	59
6.1 الحسن	63
7.1 الكثير وما جرى مجراه	71
8.1 الأولى	78
9.1 الأبين	83
10.1 الأقوى	87
11.1 الصحيح	91
الفصل الثاني: أحكام التَّقويم النَّقديَّة	94
1.2 الضعيف	95
2.2 القليل	112

3.2 القبيح 119
4.2 الشّاذّ 128
5.2 الرديء 140
6.2 البعيد 144
الفصلُ الثَّالث: أحكامُ التّقويم الرّدّ القطعيَّة 149
1.3 اللّحن وما جرى مجراه 151
2.3 الخطأ وما جرى مجراه 170
3.3 الغلط وما جرى مجراه 178
الخاتمة 190
قائمة المراجع 193

المُلَخَّص

أحكام التَّقويم اللُّغويّ في القراءات القرآنيّة

سلامة عايش السَّراحين

جامعة مؤتة، 2014م

تهدف هذه الدِّراسة إلى بحث الأحكام التَّقويميّة اللُّغويَّة، في القراءات القرآنيّة، كمعايير لقبول القراءة أو ردّها، وتجلّت في أحكام القبول والنّقد والرَّدِّ.

وجاءت في مقدِّمةٍ وتمهيدٍ وثلاثةِ فصولٍ وخاتمةٍ، عرضتُ في المقدِّمة منهجيّة الدرّاسة، ودوافع اختيارها، وأهميتها، والدِّراسات السَّابقة، ودرست في التّمهيد مفهوم الحكم التّقويمي، لغةً واصطلاحاً، وتتبَّعتُ مراحل نشأته وتطوّره بإيجاز، وبيّنتُ أقسامه، ومدى تأثره بالأحكام الفقهيّة المتعلّقة بالتّشريع.

أمّا الفصل الأوّل فقد اشتمل على أحكام القبول التي أوردها اللُّغويون في وصف القراءات القرآنية، التي تجلّت في ألفاظ التحسين والإقامة، ومحاولة الفصل بين تلك الأحكام، مع تحديد مفهوم كلٍّ منها، ورصد مجموعة من الأمثلة على كلِّ حكم.

وتناول الفصل الثاني أحكام النّقد، كالقليل والقبيح والضعيف والشّاذّ والرديء وغيرها، وتحديد مفهوم كلٍّ منها، والتّمييز بين تلك الأحكام، وبيان الأسباب التي يستند اللغويون إليها في الحكم.

أمّا الفصل الثالث فقد عرضت فيه لأهم أحكام الرّدّ، التي وُجِّهت للقراءات القرآنيّة، مثل: اللّحن والخطأ والغلط، وما يجري مجراها، كقولهم: ليس بالوجه، ولا وجه له، لا يجوز، وغيرها، ومحاولة تفنيد هذه الأحكام بالرّدِّ عليها من واقع الاستعمال اللُّغوي.

وانتهت الدّراسة بخاتمة أُجملت فيها نتائج البحث، وما توصّلت إليه، ثمّ ذُيّلت بقائمة المصادر والمراجع التي أفادت منها.

Abstract

The linguistic evaluation provisions in the Qur'anic readings

salama Ayish Al-serahin

The University of Mu'tah , 2014

This study aims to examine The linguistic evaluation provisions in the Qur'anic readings as criteria for accepting the readings , criticizing and responding to them, which manifested in the provisions of acceptance , criticism and response .

The study consisted of the introduction , preface, three chapters and a conclusion .In the introduction, I introduced the study methodology, the motives of selection , its importance, and the previous studies. In the preface, I studied concept of evaluative judgment, linguistically and idiomatically, and traced the stages of its inception and its development briefly. I demonstrated its divisions, and the extent at which it is influenced by the jurisprudential provisions concerning the legislation.

The first chapter included the acceptance provisions which were reported by the linguists in their description of the Qur'anic readings, which manifested in the improvement phrases and in their attempt to separate those provisions, and determine the concept of each of them, as well as monitoring a range of examples for each judgment.

The second chapter addressed the provisions of criticism, as the little, the ugly , the weak , the abnormal and the bad, etc., as well as defining the concept of each of them, and the distinction between those provisions, and illustrating the bases for linguists in making their judgments .

The third chapter introduced the most important provisions of responding , which were directed to the Quranic readings, such as: melody ,error and mistake, and other similar issues, such as saying: not an evidence, it doesn't not have an evidence for it, or is not permissible ... etc., and tried to refute these provisions by responding to them from the reality of linguistic usage.

The study ended by a conclusion in which I outlined the results of the search, and then appended the list of sources and references that I have benefited from.

المقدِّمة

الحَمدُ لله الوَاحدِ الأَحدِ، الفردِ الصَّمدِ، الّذي لم يَلد ولم يُولَد، والّذي خَلَقَ الإنسانَ من العَدمِ، ثمَّ جَعَلَهُ شاهداً على النِّعمِ، وَعلَّمهُ من عِلمِهِ مَا لَم يَعلَم، وأَنزَلَ كتابَه دليلاً على الفَصاحةِ والبيانِ، والصَّلاة والسَّلام على خيرِ الأنامِ، محمَّدٍ بن عبدالله الصَّادق الأَمين، أَفصحهم لساناً، وَأَوفاهم بَياناً، وَعلى أَصحَابِه الأَخيارِ الأَبرَارِ، ومَن تَبعهم بإحسانٍ إلى يَومِ الدِّين... أَمَّا بَعدُ.

فقد كانت للعرب لغة تستحقّ منّا الوقوف والتأمل، والبحث والدّراسة، فمَا تركه الأَوائِلُ يُعدُّ ثروةً هائلةً، وتراثاً ضخماً، قامَ العلماءُ بجمعهِ واستقرائِهِ، فتركُوا لَنا المُصنَّفاتِ اللُّغويّةَ، الّتي ضَمّت كَثيراً من الظَّواهرِ والمَسائِلِ اللُّغويّةِ، فتَجلّت فيها ملامحُ التّفكير اللُّغويِّ، الّتي بُنيت على أَحكَامٍ لُغويّةٍ تّقويميَّةٍ مُحكّمةٍ، تَهدفُ بمجملِها إلى ضَبطِ اللُّغةِ، وَصَونِها من الانحرافِ والضَّياعِ، في ظلِّ الانفتاحِ اللُّغويِّ، والتَّبادُلِ الفِكريّ، والاختلاطِ الَّذي سَاد البِلادَ العربيَّةَ، فاشتغلَ اللُّغويُّون بالبحثِ عن الصَّحيحِ الَّذي يُشذّبون به أَلسنةَ النَّاسِ، النَّاطقين بلغةِ القُرآنِ، ويُقوِّمُون به الاعوجاجَ والزّللَ؛ حِفاظاً على لُغة القُرآنِ.

فهاهي طائفةٌ كبيرةٌ مِن الأَحكام اللُّغويّةِ التّقويميّة تركها اللُّغويُّون في مصنّفاتِهم، أسهمت في حفظِ اللُّغةِ، وترسيخِ مفهومِ المِعياريّةِ، وتحديدِ أُطرٍ لُغويّة لكلام العربِ، ولمّا كانت القراءاتُ القرآنيّة جزءاً من لُغةِ العربِ، وعَكَست وَاقعاً لُغوياً، أَصبحت ميداناً لهذهِ الدراسةِ، فَهدفَت إلى جَمعِ تلك الأَحكامِ، ودِراستِها دراسةً وصفيّةً تحليليّةً، التزمت بمتابعةِ الأحكامِ التَّقويميَّةِ في القراءاتِ، الَّتي جاءت قُيوداً صارمةً تَهدِف لتثبيتِ قاعدةٍ معياريةٍ، فقُسّمت إلى ثَلاثةِ أنواعٍ: الأَوَّلُ: أَحكامُ القُبُولِ، كـ(الصَّوابِ، والأَصلِ، والحَسَنِ، والكَثيرِ، والجَيّدِ، والجَائزِ، والأَبينِ، والأَقوَى، وغيرها)، والثَّاني: أَحكامُ النّقدِ الَّتي وَصَفَت النُّصوصَ مِن غير ردِّها بوجهٍ قطعيٍّ كـ(الضَّعيفِ، والقليلِ، والقَبيحِ، الشّاذِّ، والبَعيدِ، وغير ذلك)، والثَّالثُ: أَحكام الرَّدِّ، الّتي سَعَت لِرفضِ النُّصوصِ وعدمِ قُبُولِها، كـ(الخَطَأ واللَّحنِ والغَلَطِ وما يَجرِي مَجرَاها)، فشكّلت هذه الأحكامُ مجتمعةً قيوداً صارمةً تُسهِمُ في ضبطِ اللُّغةِ، وتهدِفُ إلى تكريسِ المِعيَاريّة، وَحِمايةِ أَلسِنةِ النَّاسِ مِن الفَسَادِ.

وتَكمُن أَهميّة الدّراسةِ في عمليَّة الفصلِ بين هذه الأَحكامِ، وتحديدِ مفهوم كلّ منها وملامحه الخاصَّة التي تُميّزه من غيره، ولا يزعم الباحث أنّه فصل بين هذه الأحكام فصلاً كليّا، لما بينها من تداخل، وكذلك اختلاف اللُّغويين في درجات الحُكم اللُّغويّ، فما يكون عند سيبويه قليلاً يكون عند غيره ضعيفاً أو رديئاً، وما يكون عند الزَّجَّاج خطأً يكون عند غيره صواباً وهكذا، وتأتي صعوبة الفصل بين هذه الأحكام أيضاً من استعمال العلماء للأحكام اللُّغويّة بمعنى واحد في وصف القراءة، فقد خلطوا بينها خلطاً كبيراً، إذ استعملوا أحكام الرَّدّ(اللحن والخطأ، والغلط، ولم يجز، ولا وجه له، وليس بالوجه...) بمعنى واحد يفيد ردّ القراءة، فكأنّهم استعملوها من باب التّرادف اللُّغويّ.

وقد أفادت الدرِّاسة من جملة من المصادر والمراجع نذكر منها أمّات كتب التَّفسير، مثل:"معاني القرآن" للفرّاء، و"معاني القرآن" للأخفش، و"كتاب معاني القراءات" للأزهريّ، و"الكشّاف" للزّمخشري، و"البحر المحيط" لأبي حيان، وتفسير الطّبري، وتفسير القرطبي وغيرها، وكذلك أُمَّات كتب اللُّغة مثل: "الكتاب" لسيبويه، والخصائص" و"المحتسب" لابن جني، و"أصول النحو" لابن السراج، وغيرها.

كما أفادت من الكتب الحديثة، مثل: "التّطوّر النَّحويّ" لبرجشتراسر، ولحن العامّة لرمضان عبد التّواب، "واللّهجات العربيّة القديمة" لرابين، و"القياس في النحو العربي" للزُّبيدي، "وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية" لفوزي الشايب، وغيرها.

ولقد حظي موضوع الأحكام التَّقويميّة في اللُّغة العربيَّة بدراسات حديثة، منها: "حركة التّصحيح اللُّغويّ" لمحمد رضا حمّادي، و"التَّراكيب غير الصَّحيحة نحويَّاً في الكتاب لسيبويه" لمحمود سليمان ياقوت، و"الأحكام التّقويمية في النحو العربي" لنزار الحميداوي، وغيرها، وتميّزت دراستي هذه بأنّها مختصَّة في الأحكام التَّقويميّة في القراءات القرآنيّة.

واقتضت منهجيَّة الدِّراسة أن تقسّم إلى تمهيدٍ و ثلاثة فصول، متلوّة بخاتمةٍ، وثبتٍ المصادرِ والمراجع، حيث اشتمل التَّمهيد على معنى الحكم التّقويميّ لغةً واصطلاحاً، وأقسامه، ونشأته ومراحله التي مرّ بها، والعلاقة بينه وبين الأحكام الفقهيَّة، ومدى التّأثر بينهما.

أمّا الفصلُ الأوَّل فقد تناولت فيه أحكام القبول للقراءات القرآنيَّة، كـ(الصَّواب، والأصل، والكثير، والجيّد، والجائز، والحسن، وغيرها)، وتتبَّعت هذه الأحكام في معرض وصف القراءات عند اللُّغويين.

وانتظم الفصل الثّاني أحكام النّقد التَّقويميّ، كـ(الضَّعيف، والقليل، والقبيح، والشّاذّ، والرَّديء، والبعيد وغيرها)، وآثرت فصلها عن أحكام الرّدّ لما بينها من اختلاف، إذ إنّ أحكام النَّقد تختلف في نقدها النّص دون ردّه، فقد يكون مقبولاً على قبحه، أو جائزاً على ضعفه وقلته.

أمّا الفصلُ الثَّالث فقد بحثت فيه أحكام الرّدّ القطعيّ، مثل: (اللّحن، والخطأ، والغلط، وما يجري مجراها)، فلم يكن معها النّص مقبولاً، إذ جاءت وصفاً للقراءات التي خالفت سنن العربيّة، أو خالفت الرَّسم القرآنيّ، أو لم يتّصل سندها.

أمّا الخاتمة فقد اشتملت على أبرز النتائج التي انتهى إليها البحث.

وأحسب أنّ هذه الدراسة ما هي إلا محاولة لخدمة العربيّة والقراءات القرآنيَّة، وأرجو أن أكون قد أوفيته بعض حقّه، فإن أصبت فالتّوفيق والسّداد من الله، وأرجوه أن يتقبله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعنا به ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ {الشعراء: 88، 89}، وإن أخطأت فمن نفسي، فالكمال لله وحده، ولا حولَ ولا قوّة إلّا بالله، وحسبي أجر المجتهد.

التَّمهيد

لا بدَّ من وقفة مع المعنى اللُّغويِّ والاصطلاحيِّ للحكم، وتتبّع مراحل نشأته وتطوره، ومعرفة أنواعه وتوضيحها، ليتسنّى لنا دراسته في باب القراءات القرآنيّة، التي تُعدُّ جزءاً من اللُّغة، ومصدراً ثرّاً للظَّواهر اللُّغويّة، ومثّلت واقعاً لُغويًّاً مستعملاً في البيئات اللُّغويّة المختلفة.

الحكم لغةً:

قال الأزهريُّ (370هـ):"الحُكم: العلم والفقه..... والحكم أيضاً: القضاء بالعدل، والعرب تقول: حَكَمتُ وأحكمتُ وحكّمتُ، بمعنى منعتُ ورددتُ، ومن هذا قيل للحاكم بين النَّاس حاكم؛ لأنّه يمنع الظَّالم من الظُّلم"[1].

وقال ابن فارس (395هـ) في معجم مجمل اللُّغة، " الحكم أصله المنع، وبذلك سميّت حَكَمَة الدّابّة، يقال منه: حَكَمَتُ الدّابّة، وأحكمتها، وحَكَمتُ السّفيه، وأحكمته إذا أخذت على يده..... والحِكمَة أيضاً من ذلك لأنَّها تمنع الجهل، وحكّمتُ فلاناً تحكيماً: إذا منعته ممّا يريد"[2] .

وقال الجوهريُّ (400هـ): في صحاحه" الحكم: مصدر قولك حَكَمَ بينهم يحكم، أي قضى. والحكم أيضاً: الحِكمةُ من العلم"[3] .

وجاء في لسان العرب: "الحكم: العلم، والفقه، والقضاء بالعدل وهو مصدر حكم يحكُم، والعرب تقول" حكمتُ وأحكمتُ: بمعنى: منعت ورددتُ ومن هذا قيل:" للحاكم بين النَّاس حاكم؛ لأنَّه يمنع الظَّالم من الظُّلم"[4].

([1])الأزهري، محمد بن أحمد الأزهر الهروي الشافعي أبو منصور، (ت370هـ)، معجم تهذيب اللغة، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، ومحمد النّجار، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ط1، ج4، ص: 111مادة (حكم).

([2])ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي أبو الحسن، (ت:395هـ)، معجم مجمل اللغة، تحقيق: الشيخ هادي حسن حمّودي، منشورات معهد المخطوطات العربيّة، ط1، 1985م، 25، ص: 94، مادة: (حكم).

([3])الجوهري، إسماعيل بن حماد،(ت:400هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق:أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، ط4، 1990م، ج5، ص: 1901 مادة(حكم).

([4]) ابن منظور،(ت:711هـ)، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ج2، ص: 129 مادة: (حكم).

ويقول الرَّازي[1]: " (الحُكمُ) القضاء وقد (حَكَمَ)بينهم يحكُمُ بالضَّمِّ (حُكماً) و (حكم) له وحكم عليه، و(الحكم) أيضاً من العلم، و(الحكيم) العالم وصاحب الحكمة"[2].

وذكر الكفويُّ(ت:1094هـ) في (الكليات):" الحكم في اللُّغة: الصَّرف والمنع للإصلاح ومنه حَكَمَةُ الفرس، وهي الحديدة التي تمنع الجموح، ومنه الحكيم ؛ لأنّه يمنع نفسه ويصرفها عن هواها.... والحكم أيضاً الفصل والبتّ والقطع على الاطلاق"[3] .

نلاحظ أن هذه التَّعريفات اللُّغويَّة للحكم يجمعها معنى مشترك، وهو العلم المانع الجهلَ الذي يقتضي القضاء العادل بغرض الإصلاح، وهذا المعنى يشكل دعامة وأساساً راسخاً ومنيعاً ليبنى عليه المعنى الاصطلاحي الذي يمعن في إعمال العقل للبناء والإصلاح في أيّ عملٍ.

الحكم اصطلاحاً

جاء الحديث عن الحكم في مصنفات القدامى والمحدثين اللُّغويَّة متكئين على المعنى الشَّرعيِّ له، فقال ابن جني (392هـ):" فإذا كان هنا أمران: أحدهما على حكم، والآخر على ضدَّه وتعارضا هذا التَّعارض ترافعا أحكامها "[4].

ويوضح الجُّرجانيُّ (816هـ) حدّ الحكم اصطلاحاً بقوله:" الحكم: إسناد أمرٍ إلى آخر إيجاباً أو سلباً"[5] .

([1]) لم يُحدّد تاريخ وفاة الرازي، وقيل توفي بعد:660هـ، أنظر:،الرازي، معجم مختار الصحاح للرازي، مقدمة المحقّق.

([2]) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، ضبطه: حمزة فتح الله، ط5، القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق، 1939م، مادة: (حكم)، ص: 148.

([3]) الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، أبو البقاء، (1094هـ)، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ط1، تحقيق: عدنان درويش، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي . دمشق، 1975م، ج2، ص: 219.

([4]) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت:392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1989م، ج1، ص: 103.

([5]) الجرجاني، السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني،(816هـ)، التعريفات، وضع حواشيه وفهارسه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2003م، ص:123.

وجعله الكفويّ في قسمين، فقال: " الحكم العقليّ هو إثبات أمر لآخر، ونفيه عنه ... وينحصر في الوجوب والاستحالة والجواز "[1].

وعرَّف الحكم العادي قائلاً: " هو إثبات ربط بين أمرٍ وآخر، وجوداً أو عدماً بواسطة تكرر القِران بينهما على الحسّ مع صحّة التَّخلف، وعدم تأثر أحدهما على الآخر ألبتَّة"[2] وذهب الأستراباذي إلى أنَّ الحكم النَّحويَّ هو " ما توجبه العلَّة"[3].

وقال أحمد سليمان ياقوت إنَّ الحكم النَّحويَّ:" نتاج العلَّة التي توجد في كلٍّ من الأصل المقيس عليه والفرع المقيس" [4].

وذهبت خديجة الحديثي في حدّ الحكم النَّحويّ أنّه: " ما يحكم به على الظَّاهرة النّحويَّة الموجودة من حيث فصاحتها، وشيوعها، وقلَّتها، أو ضعفها ونحو ذلك"[5].

وجاء تعريف عزيزة فوّال للحكم أكثر دقةً ووضوحاً، إذ قالت: " ما يجري على الفرع من أحكام الأصل صرفاً ونحواً وإعراباً، مثل: قُتِلَ اللّصُّ، اللّصّ نائب فاعل مرفوع، حملاً على الأصل الذي هو الفاعل، ونائب الفاعل فرع والفاعل هو الأصل، أو هو ما تنصُّ عليه قاعدة ما، كأن تقول: المبتدأ اسم مرفوع يقع في أول الجملة غالباً، مجرد من العوامل اللفظية، ومحكوم عليه بأمرٍ أو هو الإسناد" [6] .

ولكن الحكم اللُّغويَّ ما هو إلا جزء من منظومة لغويَّة واسعة، فلم يظهر بصورة اعتباطيَّة، فقد كانت ثمَّة حاجة ماسَّة ومنطقيَّة لظهوره، فلا بدّ من معرفة كيفية نشأة الحكم اللُّغويّ، وما هي المراحل التي مرّ بها، وما هي أقسامه.

([1]) الكفوي، الكليات، ج221/2.

([2]) الكفوي، الكليات، ج221/2.

([3]) الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ج1، ص: 87.

([4]) ياقوت، أحمد سليمان، دراسات نحوية في خصائص ابن جني، دار المعرفة الحامعية، الاسكندرية، ط1، 1993م، ص: 139.

([5]) الحديثي، خديجة، المدارس النّحوية، دار الأمل، أربد، الأردن، ط3، 2001م، ص: 298.

([6]) فوّال،عزيزة، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1992م، ج1، ص: 497.

نشأة الحكم اللُّغويّ

كان للعرب ملكة لسانيَّة رفيعة، جعلتهم ينطقون بلغتهم سليقة وسجيَّة، " وكانت الملكة للعرب من ذلك أحسن الملكات، وأوضحها إبانة عن المقاصد، لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني، مثل الحركات التي تعيّن الفاعل من المفعول من المجرور، أعني المضاف، ومثل الحروف التي تفضي بالأفعال إلى الذوات من غير تكلف ألفاظ أخرى، ولا يوجد ذلك إلا في لغة العرب ... فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك ... وخالطوا العجم، تغيّرت تلك الملكة بما ألقى إليها السَّمع من المخالفات التي للمتعرّبين من العجم، من السَّمع أبي الملكات اللِّسانيَّة، ففسدت بما ألقى إليها ممّا يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السَّمع" [1]. وبطول هذا الامتزاج تسرّب الضَّعف إلى نحيزة العربيّ وسليقته[2].

وقبل ذلك اعتاد المحاكاة المدعمة بالفطرة السّويّة فكانت" تملأ العبارات السَّليمة سمعه، ويطبع بها لسانه، فتجود قريحته، بسليم التَّراكيب، ومنسجم العبارات"[3]، فلم يكن حينئذٍ بحاجة إلى ضوابط وأحكام، تقوّم لسانه، لتصونه من الاعوجاج، وتحمي عقله من تجنب فهم المعنى، بسبب الجهل باستخدام التَّراكيب. ولهذا فقد خشي العرب اللُّغويُّين على لغتهم من استفحال الخطب، وتسرّب الضعف إليها، وتفشي اللَّحن، بسبب اختلاطهم بغيرهم من الأمم، مع ازدياد رقعة الدَّولة الإسلاميَّة، ودخول غير العرب في الدِّين، " فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطّردة شبه الكليَّات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه منها بالأشباه، مثل أنَّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع . ثمّ رأوا تغيّر الدلالة بتغيّر حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً وتسمية الموجب لذلك التّغيّر

([1]) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، (808هـ)، مقدمة ابن خلدون، (4أجزاء)، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي، ط1، 1962م، ج4، ص:1255.

([2]) الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، دار المعارف، مصر، ص: 15.

([3]) حسن، عبد الحميد، القواعد النحوية: مادتها وطريقتها، 1952م، مطبعة العلوم، القاهرة، ط1، ص: 72.

عاملاً، وأمثال ذلك. وصارت كلَّها اصطلاحات خاصّة بهم، فقيدوها بالكتاب، وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النَّحو[1]".

ونظراً لأهميّة القرآن، ومكانته في نفوس المسلمين، فقد خشي النُّحاة من تسرّب اللحن إليه؛ لذا كان هو الدّافع الأبرز في نشأة علوم اللغة، والاهتمام الواضح بها، من حيث التدوين، وعقد حلقات الدّروس والنّدوات، وكان سبباً في توجيه القراءات وتفسيرها، فأقاموا للنَّحو:"مجموعة من الأصول العامّة، كلٌّ أصلٍ منها يضمّ جملة من المسائل والجزئيات التي تشترك في الخصائص والصّفات"[2]، فمن أجل القرآن جاء الاهتمام باللغة من تصحيحٍ وضبطٍ وردٍّ وتخطئةٍ، فعلم اللُّغة مبنيٌّ على أحكامٍ تقويميّةٍ توجب الاستقامة في لغة العربي، وتصونها من الزيف والبطلان، فقد نشأ النحو ومعه هذه الأحكام، التي تأثرت بالعلوم الإسلامية الأخرى، مثل الفقه وأصوله، ونشأة النحو العربيّ مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدّراسات القرآنيّة، فكان النّحاة الأوائل قرّاءً في الغالب: مثل أبي الأسود الدؤلي(69هـ)، وتلاميذه نصر بن عاصم (90هـ)، وعبد الرحمن بن هرمز(117هـ)، ويحيى بن يعمر(129هـ)، وغيرهم[3]، ولهذه الأسباب نشأ علم النحو وعلم الصرف والصوت، وعلم الدلالة، وتكاد الرّوايات تجمع على أنّ أول من وضع النحو علماً وقواعد نظرية، هو أبو الأسود الدؤلي[4]، بهدف حماية اللغة من اللحن.

([1]) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ج4، ص: 1256.

([2]) المخزومي، مهدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، مطبعة الزهراء، بغداد، 1960م، ص: 251.

([3]) الحموي، ياقوت شهاب الدّين أبو عبدالله، (ت:626هـ)، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عبّاس، ط1، دار القرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1،1993م، ج1، 200، 201، وانظر: القفطي، جمال الدين بن علي بن يوسف، أبو الحسن، (646هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط1، 1950م، ج2، ص: 380، ج4، 179.

([4]) انظر: السيرافي، الحسن بن عبد الله أبو سعيد(368هـ)، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، مكة المكرمة، ط1، 1985م، ص: 33، وانظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج1، ص: 42، انظر ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ج4، ص:1256.

فقد عمل على الأحكام التي تضبط اللسان العربي، لذا "استنبط من كلام العرب ضوابط ثابتة كانت أساس عمله في توزيع الرَّفع والنَّصب والجرِّ"[1].

ثمّ تطوَّرت هذه المرحلة في عصر أبي عمرو ابن العلاء وعبد الله بن أبي اسحاق، الذي فرع النحو وقاسه، حتى قيل فيه:" إنّ ابن أبي إسحاق كان أشدّ تجريداً للقياس"[2]. وكان لولوعه بالقياس وطرد القواعد ومدّ العلل فضل في خدمة النّحو العربيّ وإرساء دعائمه[3].

ولذلك نراه قد وضع الأحكام لضبط اللغة، فقد:" أتيح له بفضل قدرته العقلية وشجاعته النفسية ..... أن يوضّح السبيل الأقوم أمام النُّحاة لتناول ظواهر اللغة التركيبية بالتقعيد، بما وضع من قواعد عامّة للبحث النَّحوي، سار عليها وطبقها بحزم شديد وجرأة بالغة، وهي أن يقف، عند الظواهر الشائعة المطّردة، وأن يعدها هي القوانين الضرورية في التركيب"[4].

ثمّ جاءت مرحلة التّأليف والتَّصنيف، والمتمثّل في "جمع مسائل النحو المعروفة في كتاب، وقد ذكروا أن عيسى بن عمر الثقفي(149هـ) فعل ذلك في كتابين، سمّى أحدهما الجامع، والآخر الإكمال"[5]، وتغليطهم الشّعراء في مجالس الأدب والشعر لا أحد ينكرها، فكلّ ما يبتغونه من أحكامهم تقويم اللِّسان، وتصويب اللُّغة.

وعقبه مرحلة النضوج الفكري في القياس والتعليل التي بلغ فيها الخليل ابن أحمد(170هـ) مرتبة الذروة في النظرة الشمولية التي اتسمت بالدقة في النحو، فقد:" استنبط من علم النحو ما لم يُسبق إليه"[6]، وكان: "يشحذ ذهنه الحاد، وفرغ للبحث عن

([1]) المبارك، مازن، النَّحو العربي، العلة النَّحوية: نشأتها وتطورها، ط3، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1974م، ص: 32.

([2]) السِّيرافي، أخبار النَّحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض: 43.

([3]) المبارك، مازن، النَّحو العربي، ص: 41.

([4]) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النَّحوي، منشورات الجامعة اللِّيبية، ليبيا، ط1، 1973م، ص:15.

([5]) أمين، أحمد، ضحى الإسلام، مكتبة النَّهضة المصريَّة، القاهرة، ط6، 1961م، ص: 290.

([6]) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النُّحاة، ج1، ص: 378.

لآلئ هذا الفن من بحر علمه العميق، حتى جمع أصوله، وفرّع تفاريعه، وختّم كل شيء إلى لِفقِه، وساق الشواهد، وعلل الأحكام" [1]؛ ولذا فإنّ كتابه العين مليء بالأحكام اللُّغويَّة التي تهدف إلى تصحيح مسار اللُّغة، وذكر أحد الباحثين أنّ حكمي الغلط والخطأ وردا أكثر من خمسين مرّة[2]، منها قوله إنّ:" ربيعة تغلط، فتقول الذّكر للذَّكر، وهو اسم موضوع من الذّكر"[3].

ثمّ جاء (الكتاب) لسيبويه ثمرة ناضجة للجهود التي سبقته، فسلك سيبويه منهج أستاذه الخليل في إعمال العقل والمنطق؛ لإقرار صحّة القواعد والأحكام اللُّغويّة بمجملها، بعد الإلمام بها وجمعها في كتاب واحد يُعدّ أوّل أثر نحويّ للنضوج الفكري المكتمل، الذي وصل إلينا حتى أُطلق عليه قرآن النَّحو، متضمناً آراء من سبقه من النَّحويين، وما استنبطه هو نفسه، حيث كانت له فيه " شخصيَّة قويَّة ظهرت في ابتداع بعض القواعد ... وحسن التَّعليل... وجودة التَّرجيح عند الاختلاف، واستخراج الفروع من القياس الذي امتلأ به الكتاب"[4].

" وإنّ موقف سيبويه من هذه الآراء لم يكن موقف النَّاقل فقط؛ لأنَّ له شخصيّة مستقلة إزاء هذه الآراء التي نقلها ... كان يرمي بعضها بالخبث، أو الضعف؛ لأنّ دليلها في نظره فيه من الضَّعف ما يحمله على نقد هذه الآراء، ورميها بأقذع العبارات، وليس هناك أقذع من عبارات: الخبث، والقبح، والضَّعف"[5].

([1]) محمد الطنطاوي، نشأة النَّحو وتاريخ أشهر النُّحاة، ص: 42.

([2]) الفقراء، سيف الدِّين، الحمل على الغلط عند المبرِّد في كتابه (المقتضب)، جامعة مؤتة، بحث مقبول للنَّشر، مجلّة جامعة الشّارقة، 2014م، ص: 9.

([3])الفراهيدي، الخليل بن أحمد،(170هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، ج5، ص: 327(دكر).

([4]) محمد الطنطاوي، نشأة النَّحو وتاريخ أشهر النحاة، ص: 83.

([5]) مكرّم، عبد العال سالم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسَّسة الوحدة للتَّوزيع والنَّشر، الكويت، 1977م، ص: 290.

والمتصفّح كتاب سيبويه يجد الكثير من العبارات التي تشير إلى التّصحيح اللُّغويّ مثل قوله: "ليس لك أن تقول"[1]، "غير جائز"[2]،"جائزٌ وهو قبيحٌ"[3] "لم يجز وكان قبيحاً" [4]" فيه قبحٌ وهو ضعيفٌ" [5]، و" لم يستقم"[6]، و " وضعيفٌ لا يجوز البتة"[7]، و " ضعيفٌ خبيثٌ" [8]" وأناس يغلطون"، و"لم يجز ولم يحسن"[9]، و"العرب لا تقول"[10] وغيرها من الأحكام التي تصدّرت الكتاب[11].

ومن الأحكام التي جاءت جملةً واحدة قوله: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"[12]، ثمّ يمثّل لتلك الأحكام من الواقع اللُّغوي المستعمل، فيقول: "فأمّا المستقيم فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غداً، وأمّا المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: آتيك غداً، وسآتيك أمس، وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه، وأمّا المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك وأشباه هذا، وأمّا المحال الكذب، فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر

([1]) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر،(ت:180)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2،الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ، مصر، ج2،ص: 27.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 168.

([3]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 79،80.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 70.

([5]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 153.

([6]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 138.

([7]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 124.

([8]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 318.

([9]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 18.

([10]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 410.

([11]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 155.

([12]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 25.

أمس"[1]. وهذه الأحكام جاءت لترسّخ قواعد ثابتة في اللُّغةِ، وبها يمكن تمييز المقبول من المردود، وسار عليها من جاء بعده من النُّحاة.

وهذه المرحلة أسهمت في إيصال من جاء بعدهم إلى الكمال النَّحويّ الذي تربَّع على قمَّته الفرّاء والأخفش الأوسط وأبو عمرو الجرميّ، وأبو عثمان المازنيّ، والمبرّد الذي يُعدّ " شيخ أهل النَّحو والعربيَّة، وإليه انتهى علمها بعد طبقة أبي عمر الجرميّ وأبي عثمان المازنيّ"[2]، ولنرَ اهتمامات الفرّاء(207هـ) في الحكم التَّقويميِّ في هذه المرحلة، إذ يقول:" فهذا في بئس ونعم مطّرد كثير"[3]، و"التَّشديد صواب"[4] و"هذا باطلٌ"[5]، و"هو شاذٌّ"[6]، و"هو مذهبٌ جيّدٌ"[7]، وغير ذلك كثير.

ومثله فعل الأخفش (215هـ)، فضمّن كتابه (معاني القرآن) طائفة من الأحكام اللُّغويَّة المقبولة والمردودة منها: "والفتح في هذا أحسن وأبين"[8]، "وهذا غلطٌ قبيحٌ"[9]، "وهي لغةٌ للعرب رديئةٌ"[10]، وغيرها، وإذا تتبَّعنا مصنَّفاتهم وجدنا مثل هذه الأحكام، منها ما يشير إلى المقبول من اللُّغة، وصنفٌ آخر يشير إلى المردود.

([1]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 26.

([2]) الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، (577هـ)، نزهة الألباء في طبقة الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط3، 1982م، ص: 164.

([3]) الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شبلي، دار السرور، مصر، ج1. ص: 268.

([4]) الفرّاء ، معاني القرآن، ج1، ص: 212.

(5) الفرّاء ، معاني القرآن، ج2، ص: 82.

(6) الفرّاء ، معاني القرآن، ج2، ص: 386.

(7) الفرّاء ، معاني القرآن، ج3، ص: 176.

([8]) الأخفش، سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري، (ت 215هـ)، معاني القرآن، قدم له وعلق عليه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2002م، ج2، ص: 325.

([9]) الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص: 347.

([10])الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص: 345.

وفي هذا الطور أبدع العلماء في وضع الأحكام اللغوية، وأسهبوا في شرح كلام السابقين، فقد سلكوا بالنحو " مسلكاً طبعه بطابعٍ فيه كثير من التغيير الشكلي والتأليفي، فقد تغيّرت لغة التأليف، ووضعت اصطلاحات وعبارات في المؤلفات لم تكن من قبل "[1].

ففي هذه المرحلة رُتّبت المسائل، وحُدّدت الحدود، ونُظّمت الأبواب، حتى استوى النَّحو علماً قائماً وفق قواعد وأصول النَّحو، وأحكام لغويَّة ثابتة. وبهذا يكتمل كيان النَّحوِ في سعة البحث وعمق التفكير، ورصد الأحكام اللُّغويَّة، حيث برزت كوكبة من العلماء أمثال: الزَّجَّاج، وابن السّرَّاج، والزّجَّاجيّ، والسّيرافيّ، والفارسيّ، ابن جنّي، ليشكلوا بذلك طوراً خصباً، ومرحلة مهمة في تاريخ النَّحو، وهي مرحلة المفاضلة، والتَّرجيح بين الآراء، والمذاهب النَّحويَّة المختلفة، والنُّضوج في القياس والتَّعليل، وتحديد الأحكام النَّحويّة التّقويميَّة، فهذا أبو عليّ الفارسيّ يصف تخريج الفرّاء لقوله تعالى: ﴿وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ {الزخرف:35} بقوله: "فهذا قولٌ فاسدٌ مستكرهٌ"[2] وهذه الأحكام صرّح بها السُّيوطيّ في الأشباه والنّظائر، فقد رصد طائفةً كبيرةً نذكر منها، قول الزّجاج: "فهذا مطروح مرذول"[3]، وقول ابن هشام:"خطأٌ فاحشٌ"[4]، "وهذا غلطٌ وغفلةٌ"[5]، ومثل هذا كثير في مصنّفاتهم، فلا يخلو مؤلّف من هذه الأحكام.

وتكمن عدّة أسباب في شيوع الحكم اللُّغويّ التَّقويميّ منها: ما يتعلّق باختلافهم في فهم النّصوص، ومنها ما يتعلّق باختلافهم في المسموع من العرب، واختلاف

([1]) حسن، عبد الحميد، القواعد النحوية مادتها وطريقتها، ص: 84 .

([2]) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت:377هـ)، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، علّق عليه: يحيى مراد، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2003م، ص: 385.

([3]) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ج3، ص: 77.

([4]) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص: 189.

([5]) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص: 183.

مقاييسهم في تحديد القبائل الفصيحة واللهجات[1]. ويتجلّى الحكم التّقويمي بصورةٍ واضحةٍ عند ظهور مدرستي الكوفة والبصرة، واحتدام الصِّراع اللُّغويّ، حول قبول النّص أو ردّه، وهذا أسهم في تكريس الحكم التقويمي في اللغة، وشيوعه بصورةٍ بارزة.

وهكذا نجد أن للغة علماً ذا قواعد وأحكام تُفرض على اللغة واللغويين، فقد يعتمد الحكم اللغوي على الأشباه والنَّظائر، والسَّماع من الأعراب الأقحاح، أو القياس اللُّغويّ، وحمل القليل على الكثير، ولا تسلم اللُّغة من النَّقد، أو ردّ بعض نصوصها.

ولا أحد ينكر تأثر الأحكام اللغوية بالأحكام الفقهية المتعلقة بالتشريع، فقد تنوعت أقسام الحكم اللُّغويّ كما تنوعت أقسام الحكم الفقهي فمنها: الواجب والجائز والضعيف والرديء واللَّحن والمكروه.... وهذه الأقسام تُشيء بشيء من التأثير بين علوم الفقه وعلوم اللغة، يقول ابن خلدون: "ولهم في ذلك ألفاظ اصطلحوا على وصفها لهذه المراتب المرتبة مثل: الصحيح، والحسن والضعيف والمرسل والمنقطع والمعضّل والشّاذ والغريب، وغير ذلك من ألقابه المتداولة بينهم"[2]، وأشار السيوطي إلى تلك الأحكام في اقتراحه بقوله: " الحكم النَّحوي ينقسم إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز على السواء.

1. الحكم الواجب: كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل.
2. الحكم الممنوع: كأضداد ذلك.
3. الحكم الحسن: كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماضٍ.
4. الحكم القبيح: كرفعه بعد شرط المضارع.
5. الحكم خلاف الأولى: كتقديم الفاعل نحو: ضرب غلامُهُ زيداً.
6. الحكم الجائز: على السواء، كحذف المبتدأ أو الخبر أو إثباته حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضى له"[3].

([1]) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، (ت:395هـ)، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، المكتبة السّلفيّة، القاهرة، مصر، 1908م، ص: 23.

([2]) ابن خلدون، المقدمة، ج1، ص: 789.

([3]) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1976م، ص: 44 .

وعلّقت خديجة الحديثي على تقسيم السيوطي للحكم النحوي بقولها:" قد قسّم الحكم النحوي مستنبطاً هذا التقسيم مما ورد في كتب النحويين ابتداءً من كتاب سيبويه... وهذه التقسيمات والحدود والفروع، والتنظيم والتبويب الذي اهتمّ به السيوطي سواء في ذلك ما جاء في كتابه(الاقتراح في علم أصول النحو)، أو في (المزهر في علوم اللغة وأنواعها)، أو في (الأشباه والنظائر)، إنما تنبه عليها لدراسته علم الفقه وأصوله، وتنبّه على ما يهتمّ به الفقهاء والأصوليون، وحاول تطبيقه على منهج التأليف والدرس النحوي"[1].

ويميل الوصفيون إلى عدم الاعتداد بالحكم اللُّغويّ، ولا بدّ من دراسة اللُّغة دراسة وصفية لذاتها، وتجنّب وسم التَّراكيب النَّحويَّة بالخطأ أو بالصَّواب، فيقول محمَّد عيد: " اللُّغة تخضع للوصف كما تخضع له كلُّ المظاهر الاجتماعيَّة الأخرى إذ تلاحظ، وتستقرأ، ويقرّر واقعها دون وجوب أو جواز أو قوانين ملزمة، وليس من حقنا أن نحكم عليها بالصَّواب والخطأ؛ لأنَّ هذا من سلطة العرف الاجتماعي بين من ينطقونها، فواجبنا هو الوصف فقط، فالقاعدة التي يصل لها النحوي قاعدة عرفية تتفق مع الاستعمال، وليست قاعدة للتحكم في سلوك اللغة" [2].

أمّا المعياريون فقد ذهبوا مذهباً مغايراً لذلك، فاعتنوا بالأحكام النحوية، وعدّوها ركائز علمية تقوم عليها اللغة، وعُدّت سبباً في الإصلاح اللغوي، ولولا هذا لفسدت اللغة، إذ " إنّ معياريَّة النَّحو العربيّ تستند في جملتها إلى ركائز علمية تقوم في الدرجة الأولى على وعي المستويات اللُّغويّة، والمعايير التي تميّز جيد الكلام من رديئه"[3].

([1]) الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، ص: 298، 299.

([2]) عيد، محمد، أصول النَّحو العربي في نظر النُّحاة ورأي ابن مضاء، وضوء علم اللُّغة الحديث، مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة، 1973، ص: 69.

([3]) الحلواني، محمد خير، المفصّل في تاريخ النَّحو العربيّ، الجزء الأول قبل سيبويه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1979م، ص: 220.

ولهذا لم يكن سيبويه واصفاً للغة، أو ناقلاً لها فحسب، بل الأمر تعدّى ذلك لمرحلة النَّقد والتَّفسير، فهو: " ينقد في موضع النَّقد ويشيد في مواضع الإشادة، وهو في كلِّ ذلك يجري وراء الدَّليل بنظرٍ ثاقبٍ، وفكرٍ صائبٍ" [1].

ويصف بعض الباحثين النَّقد النَّحويَّ عند القدماء بأنَّه الحكم على الآراء أو الأدلَّة عند تحليلها ومناقشتها بالصَّواب، والجودة والحسن أو بالخطأ، والقبح، والرَّداءة حتى ينتهي إلى الرَّأي الأمثل الذي يتَّفق مع المألوف من قواعد اللُّغة ونظامها اللُّغوي المستقيم، من خلال الأدلّة والبراهين[2].

فهذه الأحكام عامّة أطلقت على اللُّغة لتصحيح مسارها بعد الاختلاط، وفساد ألسنة بعض النَّاس، وفي ذلك يذكر ابن الجزري بعد أن: " كثروا و تفرقوا في البلاد وانتشروا، وخلفهم أمم بعد أمم، عرفت طبقاتهم، واختلفت صنعاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرِّواية والدِّراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقلّ الضَّبط، واتَّسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحقِّ، فقام جهابذة علماء الأمَّة، وصناديد الأئمَّة، فبالغوا في الاجتهاد، وبيّنوا الحقَّ المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والرِّوايات، وميَّزوا بين المشهور والشَّاذّ، والصَّحيح والفاذ، بأصول أصَّلوها، وأركان فصَّلوها..."[3].

والقراءات القرآنيَّة جزء من منظومةٍ واسعةٍ، طرق بابها اللُّغويون في التَّدقيق والتَّفحّص الجادّ، وما ينطبق على اللغة من أحكام ينطبق على القراءات؛ لأنَّها جزء من اللُّغة، فأطلقت عليها الأحكام اللُّغويَّة، فمنها ما يندرج تحت باب المقبول مثل: الجيِّد والفصيح والحسن والصَّواب والأصل والوجه والجائز والأولى وغيرها، ومنها ما يندرج

([1]) مكرّم، عبد العال سالم، الحلقة المفقودة في تاريخ النَّحو العربي،ص: 392.

([2]) اهوين، رياض عبود، النقد النَّحوي عند ابن يعيش في كتابه شرح المفصل، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، 2004م، المقدمة: ب.

([3]) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الدّمشقيّ، (ت:833هـ)، النَّشر في القراءات العشر، صحَّحه محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002م، ص: 25.

تحت باب الرّد والرّفض مثل: اللّحن والخطأ والغلط، وما جرى مجراها، ومنها ما يدور بين الرَّفض والقبول مثل: الضعيف والقبيح والشّاذ وغيرها .

وقد عني النحويون بقراءات الذِّكر الحكيم، وألّف المشتغلون بالإعراب في القراءات مثل كتاب: "القراءات" لأبي حاتم السّجستانيّ، وكتاب "القراءات" لثعلب، وذكر ابن النَّديم كتاباً في القراءات لأبي عمرو بن العلاء[1]، وألف ابن مجاهد كتاباً سمّاه "السبعة في القراءات"، وذكر فيما يتعلق بالحكم التقويمي للقراءات القرآنية أنّه: " منها المعرب السَّائر الواضح، ومنها المعرب الواضح غير السَّائر، ومنها اللُّغة الشَّاذة القليلة، ومنها الضَّعيف المعنى في الإعراب غير أنَّه قد قرئ به، ومنها ما توهم فيه فغلط به . فهو لحن غير جائز . عند من لا يبصر من العربية إلا اليسير، ومنها اللحن الخفي، الذي لا يعرفه إلا العالم النّحرير، وبكل قد جاءت الآثار في القراءات"[2].

ومنهم من قسّم القراءات إلى ثلاثة أقسام، قسمٌ مقبولٌ ويقرأ به، وهو ما توفرت فيه الشُّروط الثَّلاثة، وقسمٌ مقبولٌ ولا يقرأ به، وهو ما تحقق فيه شرطان، وخالف رسم المصحف، وقسمٌ ثالثٌ، وهو ما خالف العربيَّة، ولم يصحّ نقله، وتحقق فيه الشَّرط الثَّالث[3].

و تنقسم القراءات إلى متواتر وآحاد وشاذ، فالمتواتر القراءات السَّبعة المشهورة، والآحاد قراءات الثلاثة، التي هي تمام العشر، ويلحق بها قراءة الصحابة رضوان الله عليهم، والشّاذّة قراءة التابعين، كالأعمش ويحيى بن وثاب وابن جبير ونحوهم.

ويشير السيوطي إلى حديث ابن الجزريّ عن ضوابط القراءات القرآنيَّة فيقول: " وأحسن من تكلم في هذا النَّوع إمام القرّاء في زمانه شيخ شيوخنا أبو الخير بن الجزريّ، قال في كتابه النَّشر: كل قراءة وافقت العربيَّة ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصحَّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السّبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة

([1]) ابن النديم، الفهرست، فلوجل، بيروت، 1964م، 24.

([2]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، 1972م، ص: 48.

([3]) ابن الجزري، النشر: 13،14

المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة سواء كانت عن السّبعة أم عمّن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف"[1].

ويفسّر ابن الجزري الشرط الأول المتعلق بالأحكام اللُّغويَّة فيقول: " قولنا في الضَّابط ولو بوجه نريد به وجهاً من وجوه النَّحو سواء أكان أفصح أم فصيحاً مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه لا يضير مثله إذا كانت القراءة ممَّا شاع وذاع وتلقاه الأئمَّة بالإسناد الصَّحيح، إذ هو الأعظم والرُّكن والأقوم، وكم من قراءة أنكرها بعض أهل النَّحو أو كثير منهم، ولم يُعتبر إنكارهم، كإسكان (بارئكم ويأمركم)، وخفض (والأرحام)، ونصب ليجزي قوماً، والفصل بين المتضايفين في قتل أولادهم شركائهم وغير ذلك"[2].

ويذكر أئمة اللغة أنّ القراءة سُنّة متَّبعة، لا تؤخذ على الأفشى في اللُّغة أو الأقيس، وإنَّما معيار قبولها هو الثَّبات في الأثر والصّحة في النَّقل، فإن ثبتت روايتها لا يردَّها قياس ولا كثرة استعمال، فالقاعدة التي وضعوها لقبول القراءة تقول:" لا نعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللُّغة والأقيس في العربيَّة بل الأثبت في الأثر والأصحِّ في النَّقل، وإذا ثبتت الرِّواية لم يردّها قياس عربيَّة ولا فشو لغة؛ لأنَّ القراءة سنَّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[3].

وعليه، فإنَّ أهل اللُّغة اختلفوا في القراءات القرآنيَّة فمنهم من قبلها وجعلها حُجَّة له، ومنهم من رفضها، فعندما كانت القراءة تتعارض مع القاعدة فإنَّهم يصفونها بالقبح أو الخطأ أو اللَّحن أو الضّعف أو الشُّذوذ والرَّداءة، وغير ذلك.

([1]) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، ط1، القاهرة، 1965م، ج1، ص:99، وانظر مقدمة النشر في القراءات العشر لابن الجزري.

([2]) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص:99.

([3])السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1 ص:100، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص:9.

الفصل الأول

أحكام القبول في القراءات القرآنيَّة

لم تتحد مصطلحات اللُّغويين في التَّعبير عن أحكام القبول في القراءات القرآنيَّة، بل جاءت متعدِّدة، لكنّها في الغالب تؤدي معنىً واحداً، وإن اختلفت قليلاً في الدَّرجة؛ لأنّ هَمّ اللُّغويين كان مقصوراً على ما وافق مقاييسهم، ونظرة كلِّ واحد منهم مختلفة عن الآخر، وكذلك دقته وموروثه اللّغويّ، " وخلع على لغات القبائل المحتج بها ألقاباً نحو: المطّرد والكثير والغالب والقليل والشاذ والنادر، وهذه الألقاب لا نستطيع تحديد قيمتها العددية بدقة، إلا أنَّها تدلُّ على المراتب، هذه الفكرة الرَّائعة التي نجا بها من تهمة التّناقض الشكليّ، اليسير في أحكامهم النَّحويَّة. ونرى أن معيار الصَّواب النَّحوي في فكرة المراتب لا يكون بإجازة جميع الوجوه، بل إنَّ الأحكام الموصوفة بالقلَّة والنُّدرة والشُّذوذ خطأ في كلامنا صواب محفوظ في عصر الاحتجاج يفيد في غير إقامته اللّسان؛ لأنّ إجازة لغة القصر في إعراب المثنى أو حذف النُّون دائماً في الأفعال الخمسة، أو إعراب الأسماء البضعة المضافة لغير ياء المتكلم بالحركات يؤدِّي إلى شيوع الفوضى والاضطراب في كلامنا، وما كانت قواعد النَّحو إلا لمنع الفوضى والاضطراب في العربيَّة"[1].

فهذه الأحكام تكاد تكون مُتّفقة في المعنى والغاية، فالصّواب، ووجه الكلام، والوجه في العربيَّة، والأصل، لا خلاف بينها، وتكاد تكون من باب التَّرادف اللُّغوي في العربيَّة، وأيضاً مثله قولهم: هذا جيّد، وهو فصيح،، وهو المألوف، والمشهور، ومن الأحكام ما جاء بصيغة التفضيل للموازنة بين مسألتين في اللُّغة، مثل قولهم: الأقيس، والأجود، والأقوى، والأحسن، والأبين، ويستحسن، وهو جائز، وأفصح اللُّغتين، وهو أصوب القراءتين، وأولى القراءتين، وغير ذلك من الأحكام، وكلُّها تدور في فلك المقبول، إلا إنها تتفاوت في الدِّقة والمدلول، وسنفصلها على النّحو الآتي:

([1]) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، عمان دار الشروق، ط1، 2001م، ص: 151.

1.1 الصَّواب وما جرى مجراه

الصَّواب نقيض الخطأ، يقول صاحب الصِّحاح: "والصَّواب: نقيض الخطأ وصوّبه، أي قال له أصبت . واستصوب فعله واستصاب فعله بمعنى" [1]، وجاء في المثل: "مع الخواطئ سهمٌ صائب"[2].

و في لسان العرب الصّواب:" ضد الخطأ، وصوّبه: قال له أصبت، وأصاب جاء بالصواب"[3].

ويقول الرَّازيُّ: " والصَّوبُ لُغةٌ في الصَّوابِ، والصَّوابُ ضدّ الخطأِ"[4].

نلحظ أنّ التعريفات اللُّغويَّة متقاربة، وفي الدِّلالة على المعنى تظهر لفظة النَّقيض، وهو الخطأ، إذ تعرف الأشياء بأضدادها، ويبدو أنّ ثمَّة علاقة واضحة بين المعنى اللُّغويّ الحقيقيّ الذي دار في المعجمات اللُّغويَّة، والمعنى الاصطلاحيّ الذي نُقل إليه هذا اللَّفظ.

فالصَّواب يعني في الاصطلاح:"ما يطلق على الكلام إذا كان حسناً" [5]، وجاء في التعريفات للجرجاني هو: "الأمر الثابت الذي لا يسوغ إنكاره"[6]، وتدور في فلك الصواب مصطلحات عدة تؤدي المعنى نفسه، وإن اختلفت بعض الشيء إلا إن مراد اللغويين منها واحد، وهو صحّة هذه الاستعمالات، وتوحّد دلالاتها، ووجوب الأخذ بها، فمن تلك المصطلحات: الصحيح، والوجه، والباب، والجائز، والفصيح، والأصل، وغيرها.

ويُعَدُّ هذا المصطلح حكماً تقويميَّاً للنُّصوص اللُّغويَّة، حيث تكرَّر حكم الصَّواب كثيراً في مصنَّفات اللُّغويين، للدَّلالة على صحّة التَّركيب والمعنى، فجاء في مصنَّفاتهم:

([1]) الجوهري، الصحاح، مادة (صوب)، ج1، ص: 165.

([2]) الجوهري، الصحاح، مادة (صوب)، ج1، ص: 165.

([3]) ابن منظور، لسان العرب، مادة (صوب)، ج4، ص: 83.

([4]) الرازي، مختار الصحاح، مادة (صوب)، ص: 372.

([5]) العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية، تحقيق: أبي عمرو عماد زكي البارون، المكتبة التوفيقية، مصر، ص: 51.

([6]) الجرجاني، التعريفات، ص: 138.

" والرَّفع صواب"[1]، و "كلٌّ صواب"[2]، و " الصَّواب من القراءة "[3]، و " لكان صواباً"[4]، " وهو الصَّواب"[5]، وتعرّض الحريري لهذا الحكم، فقال: " ويقولون: المال بين زيد وبين عمرو، بتكرير لفظة(بين) فيوهمون فيه، والصَّواب أن يقولوا: بين زيد وعمرو، كما قال سبحانه وتعالى:﴿مِن بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا﴾ {النحل:66}. [6] وفي موضعٍ آخر يقول: " ويقولون لمن يكثر السّؤال من الرجال سائل ومن النساء سائلة، والصواب أن يقال: سأّل وسأّلة، كما أنشد بعضهم:

سَأّلة مَا لَيسَ فِي يَدِهِ ذَهّابةٌ بِعُقُولِ القَومِ وَالمَالِ"[7]

و دخلت في بعض معاني هذا الحكم مفردات وألفاظ كثيرة، تحمل الدِّلالة نفسها، استعملها اللُّغويّون للدِّلالة على إصابة المعنى، وعلى موافقة النُّصوص القرآنيَّة للقواعد اللُّغويَّة، وصحّة السَّند، والرَّسم العثمانيّ للمصحف، والأمثلة على هذا الحكم في القراءات القرآنيَّة كثيرة، نذكر بعضاً منها: قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ {النحل:20} ، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا

([1]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص:74.

([2]) الفراء، معاني القرآن،ج1، ص: 80، 201،441، ج2، ص: 405، 298،ج3، ص: 44، والأزهري، محمد بن أحمد، معاني القراءات، تحقيق: عيد مصطفى درويش، عوض بن حمد القوزي، دار المعارف، ط1، 1991م، ج2، ص: 339.

([3]) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ)، جامع البيان من تأويل آي القرآن، دار الرشاد، بيروت، 1408هـ /1988م، ج3، ص: 170.

([4]) الفراء، معاني القرآن، ج1،ص: 11.

([5]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 275، 301، القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق: محيي الدين رمضان، دار الرسالة، 1984م، ج2، ص:114، 148.

([6]) الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، (ت:516هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، 1975م، ص: 79.

([7]) الحريري، درة الغواص، ص: 118.

يَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ {العنبكوت:42}. فقد قرأ (تدعون) بالتاء[1] فمن قرأ بالتاء فلأنَّه؛ خطاب للمشركين أي: قل لهم إنّ الله يعلم ما تدعون، وحسن ذلك؛ لأنَّ في الكلام معنى التَّهديد والوعيد والتَّوبيخ لهم، فهو أبلغ في الوعظ والزَّجر لهم [2]، وهو التفات من الخطاب العامّ إلى الخاصِّ[3]، ويحكم الطَّبري على قراءة التَّاء بالصَّواب، فيقول: " الصَّواب من القراءة عندنا بالتَّاء؛ لأنَّ ذلك لو كان خبراً عن الأمم الَّذين ذكر الله أنَّه أهلكهم لكان الكلام: (أنّ الله يعلم ما كانوا يدعون)؛ لأنّ القوم في حال نزول هذا الخبر على نبي الله لم يكونوا موجودين"[4].

وفي موضعٍ آخر يقول المؤدب في دقائق التَّصريف مشيراً إلى حكم الصَّواب: " وقال الفرَّاء في قوله الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ {البقرة:42}، إن شئت جعلت (وتكتموا) في موضع جزم تريد به ولا تلبسوا الحقّ بالباطل ولا تكتموا الحقّ، فتلغى (لا) لمجيئها في أول الكلام، وفي قراءة أُبيّ بن كعب ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ {البقرة:41}، فهذا دليل على أن الجزم في قوله: " وتكتموا الحقّ" صواب"[5].

وابن المؤدب هنا يستند برأيه إلى الفراء في حكمه بالصواب على هذه القراءة، وذهب الأخفش الأوسط في معانيه لمن قرأ (يُغَلُّ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن

([1]) ابن مجاهد، السبعة، 371، 500، وانظر: ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمّد أبو زرعة، (ت: القرن الخامس الهجري)، حجّة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرّسالة بيروت، لبنان، ط3، 1982م، ص: 387، 552، والقيسي، الكشف، 2/ 35، 179.

([2]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 35.

([3]) الدمياطي،أحمد بن محمد البنا،،(ت1117هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1987م، 2/ 182.

([4]) الطبري، جامع البيان من تأويل آي القرآن، ج20 ص:153.

([5]) المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، (1987)، دقائق التّصريف، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وحاتم الضّامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1987م، ص: 38.

يَغُلَّ﴾ {آل عمران:161} إلى حكم الصَّواب:" وقال بعضهم: (يُغَلَّ)، وكلٌّ صواب، والله أعلم؛ لأنَّ المعنى (أن يخون) أو (يُخان)[1].

ويصوّب الطَّبراني قراءتين عند تعرضه لقوله تعالى:﴿ وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ إِنْ هَـذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ {المائدة: 110} حيث قرأ حمزة " ساحر" على وزن فاعل[2] في أربع آيات، منها قوله تعالى: ﴿إِنْ هَـذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ {المائدة: 110، الأنعام:7،الإسراء:43} وفي الصف: ﴿قَالُوا هَـذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ {الصف:6}.

قال الطَّبريُّ في القراءتين: " الصّواب من القول أنّهما قراءتان معروفتان صحيحتا المعنى متَّفقتان غير مختلفتين، وذلك أنّ كلّ من كان موصوفاً بفعل (السِّحر)، فهو موصوف بأنَّه ساحر، ومن كان موصوفاً بأنَّه (ساحر) فإنّه موصوف بفعل (السِّحر)، الفعل دالّ على فاعله، والصِّفة تدلُّ على موصوفها، والموصوف يدلّ على صفته، والفاعل يدلّ على فعله، فبأي ذلك قرأ القارئ فمصيب الصَّواب في قراءته"[3].

ومن استعمالاتهم حكم الصَّواب ما نجده في تعقيبهم على قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ {الأنعام:23}، حيث قرأ

([1]) الأخفش، معاني القرآن،ج1، 149.

([2]) ابن مجاهد، السبعة، 249، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص: 239، و أبو حيان، محمد بن يوسف الشَّهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، (745هـ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلميّة، بيروت،1993م، ط1، ج4، ص: 52

([3]) الطبري، جامع البيان، ج11، ص: 216.

حمزة: (لم يكن) بالياء، و (فتنتَهم) نصباً [1]، فرجح الطَّبري قراءة حمزة، وعدّها هي البيّنة المختارة بقوله: " وهذه القراءة عندنا أولى القراءتين بالصَّواب ؛ لأنَّ (أن) أثبت في المعرفة من(الفتنة)" [2].

ومن إطلاقهم حكم الصَّواب ما نجده في تعليقهم على القراءة في قوله تعالى:﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ {المسد:4}' فقد قُرئت بنصب (حمّالةَ)، وهي إحدى القراءات السَّبع المتواترة، قال ابن مجاهد: " قرأ عاصم وحده(حمّالةَ الحطب) نصباً، وقرأ الباقون(حمالةُ الحطب) [3]. وهنا صوّب ابن جرير قراءة الرفع، وقدّمها على قراءة النَّصب؛ لأنّها أعلى في العربيَّة، وأكثر استفاضةً في القرّاء، يقول: " اختلفت القرّاء في قراءة (حمّالة الحطبِ)، فقرأ ذلك عامَّة قرّاء المدينة والكوفة والبصرة (حمّالةُ الحطبِ) بالرَّفع، غير عبدالله بن أبي إسحاق، فإنه قرأ ذلك نصباً فيما ذُكِرَ لنا عنه، واُختلف فيه عن عاصم، فحكى عنه الرَّفع فيها والنَّصب، وكأنّ من رفع ذلك جعله من نعت المرأة، وجعل الرَّفع للمرأة ما تقدّم من الخبر، وهو ﴿سَيَصْلَى نَارًا﴾ {المسد:3} ، وقد يجوز أن يكون، رافعها الصِّفة، وذلك قوله: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ﴾، {المسد:5}، تكون (حمّالة الحطب) نعتاً للمرأة، وأمّا النصب فيه فعلى الذّمّ، وقد يحتمل أن يكون نصبها على القطع من المرأة؛ لأنِّ المرأةَ معرفةٌ، و(حمّالة الحطب) نكرةٌ، والصَّواب من القراءة في ذلك عندنا الرَّفع؛ لأنَّه أفصح الكلامين فيه، ولإجماع الحجّة من القرّاء عليه" [4].

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ {سبأ:48}، قرأ الجمهور برفع (علّامُ) [5]، وقرأ عيسى بن عمر، وابن أبي اسحاق، وزيد بن علي، وابن أبي

([1]) ابن مجاهد، السبعة، 255، وانظر: ابن زنجلة، الحجة، 244، القيسي، الكشف، 1/ 426، أبو حيان، البحر المحيط، ج 4، ص: 15، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص: 257.

([2]) الطبري، جامع البيان، ج11، ص: 298.

([3]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، 700، ابن الجزري، النشر، ج2، ص: 204.

([4]) الطبري، جامع البيان، ج30، ص: 219 .

([5]) أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص: 192.

عبلة، وأبو حيوه وحرب بن طلحة، (علّامَ) بالنَّصب،[1]، وقال الفرَّاء في معانيه: " ولو قرئ نصباً كان صواباً" [2]، ويذهب سيبويه إلى صحّة القراءة بالتَّمثيل لها بقوله: " وذلك قولك: إنَّ زيداً منطلقٌ العاقلُ اللَّبيبُ، فالعاقلُ اللَّبيبُ يرتفع على وجهين: على الاسم المضمر في منطلق، كأنّه بدل منه، فيصير كقولك: مررت به زيدٌ، إذا أردت جواب بمن مررتُ، فكأنَّه قيل له: من ينطلق؟ فقال: زيدٌ العاقلُ اللَّبيبُ، وإن شاء رفعه على مررتُ به زيد، إذا كان جواب من هو؟، فتقول: زيد، كأنَّه قيل له: من هو؟ فقال: العاقل اللَّبيبُ، وإن شاء نصبه على الاسم الأوَّل المنصوب"[3].

وفي قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ {النحل:30} قُرئت (خير) بالرَّفع[4]يقول الفرَّاء: " وأما قوله في النَّحل: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾ {النحل:24}، فهذا قول أهل الجحد؛ لأنَّهم قالوا لم ينزل شيئاً، إنّما هذا أساطير الأوَّلين، وأمَّا الَّذين آمنوا فإنّهم أقرّوا، فقالوا: أنزل ربُّنا خيراً، ولو رُفع"خيرُ" على الَّذي أنزله خيرُ، لكان صواباً"[5]، وعلى قراءة النَّصب يكون(خيراً) مفعول به، وتكون ماذا اسماً واحداً مركَّباً للاستفهام، بمعنى: أي شيء، وعلى قراءة الرّفع يكون"خير" خبراً

([1]) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحاس، (ت: 338هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ج3، ص: 354، ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 122، الشّوكاني، محمَّد بن علي بن محمَّد (ت:1250)، فتح القدير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج4، 334، أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص: 292، القرطبي، جامع البيان، 14/ 313.

([2])الفراء، معاني القران، ج2/ 364.

([3]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 147.

([4]) أبو حيان، البحر المحيط،ج5، ص:487، الألوسي، شهاب الدين محمود، (ت 1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط4، 1985م، ج14، ص:118.

([5]) الفراء، معاني القرآن،ج 1، ص: 39.

لمبتدأ محذوف، التَّقدير: "المُنزل خيرُ"، وتكون حينئذ (ما) استفهام مبتدأ، و(ذا) موصولة خبر[1]، وقال الكسائي: " ولو قيل خيرٌ لجاز[2]".

وقرئت (ناقة) بالرفع[3] في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ {الشمس:13} فقراءة الجمهور بالنَّصب على التَّحذير[4]، أمّا قراءة الرَّفع فعلى الخبر وإضمار المبتدأ، وتقديره: هذه ناقة الله كما جاء في معاني الفرَّاء، إذ يقول: " ولو رفع على ضمير: هذه ناقة الله فإن العرب قد ترفعه، وفيه معنى التَّحذير، ألا ترى أنّ العرب تقول: هذا العدو فاهربوا، وفيه تحذير، وهذا اللَّيل فارتحلوا، فلو قرأ قارئ بالرَّفع كان مصيباً" [5].

وفي قوله تعالى: ﴿ما كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ {الأحزاب:40} قرئت (رسول، وخاتم) بالرَّفع[6]وعلى قراءة النَّصب يكون (رسول) خبر كان المحذوفة، والتَّقدير: ولكن كان رسول الله، و(خاتم) معطوف عليه[7]، وأمّا على قراءة الرّفع فيكون (رسول) خبراً لمبتدأ محذوف، والتَّقدير(ولكن هو رسول الله)، و(خاتم) بالرّفع معطوف عليه. وهنا يصوّب الفرّاء قراءة الرَّفع، لكنّه رجّح النّصب، فقال: " ولو رفعت على: ولكن هو رسول الله كان صوابا، وقد قرئ به، والوجه النّصب" [8].

([1]) أبو حيان، البحر المحيط، ج5ص:487،الألوسي، روح المعاني،ج14،ص:118.

([2]) النحاس، إعراب القرآن ج2، ص: 394.

([3]) الالوسي، روح المعاني، ج30، ص: 145.

([4]) الفراء، معاني القرآن،ج3، ص: 268، الزمخشري، الكشاف، ج4، ص: 260.

([5]) الفراء، معاني القرآن، ج3، ص: 268.

([6]) أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص: 236، القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري، (ت:671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج4، ص: 196.

([7]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 344، الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص: 434، القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت:437هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1984م،ج2، ص: 579.

([8]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 344.

وعقّب بعض النُّحاة على قراءة النَّصب لـ" محدثاً" [1] في قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ {الأنبياء:2} ، حيثُ خُرِّجت قراءة الجرِّ، وهي قراءة الجمهور على الصَّفة لـ(ذكرٍ) على اللّفظ. أمّا قراءة النَّصب فعلى الحال من(ذكر)؛ لأنّه وصف بقوله(من ربّهم)[2]، يقول الفرَّاء:" لو كان (المحدث) نصباً أو رفعاً لكان صواباً. النَّصب على الفعل: ما يأتيهم محدثاً"[3].

وفي قوله تعالى: ﴿وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾{الشورى:7}، قرئت (فريقاً في الجنَّة وفريقاً في السَّعير) بالنَّصب[4]، وعلى قراءة الجمهور بالرَّفع يكون خبراً لمبتدأ محذوف، أي بعضهم فريق في الجنَّة، وبعضهم فريق في السَّعير، أو أن يكون مبتدأ وخبره محذوف أي: منهم فريقٌ في الجنَّة، ومنهم فريق في السَّعير[5]، أما على قراءة النَّصب فعلى الحال، أي: افترقوا فريقاً وفريقاً [6]، وجوَّز الكسائيّ النّصب على معنى: وتنذر فريقاً في الجنَّة، وفريقاً في السعير[7]، وقال الفرَّاء مصوّباً قراءة النَّصب:"ولو كان فريقاً في الجنَّة وفريقاً في السَّعير كان صواباً، والرَّفع أجود"[8].

([1]) أبو حيان، البحر المحيط:6،ص: 296،الألوسي، روح المعاني، 17، 7.

([2]) أبو حيان، البحر المحيط، ج6، 296، ابن هشام، عبدالله بن يوسف،(761)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، بيروت، 1979م، ص:537.

([3])الفراء، معاني القران، ج2، ص: 197.

([4]) أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص: 509، الألوسي، روح المعاني، 25، ص: 13.

([5]) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، ت(616هـ)، التبيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، ج2، ص:1130.

([6]) أبو حيان، البحر المحيط،ج7، ص: 509.

([7]) القيسي، مشكل إعراب القران، ج2، ص: 644.

([8]) الفراء، معاني القرآن، ج3، ص: 22.

وقرأ الأعرج وشيبة وأبو جعفر وزيد بن علي ونافع وابن عامر (يعلمُ) بالرفع[1]، في قوله تعالى: {إِن يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ {33}أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ {34}وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ{35} } {الشورى:33-35}.

وقراءة الجمهور بالنَّصب على إضمار (إن)؛ لأنّه مصروف عن العطف عمّا قبله، أي صرف العطف على اللَّفظ إلى العطف على المعنى؛ لأنَّ ما قبله شرط وجزاء، وهو غير واجب، فقُدّرت (إن) ليعطف بالواو مصدراً على مصدر[2].

قال الزَّجَّاج: " على إضمار (إن)؛ لأنَّ قبلها جزاء، نقول: ما تصنع أصنع مثله وأكرمَك، وإن شئت: (وأكرمُك)على وأنا أكرمُك، وإن شئت: وأكرمكَ جزماً" [3].

أمّا قراءة الرَّفع فعلى الاستئناف؛ لأنَّه لم يحسن العطف على اللفظ الذي قبله ؛ لأنَّ الجزاء وجوابه تمَّ قبله، لذا استؤنف بعد ذلك، أو أن يكون مرفوعاً على تقدير(وهو يعلم) [4].

([1]) ابن مجاهد،السبعة، ص:581، أبو حيان،البحر المحيط، ج7،ص: 521.

([2]) الزَّجاج، أبو اسحق إبراهيم بن السّري، (ت: 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1988م، ج4، ص: 399، القيسي، الكشف، ج2،ص: 251، مشكل إعراب القرآن،ج2، ص: 646، وانظر: ابن زنجلة، الحجة، 634، الأنباري، كمال الدين بن محمد أبو البركات، (ت 577)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد، مراجعة مصطفى السقا، دار الكتب العلمية، القاهرة مصر، 1969م، ج2، ص: 349.

([3]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 399.

([4]) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (ت: 370هـ)، الحجّة في القراءات السّبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط2، 1977م، ص: 293، الزمخشري، الكشاف، ج4، ص: 227، الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن،(ت:548هـ)، مجمع البيان في تفسير القرآن، منشورات شركة المعارف الإسلامية، طهران، 1379هـ، ج9، ص: 31

ونقل الألوسي عن ابن الحاجب قوله: " أنَّه يجوز أن يكون الرَّفع بالعطف على موضع الجزاء المتقدِّم باعتبار كونه جملةً لا باعتبار عطف مجرد الفعل ليجب الجزم فتكون الجملتان مشتركتين في السَّببيّة"[1].

ويرى الأنباري في بيانه أنَّ قراءة النصب:" ليست بقويَّة في القياس"[2] وجاء الطَّبريُّ بحكم الصّواب على هاتين القراءتين، فقال:" والصَّواب من القول في ذلك أنَّهما قراءتان مشهورتان، ولغتان معروفتان متقاربتا المعنى، فبأيّهما قرأ القارئ فمصيب"[3].

ونجد حكم الصَّواب يُطلق على قراءة حمزة ومن معه وعلى قراءة الجمهور، حيث قرأ حمزة والكسائي (سَيَفرغُ) بالياء[4]، في قوله تعالى: {سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ} {الرحمن:31}، فوجّهت قراءة النُّون على أنَّها نون العظمة للبارئ عزّ وجل، وله نظائرٌ كثيرةٌ في القرآن الكريم[5]، وأمّا من قرأ (سيفرغ) بالياء فللغيبة، أي: سيفرغ الله لكم، وحجتهم أنَّ لفظ الغيبة قد تقدَّم في قوله تعالى: {وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ} {الرَّحمن:24}، وقوله تعالى: {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ} {الرَّحمن:27}، وقوله تعالى: {كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ} {الرَّحمن:29}، وفي ذلك قال الطَّبريُّ: " والصَّواب في القول عندنا إنَّهما قراءتان معروفتان، متقاربتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب"[6].

وفي قوله تعالى: {قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ} {الجمعة:8}، قرئت (فإنَّه)، بدون فاء، [7]وقد خرجها أهل اللُّغة على ثلاثة أوجه:

([1]) الألوسي، روح المعاني،ج20، ص: 41.

([2]) الانباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج2، ص:349.

([3]) الطبري، جامع البيان، ج25، ص: 22.

([4]) ابن مجاهد، السَّبعة، ص: 620.

([5]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 301.

([6]) الطبري، جامع البيان من تأويل آي القرآن، ج27، ص: 136.

([7]) الزمخشري، الكشاف، ج4، ص: 104، و أبو حيان، البحر المحيط، ج8، ص: 267

الأوَّل: قيل: **قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ** كلام تامّ برأسه، و(إنَّه ملاقيكم) استئناف، أي: إنّ الموت هو الشّيء الذي تفرُّون منه، ثمَّ استأنف (إنَّه ملاقيكم) [1].

والثَّاني: يجوز أن يكون(إنّه ملاقيكم) خبر (إنَّ) والموصول صفة، أي: كقراءة الجمهور [2].

الثَّالث: وقال أبو حيان: يحتمل أن يكون (ملاقيكم) خبر (إنَّ الموت)، أي: (إنّ الموت الذي تفرُّون منه ملاقيكم)ويكون(إنّه) توكيداً، لأنَّه لما طال الكلام أكَّد الحرف المصحوب بضمير الاسم الذي (إنّ) [3].

ويرى الفراء أنّ (الفاء) هنا زائدة وإلغاؤها صواب[4].

ويؤكد هذا ما قاله الآلوسي بأنَّ " دخولها في ذلك ليس بلازم كدخولها في الجواب الحقيقيّ، وإنّما يكون لنكتة تليق بالمقام، وهي هاهنا المبالغة في عدم الفوت، وذلك أنَّ الفرار من الشَّيء في مجرى العادة يسبب الفوت عليه، فجيء بالفاء لإفادة أنّ الفرار سبب الملاقاة مبالغة فيما ذكر وتعكيساً للحال"[5].

وقرئت (أحد) بغير تنوين في قوله تعالى { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ } {الإخلاص: 1-2}.

وهي قراءة أبان بن عفَّان ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن البصري، وأبي عمرو، [6] يقول الطَّبريُّ: "والصَّواب من ذلك عندنا التَّنوين لمعنيين: أحدهما: أفصح اللُّغتين، وأشهر الكلامين، وأجودهما عند العرب.

والثَّاني: إجماع الحجَّة من قراء الأمصار على اختيار التَّنوين فيه"[7].

([1]) الزمخشري، الكشاف، ج4، ص: 104.

([2]) أبو حيان، البحر المحيط، ج8، ص: 367، والآلوسي، روح المعاني، ج28، ص: 97.

([3]) أبو حيان، البحر المحيط، ج8، ص: 367، والآلوسي، روح المعاني، ج28، ص: 97.

([4]) الفراء، معاني القرآن ج3، ص: 155.

([5]) الآلوسي، روح المعاني، ج28، ص: 85 .

([6]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 701، القيسي، الكشف، ج2، ص: 391، أبو حيان، البحر المحيط، ج8، ص: 528.

([7]) الطبري، جامع البيان، ج30، ص: 222.

وفي قوله تعالى: { وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ } {الفجر: 18}، قرئت (تُحاضّون) بضمِّ التَّاء والألف بعد الحاء[1]، وعلى قراءة الجمهور (تَحاضّون) بفتح التَّاء والألف من (تحاضّ) الخماسيّ، وهو من التَّحاضّ، أي التَّحاثّ[2]وأمّا (تُحاضون) بضمِّ التَّاء فهي مضارع (حاضّ) الرُّباعيّ، وهو من المحاضَّة، ومعناها أيضاً: أن يحثَّ كلُّ واحد منهما الآخر[3]، وقال الفرَّاء في هاتين القراءتين: " كلّ صواب" [4].

وقرأ أبو بكر عن عاصم وحمزة والأعمش وطلحة (المُنشِئآت) بكسر الشِّين[5]، في قوله تعالى: { وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ } {الرَّحمن:24}، وعلى قراءة من كسر الشِّين فهي اسم فاعل من (أنشأ)، وقد نسب إليها الفعل على الاتِّساع[6]، والمفعول محذوف، والتَّقدير: المنشئآت السَّيرَ، فأضاف السَّير إليها اتّساعاً، والسَّير في الحقيقة إنَّما يكون بهبوب الرِّيح، أو رفع الصّواري[7].

ويعلق الطَّبريُّ على هاتين القراءتين بقوله: " إنَّهما قراءتان معروفتان صحيحتا المعنى متقاربتان فبأيهما قرأ القارئ فمصيب"[8].

وقد وقف الفرَّاء عند قوله تعالى: { وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ } {غافر:51}، فقال: " قرأت القرَّاء بالياء يعني: (يقوم) بالتَّذكير، ولو قرأ قارئ يوم تقوم كان صواباً ؛ لأنَّ الأشهاد جمع، والجمع من المذكَّر يؤنّث فعله ويذكّر إذا تقدَّم، والعرب تقول: ذهبت الرجال

([1]) أبو حيان، البحر المحيط، ج8، ص: 471.

([2]) الجوهري، الصحاح، ج3، ص:1071، مادة:(حضض).

([3]) الجوهري، الصحاح، ج3، ص:1071، مادة:(حضض).

([4]) الفراء، معاني القرآن، ج3، ص: 261.

([5]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 620.619، الدّاني، الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1984م، ص: 206، أبو حيان، البحر المحيط، ج8، ص: 192.

([6]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 301.

([7]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 301.

([8]) الطبري، جامع البيان، ج27، ص: 93.

وذهب الرجال" [1]. ويقول في موقع آخر مشيراً إلى حكم الصَّواب في قوله تعالى: {فَنَادَتْهُ الْمَلآئِكَةُ} [آل عمران: 39}، يقرأ القرَّاء يعرج الملائكة وتعرج، وتتوفَّاهم ويتوفَّاهم الملائكة، وكلٌ صواب، فمن ذكّر ذهب إلى معنى التَّذكير، ومن أنّث فلتأنيث الاسم، وأنَّ الجماعة من الرِّجال والنِّساء وغيرهم يقع عليه التَّأنيث"[2].

وقرأ حمزة قوله تعالى: {إِذْ قَالَتِ الْمَلآئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ } [آل عمران: 45}، (يَبشرك) بفتح الياء والتَّخفيف[3]قال الفرَّاء:" التَّخفيف والتَّشديد صواب، وكأنَّ المشدد على بشارات البشراء، وكأنَّ التَّخفيف من وجهة الإفراح والسُّرور... وقد قال بعضهم أبشرت، ولعلَّها لغة حجازيَّة، سمعت سفيان بن عيينة يذكرها يُبشِر، وبَشَرتَ لغة سمعتها من عكل ورواها الكسائيّ عن غيرهم" [4].

وعقب الزَّجاج على قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ {البقرة:234} بقوله: " وقال النَّحويون في خبر "الَّذين" غير قول:

قال أبو الحسن الأخفش: المعنى يتربصن بعدهم أو بعد موتهم، وقال غيره من البصريين أزواجهم يتربصن، وحذف أزواجهم؛ لأنَّ في الكلام دليلاً عليه، وهذا إطباق البصريين، وهو صواب"[5].

ويختلط حكم الصَّواب بالحسن، ويقصد به حكماً واحداً يدور في فلك المقبول، ومثاله قول الزَّجاج في حديثه عن قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ

([1]) الفراء، معاني القرآن، ج3، ص: 10.

([2]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 210.

([3]) أبو علاء العطار، الحسن بن أحمد، (ت 569هـ)، غاية الاختصار في قراءة العشرة أئمة الأمصار، تحقيق: أشرف محمد فؤاد طلعت، جدة، ط1، 1994م، ج2، ص: 448.

([4]) الفراء معاني القرآن، ج1، ص:212.

([5]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 314.

الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ اتَّقَواْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاء بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ {البقرة:212}، يقول الزَّجَّاج: " رُفع على ما لم يُسمَّ فاعله، و(زيّن) جاز فيه لفظ التَّذكير، ولو كانت (زُيّنت) لكان صواباً، وزُيّن صواب حسن؛ لأنَّ تأنيث الحياة ليس بحقيقيّ؛ لأنَّ معنى الحياة ومعنى العيش واحد"[1].

وفي قوله تعالى:﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنثَيَيْنِ نَبِّؤُونِي بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ {الأنعام: 143}، قرئت برفع اثنين في الموضعين[2]،، ونصبت (اثنين) على البدليَّة من (ثمانية)، ووجّهت قراءة الرَّفع هنا على الاستئناف[3] وقد حكم الفرَّاء على هذا الوجه بالصَّواب، حيث قال: " ولو رفعت اثنين واثنين لدخول (من) كان صواباً كما تقول رأيت القوم منهم قاعد ومنهم قائم وقاعداً وقائماً" [4].

ويبدو حكم الصَّواب جلياً في تعليق الطَّبريّ على ما اختاره الفرَّاء لقراءة فتح (أنّ) في قوله تعالى:﴿فَنَادَتْهُ الْمَلآئِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ {آل عمران: 39}، حيث قال: " والصَّواب من القراءة في ذلك عندنا " أنّ الله يبشّرك " بفتح (أنّ) بوقوع النِّداء عليه بمعنى: فنادته الملائكة بذلك"[5].

وجاء حكم الصَّواب في حديث مكي، حيث قال: " واختار ابن قتيبة (ننجي) بنونين على قراءة الجماعة، وهو الصَّواب"[6].

2.1 الأصل

([1]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 281.

([2]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج7، ص: 114.

([3]) الزمخشري، الكشاف، ج2، ص: 57.

([4]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 361. 362.

([5]) الطبري، جامع البيان، ج3، ص: 170.

([6]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 114.

ذكرت المعجمات أن (الأصل) أسفل كل شيء وأساسه، وجمعه (أصول)، واستعملت كلمة (أصل) في معانٍ عدة، يقال: أَصلَ الشيءُ يَأصُلُ أَصالةً كان ذا أَصلٍ، وأَصُلَ الرأي استحكم وجاد، وأَصُلَ الشيء قوي واشتدّ، والشّيء يَأصُل: يثبت ويرسخ[1].

ونصَّ ابن منظور على أنّ الأصل هو: "أسفل كلّ شيءٍ وجمعه أصول، وما يستند وجود الشيء إليه... وقاعدة الشيء التي توهمت مرتفعة لارتفع سائره بارتفاعها"[2]، ويقول أبو هلال العسكري: " أصل الشَّيء ما بُدِئ منه، ومن ثمّ يقال: أصل الإنسان التُّراب"[3].

ويذهب الجرجاني إلى أنّه: " ما يُبنى عليه غيره"[4]. وقيل: " هو ما يُبتنى عليه غيره .... والأصل هو الحكم في المحلّ المنصوص عليه؛ لأنّ الأصل ما يُبتنى عليه غيره، فكان العلمُ به موصلاً إلى العلم أو الظّنّ بغيره"[5] .

دارت كلمة الأصل كثيراً في استعمالات اللُّغويين للتَّعبير عن صحّة التَّراكيب اللُّغويَّة، وما ينبغي أن تكون عليه، وقد استعملت عند النُّحاة، حال ترتيب المسائل النَّحويَّة، ووضع القواعد، يقول سيبويه في حروف الاستفهام: " لا يليها إلا الفعل، إلا أنَّهم توسَّعوا فيها، فابتدأوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك، ألا ترى أنَّهم يقولون:

هل زيد منطلق

([1])الصاحب، إسماعيل بن عباد، (ت385هـ)، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت،ط1، 1994م، ج8، ص: 187، مادة:(أصل)ابن فارس، أحمد،(ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط1، ج1، ص:109، مادة: أصل. التهانوي، محمد أعلى بن علي، موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية، المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون، مؤسسة خياط للنشر، بيروت، ج1، ص: 85، عبد المسيح، جورج متري، لغة العرب، معجم مطوّل للغة العربيّة ومصطلحاتها الحديثة، مكتبة لبنان، ط1، 1993م، ج1، ص: 32.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، (مادة: أصل) ج1، ص:80.

([3]) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 170.

([4])الجرجاني، التعريفات، ص: 32.

([5]) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص: 214.

هل زيد في الدار

كيف زيدٌ آخذ

فإن قلت:

*هل زيداً رأيت

* هل زيدٌ ذاهب

قبح، ولم يجز إلا في الشِّعر؛ لأنَّه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل" [1].

وفي موضعٍ آخر يشير إلى كراهية ترك الأصل، ويعدّه أحد الأسس التي يعتمدها في إشارته إلى تقويم التَّراكيب اللُّغويَّة، يقول: " وليس كلّ شيء يكثر في كلامهم يغير عن الأصل؛ لأنّه ليس بالقياس عندهم، فكرهوا ترك الأصل"[2].

والأصل في ما يعنيه سيبويه هو ما كان يجب أن تكون عليه التَّراكيب اللُّغويَّة، فالتّوسع اللُّغويّ قد يخرج التَّراكيب اللُّغويَّة عن قياسها الصَّحيح.

لقد كان الأصل واحداً من الأحكام التي أطلقها العلماء بحقّ القراءات، بمعنى إقرارها والاعتداد بها في القبول، وجاء هذا الحكم بعباراتٍ مختلفةٍ منها: "وهو الأصل"[3]، "وهذا هو الأصل"[4]، و"الأصل الحركة"[5]، و"جاز الضمّ على الأصل"[6]، " وهذا الأصل في هذه الكلمة"[7]، و"لأنّه الأصل وعليه الجماعة"[1]، "وهو الاختيار

([1]) سيبويه، ج1، ص: 99.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 212.

([3]) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص: 470،469، الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 103، القيسي، الكشف، ج2، ص:36، 50، 58، 372، العكبري، التبيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص:88.

([4]) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد،(ت:285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج4، ص: 149، 150.

([5]) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (ت: 370هـ)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، تصحيح: السّيّد عبد الرحيم محمد، دار الكتب المصريّة، ص: 187.

([6]) الفارسي، الحجّة، ج2، ص: 133.

([7]) الفارسي، الحجّة، ج2، ص:335.

لأنه الأصل"[2]، " وأتى به على الأصل"[3]، " والتَّحقيق هو الأصل" [4]، ومن ذلك قول الفرّاء في ردّه على الكسائيّ، في قراءة قوله تعالى:﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ {يونس: 58}، وهي قراءة الجمهور، وقد ذُكر أنَّها قرئت " فبذلك فلتفرحوا" وكان الكسائي يعيب قولهم: (فلتفرحوا)؛ لأنَّه وجده قليلاً فجعله عيباً، وهو الأصل"[5].

ومن هذا الباب قول المبرِّد: " واعلم أنَّه يجوز لك أن تحذف النُّون والتَّنوين من التي تجري مجرى الفعل، ولا يكون الاسم إلا نكرة، وإن كان مضافاً إلى معرفة، لأنَّك إنَّما تحذف النُّون استخفافاً، فلما ذهبت النُّون عاقبتها الإضافة، والمعنى معنى ثبات النُّون، فمن ذلك قول الله عز وجلّ: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ {المائدة: 95}، ومن نوَّن قال: ﴿آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ {مريم: 93} و(ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ) {آل عمران: 185}، كما قال عزّ وجلّ: ﴿وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ {المائدة: 2}، وهذا هو الأصل، وذاك أخفّ وأكثر، إذ لم يكن ناقصاً لمعنى، وكلاهما في الجودة سواء"[6].

ومن ذلك قراءة أبي جعفر وابن مسعود والحسن" وقتت"، بواو مع تخفيف القاف[7]، في قوله تعالى:﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ {المرسلات: 11}، وبها قرأ ابن وردان، وابن

([1]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 85.

([2]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 218.

([3]) القيسي، الكشف، ج2، ص:36.

([4]) الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت:686هـ)، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1982م، ج3، ص:32.

([5]) الفراء، معاني القرآن، ج1،ص: 469،470.

([6])المبرّد، المقتضب، ج4، ص: 149. 150، وانظر الفراء، معاني القرآن، ج4/ 90،89.

([7]) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت:392)، (1998)،المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.ج2، ص: 345.

جماز، وهي لغة سفلى مضر، كما يقول عيسى بن عمر[1]، وقرأ بواو مع تشديد القاف أبو عمرو بن العلاء واليزيدي، وهي الأصل؛ لأنَّه من الوقت، والهمز بدل من الواو، كما ينصّ صاحب الإتحاف[2]، وفي ضوء العلم الصَّوتيّ والصَّرفي الحديث ما حدث في قراءة أبي جعفر هو حذف الهمزة والتَّعويض عنها بتطويل ضمّتها لتصبح واواً.

ومن قبيل ذلك إعادة الهمزة المحذوفة فيما روي عن أُبيّ بن كعب والحسن: لكن أنا هو الله ربي[3]. وقراءة الجماعة: ﴿لَّٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ {الكهف: 38}، بإدغام نون لكن المخففة بنون الضمير (أنا) بعد حذف همزته، قال ابن جنّي: " قراءة أُبيّ هذه هي أصل قراءة أبي عمرو وغيره"لكنّا هو الله ربي"[4].

ووصفها الزَّجاج بأنَّها الوجه الجيّد البالغ[5]، وقال أبو منصور الأزهريّ: " فأمّا قول الله: (لكنّا هو الله) فالأجود في القراءة إثبات الألف، لأنّ الهمزة قد حذفت من (أنا)، فصار إثبات الألف عوضاً من الهمزة، وكلّ ما قرئ به فهو جائز"[6]. وما حدث هنا حسب علم الأصوت الحديث هو إرادة التَّخفيف بحذف المقطع القصير (أَ) كله، وهو (ص+ح) أي الهمزة وحركتها معاً، فأدّى ذلك إلى التحام الكلمتين تلقائياً نتيجة تحوّل المقطع المفتوح بينهما إلى مقفل، مما أدّى إلى إدغام النُّون في النُّون، ثمَّ قُصرت فتحة الضَّمير الطَّويلة، فصارت الكلمتان كلمةً واحدةً هي(لكنّا) خطاً، و(لكنَّ) نطقاً، تحتوي على نبر أولي واحد على المقطع (كِنَّ)، وذهب أبو عبيدة (ت210هـ) إلى مثل هذا فقال: "حُذفت الألف الأولى، وأُدغمت إحدى النُّونين في الأخرى، فشُدّدت والعرب تفعل ذلك"[7].

([1]) أبو حيان، البحر المحيط، ج8، 405.

([2]) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص: 430.

([3]) ابن جني، المحتسب، ج2، 29، والدمياطي، الإتحاف، ص: 290.

([4]) ابن جني، المحتسب، ج2، 29، الدمياطي، الإتحاف، 290.

([5]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،ج3، ص: 287.

([6]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 111.

([7]) أبو عبيدة، معمر بن المثنى،(ت210هـ)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1988م، ج1، ص: 403.

ومن ذلك ما جاء على الإتباع فيما روي عن نافع برواية ورش، وعن الأعرج(بهُ أُنظُر) في قوله تعالى:﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَـهٌ غَيْرُ اللّهِ يَأْتِيكُم بِهِ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾ {الأنعام: 46}، بضمِّ الهاء في الضمير إتباعاً لضمّة الظّاء في (أُنظُر) [1].

وهو عند النَّحاس ممَّا جاء على الأصل، قال لأنّ الأصل أن تكون الهاء مضمومة كما تقول جئتُ معهُ[2].

وقرئت (خُسُرٍ)بضم الخاء والسّين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ {العصر: 2}.

وهي قراءة ابن هرمز وهارون عن أبي بكر عن عاصم[3]، وقد تكون هذه القراءة على الأصل والتسكين، هنا من باب الخفّة، يقول سيبويه: " هذا باب ما يسكن استخفافاً، وهو في الأصل متحرك، وذلك قولهم: (فَخِذٍ: فَخذٍ)، وفي (كَبِدٍ:كَبدٍ)، وفي(عَضُدٍ: عَضدٍ)، وفي (الرَّجُل: الرجلِ)، وفي(كَرُمَ الرجل: كَرمَ)، وفي (عَلِمَ: عَلمَ)"[4] .

وإلى مثل هذا يشير ابن خالويه منوهاً إلى حكم الأصل في القراءات، إذ يقول: " وروى هارون عن أبي عمرو ﴿فِي عَمَدٍ﴾ {الهمزة: 9}، وبإسكان الميم تخفيفاً مثل رسول ورُسل[5]، وروى عنه أيضاً (في عَمد) بفتح العين وإسكان الميم، والأصل الحركة، فاعرف ذلك إن شاء الله"[6].

([1]) الدمياطي، الإتحاف، 208، ابن مجاهد، السبعة، 258، أبو حيان، البحر المحيط، ج4، ص: 132.

([2]) النحاس، إعراب القرآن ج1، ص: 548.

([3]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 179، أبو حيان، البحر المحيط، ج8، ص: 509

([4]) سيبويه، الكتاب، ج4،ص: 113.

([5]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص:179، أبو حيان، البحر المحيط، ج8، ص: 510

([6]) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص: 187.

ووجَّه العكبريّ قراءة التحريك والتسكين في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَآئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ﴾ {البقرة:98}، بأنَّ التحريك أصل القراءة، وجاء التَّسكين للتَّخفيف؛ إثر تتابع الحركة في اللّفظة، وهذا ممّا يؤدي لصعوبة النُّطق؛ فلجأوا إلى التّسكين، أمّا من جاء بالحركة فعلى الأصل، يقول العكبري:"بالرسل بالضّمّ، وهو الأصل، والتسكين جاء تخفيفاً، ومنهم من يسكن إذا أضاف إلى الضمير هرباً من توالي الحركات، ويضمّ في غير ذلك"[1]. وقد يكون التسكين هنا على إحدى لهجات القبائل[2]، ويذكر تشيم رابين أنّ ظاهرة التَّخفيف في مثل هذه الألفاظ ظاهرة تميميّة، فيقول: " ونعرف عن طريق الزَّمخشري أنّ قبيلة تميم تُسقط الفتحة في صيغ مثل: جَمَرَات، حيث ينطقونها جَمرات"[3]، بتسكين الميم.

ويظهر أنّها لم تكن ظاهرة التميميين وحدهم، بل كانت منتشرة في كثير من لهجات العرب، والغرض منها النزوع للخفَّة، والتّخلُّص من المقاطع القصيرة، يقول الشايب:" وكره العربية لتتابع المقاطع القصيرة، يفسّر لنا أيضاً، ميل بعض العرب قديماً إلى تسكين العين في كثيرٍ من الأسماء والأفعال الثلاثيّة، وينسب اللُّغويُّون هذه الظَّاهرة إلى بني بكر بن وائل، وإلى أناس كثير من تميم، وإلى ربيعة أيضاً"[4].

ويرد حكم الأصل في توجيه بعض القراءات، وهذا ما نجده في تحقيق الهمز في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ {التحريم: 1}، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ {البينة: 7}، حيث قرأ نافع بتحقيق

([1]) العكبري، التبيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص:88.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج4،ص: 113، الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا . تونس، 1978م، ج1، ص: 251.

([3]) تشيم رابين، اللهجات العربيّة القديمة في غرب الجزيرة العربيّة، ترجمه وقدّم لع وعلّق عليه: الدكتور عبد الكريم مجاهد، ط1، 200م، المؤسسة العربيّة للدراسات والنّشر، ص: 165.

([4]) الشّايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب، إربد . الأردن، ط1، 2004م، ص: 131.

الهمزة[1]، وهو من القراء السبعة، وبه بدأ ابن مجاهد حيث كانت قراءاته أوثق القراءات في نظره؛ لأنّه قرأ على سبعين من التابعين[2]، ويشير الرضي إلى أنَّها قراءة "ثابتة في القراءات السَّبع"[3]، وقوله في هذا الباب: "والتَّحقيق هو الأصل كسائر الحروف والتَّخفيف استحسان"[4].

ويذهب القيسي إلى أنّ هذه القراءة جاءت على الأصل، وأشار إلى أنَّ ترك الهمز ناتج عن كثرة الاستعمال، فالعرب تخفّف إذا كثُرَ الاستعمال، حيث قال: "قرأهما نافع وابن ذكوان بالهمز فيهما، على الأصل؛ لأنَّه من (برأ الله الخلق) أي خلقهم، فأصله الهمز، والبريّة: الخليقة، وقرأ الباقون بتشديد الياء، من غير همز، على تخفيف الهمز فيه، على الأصول المتقدّمة، وذلك لكثرة الاستعمال فيه، فأكثر العرب يستعملونه، مُخفّف الهمزة، لكثرة استعمالهم له تخفيفاً، فمن عادتهم إذا كَثُرَ استعمالهم لشيءٍ أحدثوا فيه تخفيفاً بوجه من وجوه التخفيف، فلمّا كثُرَ استعمالهم لهذه الكلمة، وكانت فيها همزة ومدّة (وياء)، ورأوا الهمز أثقلَ من غيره خفّفوا الهمزة، فأبدلوا منها ياء، وأدغموا الياء الزائدة التي قبلها فيها... ومثل هذا الحرف في تخفيفهم لهمزة (بريّة) أكثر من تخفيفهم لهمزة (النَّبيّ). ومن ذلك إجماعهم على تخفيف همزة(الذُريّة)، إذا جعلته من (ذرأ إليه الخلق)، وتخفيفهم لـ (الخابية) وهي من (خبأت) "[5].

وقرأ حمزة ونافع بتسهيل الهمز، وقرأ الباقون بالتَّحقيق[6]، في قوله تعالى:﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ {البقرة: 3}، ويعلّق الفارسيُّ على قراءة التَّحقيق بقوله:"فأمّا حجّة من قرأ (يؤمنون) بتحقيق الهمز، فلأنّه إنّما ترك الهمز في أومن لاجتماع الهمزتين، كما أنَّ

([1]) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص: 419.

([2]) عبد الوهاب حمودة، القراءات واللهجات، ط1، 1948، مكتبة النهضة المصرية، ص:216.

([3]) الأستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص: 35.

([4]) الأستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص: 32.

([5]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 385، 386.

([6]) الفارسي، الحجّة، ج1، ص: 214.

تركها في آمن كذلك، فلمّا زال اجتماعهما مع سائر حروف المضارعة سوى الهمزة، ردّ الكلمة إلى الأصل فهمز، لأنّ الهمزة من الأمن والأَمنة، فاء الفعل"[1].

وكذلك روى أبو بكر عن عاصم، وورش عن نافع أنّهم قرأوا: ﴿يُؤَخِّرُكُمْ﴾ {نوح:4}، و﴿يُؤَخِّرُهُمْ﴾ {إبراهيم:42}، و﴿يُؤَاخِذُهُم﴾ {الكهف: 58}، و﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ {البقرة: 286}، بغير همز، وسائر القرّاء يهمزون[2]، قال الأزهري : " الأصل في هذه ظهور الهمزة؛ لأنّها من ياءات الهمز من التأخير والأخذ، فمن اختار تخفيف الهمز فهو مصيب من جهة اللغة، ومن همز فهو أتمّ وأفصح، ومن أبدل من الهمز واواً، فهي لغة معروفة"[3].

وجاء حكم الأصل في تعقيب الفارسيّ على قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ﴾ {الفاتحة: 7}، حيث قرأ حمزة بضمِّ الهاء، قال الفارسيُّ: "وحجّة من قرأ (عليهُم) ـ وهو قول حمزة ـ أنّهم قالوا: ضمّ الهاء هو الأصل"[4]. وذلك لأنّ تركيب (عليهم) في الأصل هو (على + هُم)، وعند اتّصال الضَّمير بحرف الجرّ تصبح اللَّفظة (عليهُم)، وهنا يُستثقل على اللِّسان الانتقال من كسر إلى ضمٍّ، لذا أصبحت ضمَّة الهاء كسرة للتناسب مع الياء طلباً للخفّة.

3.1 الوجه

"الوجه معروف، والجمع وجوه، وحكى الفرَّاء: حيَّ الوجوه وحيَّ الأوجه، والوجه من الجهة بمعنى. والهاء عوض من الواو، ويقال هذا وجه الرَّأي، أي هو الرَّأي نفسه"[5]، وذكر ابن منظور: "ووجه كلّ شيءٍ مستقبله، وفي التَّنزيل العزيز: ﴿فَأَينَمَا تُوَلُّوا

([1]) الفارسي، الحجّة، ج1، ص: 239.

([2]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 65.

([3]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 65.

([4]) الفارسي، الحجة، ج1، ص: 60.

([5]) الجوهري، الصحاح، ج6، ص: 2254، 2255.

فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ﴾ {البقرة: 115}، وقال: هذا وجه الرَّأي، أي هو الرَّأي نفسه، ووجه النَّهار أوله... ووجه الكلام السَّبيل الذي تقصده"[1].

وفي الاصطلاح هو " الحالة التي يكون عليها الكلام أو الكلمة، فعندما يقال مثلاً: (لولا) تأتي على أربعة أوجه - يكون المقصود أنّ لها أربعة أوجه - يكون المقصود أنّ لها أربعة استعمالات"[2].

ويقصد بالوجه أيضاً:" الرأي والاتجاه كما في إعراب الألفاظ، وتبيان مواقعها كأن يقال عن مخصوص نعم وبئس: في إعرابهما وجهان مشهوران: أي رأيان واتجاهان"[3].

واستعمل النحاة الوجه حكماً لغويّاً في معرض حديثهم عن القواعد والقوانين التي تحكم اللغة، مثل: (الكتاب) لسيبويه [4]، و(المقتضب) للمبرد[5].

ولم نجد فرقاً بين هذا الحكم والأحكام الأخرى سوى اختلاف الحروف، بل هو رديف لحكم الصَّواب والأصل والحسن، يقول الزُّبيدي: " وجه الكلام، والوجه، والباب، والحدّ: لقد استخدم النُّحاة هذه المصطلحات، فضلاً عن مصطلح القياس مساوية له في المعنى، تمام المساواة، ولم أجد بينها تبايناً يذكر غير اختلاف الألفاظ "[6] , ويرى أنَّ هذا الحكم أكثر شيوعاً في مصنفات النُّحاة، فيقول: " وأمّا مصطلح الوجه فهو الأكثر دوراناً عند النحاة، وقد ورد في كتبهم أكثر مما ورد مصطلح القياس نفسه"[7]، حيث تتناوب هذه الأحكام بمجملها في تأدية المعنى، وتثبيت القاعدة .

([1]) ابن منظور، لسان العرب،ج13، ص:555، 556.

([2]) اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط1، 1985م، ص: 239.

([3]) اللبدي، محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص: 239.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج1، 63، 67.

([5]) المبرد، المقتضب، ج3، ص: 250.

([6]) الزُّبيدي، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي نشأته وتطوّره، دار الشروق، عمّان، الأردنّ، ط1، 1997م، ص: 142.

([7]) الزبيدي، سعيد جاسم،القياس في النحو العربي، ص: 142.

ومن ذلك ما جاء في الخصائص، يقول ابن جنّيّ: "وأرينا دخول يفعُل على يفعِل فيه نحو: قَتَلَ يقتُل، ونَخَلَ ينخُلُ، فكان الأحجى به هنا إذا أريد الاختصار به عل أحد وجهيه أن يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضياً له في مضارع فعل؛ وهو يفعِل بكسر العين"[1]، و قوله: " والوجه إن كان المروي صحيحاً أن يكون الفعل مقلوباً من وحدت إلى حدوت..." [2]، و" وأمّا وجه إفساده شيئاً آخر...." [3]، ويقصد بذلك حكم إفساده.

وأضاف في غير موقع: " وهذا وجه صحيح"[4]، " وهذا الذي قاله وجه صحيح"[5]، " ووجه آخر"[6]، و" فهذا وجه"[7]، "ووجه جوازه من قبل القياس إنَّك إنَّما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين متفقين"[8]، وغيرهم [9].

واستعمل هذا الحكم في توجيه القراءات القرآنية، فورد ضمن سياقات مختلفة منها: "وهو الوجه"[10]، "وهو وجه الكلام" [11]، "وهو وجه القراءة"[12]، و" هو الوجه في

([1]) ابن جني، الخصائص، ج1،ص:322.

([2]) ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 207.

([3]) ابن جني، الخصائص، ج1ص:102.

([4]) ابن جني، الخصائص، ج1، 106.

([5]) ابن جني، الخصائص، ج1،ص: 323.

([6]) ابن جني، الخصائص، ج1، ص:98.

([7]) ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 107.

([8]) ابن جني، الخصائص، ج1: 98.

([9]) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري، (ت 769هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج2، ص: 68، 69.

([10])الفراء، معاني القرآن، ج3، ص: 14، الزَّجَّاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق، (ت:337هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م، ص: 213، الفارسي، الحجة، ج5، ص: 23.

([11]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 290،215.

([12]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 346، 347.

قياس العربية"[1]، "وهو وجه الكلام وعليه الاختيار"[2]، " وهو وجه الكلام في العربية" [3]، واقترن هذا الحكم بأحكامٍ أخرى تدور في فلك المقبول، مثل الجيد والحسن وغيرها، وهذا دليل على تشاركها في معنى واحد، فقالوا: "وهو وجه جيد" [4]،" وهو وجه حسن" [5]، " والوجه الجزم"[6]، " والرفع وجه القراءة والعمل"[7]، "والوجه ترك التنوين"[8]، و" له وجهٌ حسنٌ في النصب"[9]،"والرفع وجه القراءة"[10]، و جاء بصيغة التفضيل(أفعل) مثل قول أحدهم: " وهو أوجه من النصب"[11] .

وجاء حكم (الوجه) عند إمام النحاة سيبويه في تعليقه على بعض القراءات القرآنية، إذ يقول: " وأما قوله عز وجل:﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ {النور:2}، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيدِيَهُمَا﴾ {المائدة: 38}، فإنَّ هذا لم يبنَ على الفعل، ولكنَّه جاء على مثل قوله: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِالَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ {محمد: 15}، فكأنَّه قال: ومن القصص مثل الجنّةُ، أو ممَّا يقصُّ عليك مثل الجنّة .

وقد يجري هذا في زيدٍ وعمرٍ على هذا الحد إذا كنت تخبر بأشياء، أو توصي ثمَّ تقول: زيدٌ، أي زيدٌ فيمن أُوصي به، فأحسن إليه وأكرمه .

([1]) الفارسي، الحجة، ج1، ص: 406.

([2]) القيسي، الكشف، ج2، ص:224، 308.

([3]) القيسي، الكشف،ج2، ص: 153.

([4]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص:247، 329، الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 175.

([5]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 102.

([6]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 273.

([7]) الفراء، معاني القرآن، ج3، ص: 201.

([8]) النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص: 333.

([9]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 150.

([10]) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص: 100، ابن مجاهد، السبعة، ص: 35، القيسي، الكشف، ج1، 392.

([11]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 171.

وقد قرأ أناس: (والسّارقَ والسّارقةَ) [1] و(الزّانيةَ والزّانيَ) [2]، وهو في العربيّة على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامَّة إلّا القراءة بالرَّفع، وإنَّما كان الوجه في الأمر والنَّهي النَّصب؛ لأنَّ حدَّ الكلامِ تقديمُ الفعل، وهو فيه أوجب إذا كان ذلك يكون في ألف الاستفهام ؛ لانَّهما لا يكونان في الفعل "[3].

ومن ذلك أيضاَ ما جاء في معاني الفرَّاء في تعقيبه على قراءة الرَّفع في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ {آل عمران: 169} حيث قال: " رفعٌ وهو أوجه من النَّصب ؛ لأنَّه لو نصب لكان على: ولكن أحسبهم أحياء ؛ فطرح الشَّكّ من هذا الموضع أجود"[4]، وقال في موضعٍ آخر: " وقوله: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ {النور: 11}، أجمع القرَّاء على كسر الكاف، وقرأ حميد الأعرج(كبُره) بالضمّ[5]، وهو وجه جيّد في النَّحو ؛ لأنَّ العرب تقول

فلان تولى عُظم كذا وكذا، يريدون أكثره"[6].

فقد وصف الفرَّاء ضمّ الكاف في (كُبره) بالجودة، وعلّل ذلك باستعمال العرب لها، قال ابن عادل: " فقيل هما لغتان في مصدر: كَبُرَ الشيءُ، أي عَظُمَ، لكن غلب

([1]) وهي قراءة عيسى بن عمر وابن أبي عبلة، انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 188، ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص: 32، النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص: 19، القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص: 225، أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص: 476

([2]) النحاس، إعراب القرآن، ج3، ص: 127، ابن جني، المحتسب، ج2، ص: 100، ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص: 100، أبو حيان، البحر المحيط، ج6، ص: 427.

([3]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 142.

([4]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 171.

([5]) نسب إليه في تفسير الطبري، 69/18، وزاد في إعراب القرآن، ج3، ص: 130، وتفسير القرطبي، ج12، ص: 200، يعقوب، وزاد في مختصر ابن خالويه، ص: 101، مجاهد وأبا البرهسم وابن قطيب، وفي المحتسب، ج2، ص: 103، 104، أبا رجاء وحميد ويعقوب وسفيان الثوري وعمرة بنت عبد الرحمن وابن قطيب.

([6]) الفراء، معاني القرآن ج2، ص: 247.

في الاستعمال أنَّ المضمون في السّنّ والمكانة، يقال: هو كُبر القوم بالضمِّ، أي أكبرهم سناً ومكانةً"[1].

وذكر الأزهريّ أنّ وجه الكلام هو الكسر لا غير، فقال: " وهذا هو الصَّحيح، والقراءة بكسر الكاف لا غير"[2].

وذُكر الحكم في توجيهات أبي علي الفارسيّ لقراءات القرّاء في قوله تعالى:﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾،﴿وَمَن يُضْلِلِ اللّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ {الرعد، 7، 33}، و﴿لَّهُمْ عَذَابٌ فِي الْحَيَاةِالدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَشَقُّ وَمَا لَهُم مِّنَ اللّهِ مِن وَاقٍ﴾ ﴿وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ مَاجَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ وَاقٍ﴾ {الرعد، 34، 37}، و﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ﴾ {الرعد 11}.

فذكر الفارسيُّ أنّ ابن كثير كان يقف على (هادي) و (واقي) وكذلك (والي) بالياء، وقرأ الباقون بغير الياء [3]فقال: " حجة قول من لم يقف بالياء، وهو الوجه أنّك تقول في الوصل وهذا قاضٍ وهادٍ وواقٍ ... فإذا حذفتها سكن الحرف في الوقف كما تسكن سائر الحروف المتحركات فيه، فيصير(داع) و (واق) و (هاد) هذا الكثير في الاستعمال والشائع فيه"[4].

وفي قوله تعالى: ﴿ {قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ * وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ * ﴾ {الشعراء، 12، 13} قرئت (يضيقَ، ينطلقَ) بالنَّصب فيهما[5]فعلى قراءة الرَّفع، فالتّوجيه عطف على خبر (إنَّ) (أخاف) على معنى: إنِّي أخاف.. ويضيق صدري.. ولا ينطلق لساني[6].

([1]) ابن عادل الدمشقي، عمر بن علي، (ت880هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ورفاقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ج14، ص: 319.

([2]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 204.

([3]) الفارسي، الحجة، ج5، ص: 23، ابن مجاهد، السبعة، 360، الدّاني، التيسير، ص: 101.

([4]) الفارسي، الحجة، ج5، ص: 23.

([5]) أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص: 7.

([6]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 84، الزمخشري، الكشاف، ج3، ص: 106.

ثم يقول النَّحاس: "والوجه الرَّفع، لأنَّ النَّصب عطف على (يكذبون) وهذا بعيد، يدلّ على ذلك قوله: ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾ {طه: 27،28}، فهذا يدل على أنَّ هذا كذا"[1].

ويرد حكم "الوجه" في تعليق الزَّجَّاج على قوله تعالى:﴿فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ﴾ {البقرة: 259}، يقول: " يجوز بإثبات الهاء وبإسقاط الهاء في الكلام ومعناه لم تغيره السنون..... ووجه القراءة على كل حال إثباتها والوقوف عليها بغير وصل، فمن جعله سانيت ووصلها إن شاء، أو وقفها على من جعله من سانهت، فأمّا من قال: إنَّه من تغير من أَسِنَ الطعام يأسَنُ فخطأ"[2] .

وقرأ أُبَيٌّ قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ {النمل: 25}، بتخفيف (ألا)، فارتفع الفعل في قراءته لاختلاف"ألا يسجدون"[3]، والفعل منصوب في قراءة الجمهور بأن المدغمة في لا، وقد رجح الفرّاء قراءة أُبَيّ على قراءة الجمهور، إذ قال: " وفي قراءة أُبَيّ (ألا يسجدون لله) وهو وجه الكلام؛ لأنَّها سجدة، ومن قرأ ألا يسجدوا فشدَّد فلا ينبغي لها أن تكون سجدة؛ لأنَّ المعنى: "زين لهم الشّيطان ألّا يسجدوا، والله أعلم بذلك"[4].

وجاء في قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ {البقرة:245}.

فقرأ الجمهور (فيضاعفُه) بالرَّفع عطفاً على (يقرضُ الله) أو على الاستئناف، والتَّقدير: فالله يضاعفه، وقرأ عاصم بالنصب (فيضاعفَه)، وتوجيه قراءة النَّصب بأنَّ الفاء فاء السَّببية والفعل جواب الاستفهام على المعنى، يقول الفرَّاء: "قال أبو عبدالله:

([1]) النحاس، إعراب القرآن، ج3، ص: 175.

([2]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 343.

([3]) الزمخشري، الكشاف، ج3، ص:145، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج13، ص: 186.

([4])الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 290.

كذا كان يقرأ الكسائي والفراء وحمزة "فيضاعفُه"[1]، قال الزَّجَّاجيُّ: " فيضاعفُه، فرفع، وهو الوجه؛ لأنَّه ليس قبله فعل مجزوم على الجزاء ولا جواب مجزوم، ولا معطوف على الجواب"[2].

وورد حكم الوجه في حديث القيسيّ في كشفه عن القراءات السّبع حججها وعللها، حيث يقول: " قوله ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ {الشعراء:217}، قرأه نافع وابن عامر بالفاء؛ لأنّها كذلك في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام، وقرأ الباقون بالواو، وهو وجه الكلام في العربيَّة؛ ولأنَّها كذلك في مصاحف أهل الكوفة والبصرة ومكّة"[3].

4.1 الجيِّد

قال ابن منظور:" الجيّدُ نقيض الرديء، على فيعل وأصله جيود فقلبت الواو ياء لإنكسارها ومجاورتها الياء، ثمّ أدغمت الياء الزائدة فيها، والجمع جِياد، ... وجاد الشيء جُودة وجَودة أي صار جيداً.... وقد جاد جودة وأجاد: أتى بالجيد من القول والفعل..." [4].

ويتحدث الحلواني عن هذا الحكم، ويحدد المعايير التي يستند إليها، فيقول: "واللُّغة الجيّدة ما كانت شائعة في المناطق الفصيحة، وموافقة للقواعد المستنتجة منها، ذلك: كرفع المرفوع، ونصب المنصوب، وأمثال ذلك من الظواهر الإعرابية"[5].

ويشير في موقع آخر إلى أنّ حكم الجيد من الأحكام المعيارية التي تستند إلى ركائز علمية، فيقول: " إنّ معيارية النحو العربي تستند في جملتها إلى ركائز علمية تقوم في الدرجة الأولى على وعي هذه المستويات اللغوية والمعايير التي تميّز جيد الكلام من رديئه"[6].

([1]) الفراء، معاني القرآن،ج3، ص: 132، ابن خالويه، الحجة، ص: 75.

([2]) الزَّجَّاجيّ، الجمل في النحو، ص:213.

([3]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 153.

([4])الجوهري، الصحاح، ج2، ص: 460، ابن منظور، لسان العرب، ج1،ص: 529.

([5]) الحلواني، محمد خير، المفصل في تاريخ النحو العربي، الجزء الاول قبل سيبويه، ص:220.

([6]) الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي ص:220.

وكلام العرب الجيَّد ما اجتمع عليه أكثر القرَّاء، والجيّد من الأحكام المعياريَّة التي تستخدم في تمييز صحّة الكلام من رديئه، وما هو مقبول من غيره، واستعمل هذا الحكم بصيغ مختلفة، منها ما جاء مفرداً مثل قولهم: " فهي القراءة الجيَّدة"[1]، "وكلتا القراءتين جيّدة"[2]، "والقراءة الجيّدة ما اتّفق عليه القرَّاء" [3]، وكثيراً ما يقترن هذا الحكم بأحكام لغويةٍ أخرى مثل: " وهو عربيٌّ جيّدٌ" [4]، و" جائز جيّد"[5]، و"فصيح جيد"[6]، و" هو مذهبٌ جيّدٌ"[7]، و" حسنةٌ جيّدةٌ"[8]، و" بالغ جيّد[9]"، و"كسرُ الكافِ فصيحٌ

جيّدٌ"[10]، و" كلُّها جيّدٌ فصيحٌ"[11]، و"جيّدٌ عربيٌ فصيحٌ"[12]، و"وكلُّها جائزةٌ جيّدةٌ"[13]، وبعض العلماء يفرّق بين هذه الأحكام، كما فعل الأزهريّ، إذ يقول: " ... ورويت هذه القراءة عن ابن مسعود، وهي حسنةٌ، والأُولى جيدة"[14]، ولكن لا نعلم عن معايير الدّقة في التمييز بينها، كما استخدم هذا الحكم بصيغة التفضيل(أفعل) كثيراً،

([1]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص:88، 93.

([2]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص:274.

([3]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 130.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 58.

([5]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص: 288.

([6]) الفراء، معاني القرآن، ج1،ص: 32.

([7]) الفراء، معاني القرآن، ج3، ص: 176.

([8]) النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص: 328.

([9]) النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص: 290.

([10]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 291.

([11]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص:231.

([12]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 56.

([13]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 76.

([14]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 247.

ومن ذلك: "والأجود في هذا"[1]، " وهو الأجود"[2]، و"وهو أجود"[3]، و"والأجود فيها"[4]، و" والرّفع أجود"[5]، و"النّصب فيها أجود في العربيّة"[6]، و " والكسر أكثر وأجود"[7]، و"والوجه الأول أجود"[8]، و " فالرّفع في قراءتنا أجود من النّصب"[9] و "وأجود اللُّغتين"[10]، و" وهذا في العربيّة أجود "[11]، و " وأجود الوجهين "[12]، و "والأولى أجود"[13]، و" القراءة بغير ياء أجود"[14]، و" وهذا من أجود ما قاله النَّحويون"[15]، ويعلّق الاخفش على قراءة (أفِ) و(أفاً)، متخذاً لفظة (أجود) حكماً تصويبياً على القراءة في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ {الإسراء:23}، فقد قال: " قد قرئت (أُفِ)و(أفاً)، لغة جعلوها مثل (تعساً) وقرأ بعضهم (أفَّ)، وذلك أنّ بعض العرب يقول (أُفَّ لك) على الحكاية: أي: لا تقل لهما هذا القول، والرّفع قبيح؛ لأنَّه لم يجئ بعده باللام، والذين قالوا(أُفِّ) فكسروا كثير، وهو أجود" [16].

([1]) الصيمري، أبو محمّد عبدالله بن علي بن إسحاق، التّبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى عليّ الدّين، دار الفكر، دمشق، سوريا، ج1، 523، 524.

([2]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 83،الطبري، جامع البيان، ج3، ص: 420.

([3]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 233.

([4]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 174.

([5]) الفراء، معاني القرآن، ج1، 112، 124، ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 122.

([6]) الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص: 210، القيسي، الكشف، ج1، ص: 342.

([7]) الفراء، معاني القرآن، ج 2، ص: 379.

([8]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 250.

([9]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 276.

([10]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 71.

([11]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 215، أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص: 518.

([12]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 49، ج3، ص: 231.

([13]) الفراء، معاني القرآن،ج2، ص: 323،322.

([14]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 51.

([15]) الأزهري، معاني القراءات،ج2، ص: 359.

([16]) الاخفش، معاني القرآن، ص: 239.

ويجيز الأزهري هذه القراءات، ويقرّ بفصاحتها وصحّتها، يقول: " هذه الوجوه التي قرئ بها كلّها جائزة فصيحة، ولا اختلاف بين النَّحويين في جوازها وصحتها"[1].

وقرئت (ثمود) منصرفة وممنوعة من الصرف في آيات كثيرة من القرآن الكريم[2]، ويعلّق الفرَّاء على هذه القراءة بقوله: " من أجراها جعلها اسماً لرجلٍ أو جيلٍ، ومن لم يجرها جعلها اسماً للأمة التي هي منها، .... وما أردت به القبيلة من الأسماء التي تجري فلا تجريها، وإجراؤها أجود في العربية، مثل قولك: جاءتك تميمٌ بأسرها فهذا ممَّا يجري ولا يجري"[3].

ومن الأمثلة التّطبيقة على هذا الحكم ما جاء تعليقاً على قراءة علي بن أبي طالب والكسائي(علمتُ) بضمِّ التَّاء[4]، في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءهُمْ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا * قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَـؤُلاء إِلاَّ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ {الأسراء: 101، 102}، قال الزَّجاج: " والأجود في القراءة (لقد علمتَ) . بفتح التَّاء؛ لأنَّ علم فرعون بأنَّها آيات من عند الله أوكد في الحجَّة"[5]، " فاحتجاج موسى عليه الصَّلاة والسَّلام على فرعون بعلم فرعون أوكد من الاحتجاج بعلم نفسه"[6].

والخطاب هنا موجه إلى فرعون أي: قد علمت أن ما جئتُ به ليس من باب السحر ولا المخادعة من نفسي، وإنّما هؤلاء آيات أنزلها ربُّ السَّماوات والأرض، وحجَّة من فتح أنَّ فرعون ومن كان معه قد علموا صحة أمر موسى وما آتاهم به بدلالة قوله

([1]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 91.

([2]) مكرم، عبد العال سالم، عمر، أحمد مختار، معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1982م، ج3، ص: 121.

([3]) الفراء، معاني القرآن، ج3، ص: 14.

([4]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 385، 386، وأبو حيان، البحر المحيط، ج6، ص: 86.

([5]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 263.

([6]) الرازي، فخر الدين،(ت:606هـ)، التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1981م، ج21، ص: 65.

تعالى: ﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ﴾ {الأعراف: 134}، ولكنَّهم جحدوا ذلك كفراً ومعاندةً وتجبّراً بدليل قوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾{النمل: 14}، ولذلك قال موسى مخاطباً فرعون " قال لقد علمت ما أنزل....:" [1].

ويرد حكم الجيّد في سياق توجيه قراءة زيد بن علي لقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ {فاطر: 10}، فقرأ (الكلام) بلام مفتوحة بعدها ألف[2] قال الفرَّاء عن هاتين القراءتين " وكلٌّ حسنٌ، و(الكلم) أجود؛ لأنَّها كلمة وكلم، وقوله(الكلمات) في كثير من القرآن دلَّ على أنَّ الكلم أجود"[3].

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِن دُونِيأَوْلِيَاء إِنَّا أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا﴾ {الكهف:102}

قرئت (أَفَحَسبُ الذين) بإسكان السّين ورفع الباء [4]، قال الزَّجاج: " وقُرئت وهي جيّدة (أَفَحَسبُ الذين كفروا)" [5]، وقال الزَّمخشري: " وهي قراءة محكمة جيّدة "[6].

ويؤكد ابن جنّي هذه القراءة بقوله: " إلا أنّ (حَسب) ساكنة السّين أذهب في الذمّ لهم؛ وذلك لأنَّه جعله غاية مرادهم، ومجموع مطلبهم وليست القراءة الأخرى كذا"[7].

([1]) القيسي، الكشف ج2، ص: 52، أبو حيان، البحر المحيط، ج6، ص: 186.

([2]) أبو حيان، البحر المحيط، ج7، 303، والألوسي، روح المعاني، ج22، ص: 160.

([3]) الفراء، معاني القرآن،ج2، ص: 367.

([4]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 161، ابن جني، المحتسب، ج2، ص: 34، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج11، ص: 65، أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص: 166.

([5]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 314.

([6]) الزمخشري، الكشاف، ج2، ص: 749.

([7]) ابن جني، المحتسب، ج2، ص: 34.

والجيّد حكم يتكرر كثيراً في معاني القرآن للزّجاج، يقول: " فأمّا ما قرأناه من حرف عاصم في رواية أبي عمرو ﴿إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ {البقرة:271} بكسر النُّون والعين، فهذا جيّدٌ بالغٌ؛ لأنّ ههنا كسر العين والنُّون، وكذلك قراءة أهل الكوفة " نَعِمّا هي" جيَّدة لأنَّ الأصل في نِعِمَ نَعِمَ ونِعِمَ ونِعمَ، فيها ثلاث لغات، ولا يجوز مع إدغام الميم نِعمَّا هي، و(ما) في تأويل الشيء وزعم البصريون أنّ نِعِمّا هي نعمَ الشيء هي." [1]

وفي موضع آخر يعلق الزجاج على قراءة الرفع لـ(يوم) [2]، في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ* لِيَوْمٍ عَظِيمٍ* يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ {المطففين: 4-6}

فيقول: " ولو قرئت بالرفع لكان جيداً (يومُ يقومُ الناسُ) على معنى: ذلك يومُ يقومُ الناسُ"[3].

ويؤكد هذا المعنى ما ذكره النَّحاسُ في توجيه قراءة الرفع بإضمار مبتدأ، والتقدير: هو يومُ يقومُ النَّاسُ، أو ذلك يومُ يقومُ الناسُ،[4] وينقل النحاس في حركة الضمير في قوله تعالى: ﴿فيهِ هُدًى﴾ {البقرة: 2}، خمسة أوجه، ويشير إلى أجود هذه الوجوه، فيرى أجودها: فيهِ هُدى، بالكسر، قال: ويليه فيهُ هُدى، بضم الهاء بغير واو، وهي قراءة الزهري وسلّام أبي المنذر ويليه فيهي هُدى، بإثبات الياء، وهي قراءة ابن كثير، ويجوز: فيهو هدى، بالواو ... قال والأصل فيهو هُدى.[5]

ووردت في قراءة أهل الحجاز أحرف حُرِّكت فيها فاء الكلمة أو عينها بالفتح، وهي في قراءة الآخرين مضمومة أو مكسورة، ومن ذلك قراءة ابن عباس وأبي السَّمال:

([1]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 353، 354.

([2]) أبو حيان، البحر المحيط، ج8، ص: 44، الآلوسي، روح المعاني، ج30، ص: 70.

([3]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 298.

([4]) النحاس، إعراب القرآن، ج5، ص: 176.

([5]) النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص: 548.

﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذاً﴾ {الأنبياء: 58}، قال ابن جنّي: " فيها لغات جِذاذ وجُذاذ وأجودها الضَّمُّ كالحُطام والرُّفات"[1].

وفسّر ذلك أبو منصور بقوله: " من قرأ (جُذاذاً) بالضَّمّ، فهو بمعنى مجذوذ، وبنيةُ كلّ ما كسر أو قطع أو حطم على(فُعال) نحو: الجُذاذ، الحُطام، الرُّفات والكُسار، وما أشبهه، ومن قرأ (جِذاذاً)، فهو جمع جذيذ، كما يقال: خفيفٌ وخِفافُ، وصغيرٌ وصِغارٌ، وثقيلٌ وثِقالٌ"[2].

ويذهب الصَّيمريُّ في كتابه "التَّبصرة والتَّذكرة" إلى توجيه بعض القراءات القرآنيَّة والحكم عليها بالجودة، ومن ذلك قوله: " .... وقرئ ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِيَأَحْسَنَ﴾ {الأنعام: 154}، بالرَّفع[3]، بتقدير الَّذي هو أحسنُ على المبتدأ والخبر، والأجود (الذي أحسنَ) على أن يكون أحسن فعلاً ماضياً، وقد قرئ على هذا أيضاً: ﴿مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً﴾ {البقرة: 26}، برفع (بعوضة) [4]، بتقدير مثلاً الذي هو بعوضة، والأجود في هذا أيضاً نصب (بعوضة) على زيادة ما"[5].

ويبدو أنّ من قرأ بالرَّفع قد جاء بالكلام على بنيته العميقة، وهي (تماماً على الذي هو أحسن)، و(هو بعوضةٌ)، ثمّ لجأت اللُّغة إلى التّخلّص من الضَّمير(هو) في الآيتين، لدلالة السِّياق عليه، حيث أنّ حذفه لا يترك لبساً في الكلام، أو خللاً في التَّركيب، وهذا أمرٌ تقبله القواعد التَّحويلية للُّغة، بمعنى أنّ الجملتين تحوَّلتا على النَّحو الآتي:

تماماً على الذي هو أحسنُ ← تماماً على الذي أحسن

([1]) ابن جني، المحتسب، ج2، 64، ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص: 92.

([2]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 167، 168.

([3]) ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 234، الزمخشري، الكشاف، ج2، ص: 62، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 236.

([4]) ابن خالويه، مختصر في شواذّ القرآن، ص: 4، النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص: 203، 204.

([5]) الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج1، ص: 523، 524.

ويُعدُّ حذف الضَّمير هنا، عنصراً تحويليَّاً حوّل الجملة، من شكل لآخر لغرضٍ دلاليٍّ[1].

و ذُكر حكم (الأجود) في توجيه قراءة ابن كثير ونافع وحمزة والكسائي والأعشى عن أبي بكر (وَليتمتعوا) بجزم اللّام[2]، في قوله تعالى: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ {القصص: 66}، قال أبو منصور: هذه اللّام هي لام الوعيد، بلفظ الأمر، والأجود فيها الإسكان، إذ اتّصلت بالواو، وقد تكسر على الأصل، فيكون فيها الكسر على جهة "كي يتمتَّعوا"[3] وهذا ما أراده الزَّجاج بقوله: والكسر أجود على معنى لكي يكفروا، وكي يتمتَّعوا [4].

وفي قوله تعالى:(وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ) {الشورى: 30} قراءة نافع وابن عامر" بما كسبت أيديكم" بغير فاء[5]، قال أبو منصور: من قرأ (فبما) بالفاء جواب الشرط، المعنى: ما تصيبكم من مصيبة، فبما كسبت أيديكم، وهذا في العربيَّة أجود وأتمّ عند النَّحويين، وحذف الفاء جائز عندهم أيضاً[6].

ويشير الأخفش إلى حكم الجودة عند تعرضه لبعض القراءات القرآنيَّة الشَّاذَّة، ومن ذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً﴾ {النمل: 13}، يقول الاخفش: " أي

([1]) البحلوز، علاء الدين مصطفى محمود، النظير ودوره في توجيه القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 1997م، ص: 38.

([2]) الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران، (ت:381هـ)، المبسوط في القراءات، تحقيق: حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة، دمشق، سورية، ص: 291.

([3]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 261.

([4]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 174.

([5]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4: 399، وإتحاف فضلاء البشر، ج2، ص: 450.

([6]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 251، أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص: 518.

تبصّرهم حتى أبصروا أو إن شئت قلت: (مُبصَرة) ففتحت، فقد قرأها بعض النَّاس[1]، وهي جيِّدة يعني مبصرة مبيّنة"[2].

ويستشهد ابن السَّرَّاج في حكم الجيِّد بقول الخليل بن أحمد، وذلك بقوله: " وقال الخليل في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُمَن يُحَادِدِ اللّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا﴾ {التوبة: 63}، قال: ولو قال(فإن) [3] كانت عربيَّة جيِّدة، وتقول: أول ما أقول إنِّي أحمد الله، كأنَّك قلت أوَّل ما أقول الحمدلله، وإنّ في موضعه، فإن أردت أن تحكي قلت أوَّل ما أقول: إنِّي أحمد الله "[4].

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ {الإخلاص: 1،2}، قرئت (أحدُ الله) من غير تنوين، وهي قراءة أبَّان بن عثمان، ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن البصريّ[5]، وقال الرازي في قراءة التَّنوين: "وهو القياس الذي لا إشكالية فيه"[6]، وقال الطَّبريُّ: هو " أفصح اللُّغتين، وأشهر الكلامين، وأجودها عند العرب"[7].

وعلَّقَ الزَّجَّاج على قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىَ يَطْهُرْنَ﴾ {البقرة:222}، مبدياً حكم الجودة في القراءتين، يقول: المعنى يتطهّرن أي يغتسلن بالماء، وقرئت حتى يطّهرن ... وكلاهما" يَطهرن" و "يطّهّرن ـ وقرئ بهما ـ جيّدان "[8].

([1]) قراءة قتادة وعلي بن الحسن، انظر: ابن جني، المحتسب، ج2، ص: 136، أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص: 58.

([2]) الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص: 652.

([3]) أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص: 65، قرأ ابن أبي عبلة بالكسر حكاها عنه الداني، وهي قراءة محبوب عن الحسن ورواية عن أبي عبيدة عن أبي عمرو.

([4]) ابن السراج، الأصول، ج1، ص: 272.

([5]) الرازي، التفسير الكبير، ج32، ص: 179، الآلوسي، روح المعاني، ج30، ص: 275.

([6]) الرازي، التفسير الكبير، ج32، ص: 179، الآلوسي، روح المعاني، ج30، ص: 275.

([7]) الطبري، جامع البيان، ج30، ص: 222.

([8]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 297.

وفي قوله تعالى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ {النساء: 162}، قرأ أُبيٌّ بن كعب ومالك بن دينار وعيسى الثَّقفي، وعاصم الجحدريّ (والمقيمون) بالرّفع[1]، وهذا هو القياس، فالمقيمون والمؤتون معطوفان على (الرَّاسخون)، ولهذا يحكم سيبويه على قراءة الرَّفع بالجودة قائلاً: " فلو كان كلّه رفعاً كان جيّداً، فأمَّا المؤتون فمحمول على الابتداء"[2]، وقطع الصِّفة في العطف كثير الورود في القرآن الكريم وكلام العرب، فالعرب إذا تطاولت الصِّفة ينصبونها على المدح أو على الذَّمِّ وعليه جعل بعض النُّحاة "المقيمين" منصوبة على أنَّها صفة مقطوعة للمدح، لأنَّه طال الفصل بينها وبين ما قبلها، قال الفرَّاء: " والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذَّمِّ، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنَّهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير مُتبع لأوَّل الكلام"[3].

ونرى حكم الجودة واضحاً في وصف قراءة الجمهور لـ (الملائكة) في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلآئِكَةُ﴾ {البقرة: 210}، يقول الفراء: " رفع مردود على الله تبارك وتعالى، وقد خفضها بعض أهل المدينة، يريد: " في ظُلَلٍ من الغمام والملائكةِ"، والرَّفع أجود ؛ لأنَّها في قراءة عبدالله "هل ينظرون إلَّا أن يأتيهم اللهُ والملائكةُ في ظُلَلٍ من الغمام"[4]، وقراءة الرَّفع هنا عطفٌ على لفظ الجلالة مع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بحرفيّ الجرِّ ومجروريهما .

ويأتي هذا الحكم مقترناً بحكم آخر، ومن ذلك ماجاء به الفرَّاء في تعليقه على قوله تعالى: ﴿لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ﴾ {البقرة:87}، فرجَّح قراءة التَّثقيل وهي قراءة الجمهور وقرئت بالتَّخفيف [5]، قال الفرَّاء: " فالأمانيُّ على وجهين في المعنى، ووجهين

([1]) أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص: 395، ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 303.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 63.

([3]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 105.

([4]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 124.

([5]) أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص: 243.

في العربيَّة؛ فأمَّا في العربيَّة فإنَّ من العرب من يخفف الياء فيقول: (إلا أمانيَ وإن هم)، ومنهم من يشدد، وهو أجود الوجهين"[1]، فالأصل هنا التَّثقيل، لأنَّها جمع (أمنيّة)، يقول الأخفش: "وأمّا تثقيل (الأمانيّ) فلأنَّ واحدها (أُمنيّة) مثقل، وكلّ ما كان واحده مثقَّلاً مثل (بُختيّة وبخاتيّ) فهو مثقَّل. وقد قرأ بعضهم (إلا أمانيَ) فخفف، وذلك جائز؛ لأنّ الجمع على غير واحدهِ، وينقص منه ويزاد فيه"[2].

ومن استعمالات هذا الحكم ما جاء في تعليق الفرَّاء على قراءة ابن عبَّاس (ناخرة) بالألف[3]، في قوله تعالى: ﴿أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا نَّخِرَةً﴾ {النازعات:11}، قال الفرَّاء: "عن ابن عبَّاس أنَّه قرأ (ناخرة)، وقرأ أهل المدينة والحسن(نخرة) و(ناخرة) أجود الوجهين في القراءة؛ لأنَّ الآيات بالألف. ألا ترى أنَّ (ناخرة) مع (الحافرة) و(السَّاهرة) أشبه بمجيء التَّنزيل، و(النّاخرة) و(النَّخرة) سواء في المعنى، بمنزلة الطَّامع والطَّمع، والباخل والبخِل. وقد فرّق بعض المفسِّرين بينهما، فقال: النِّخرة البالية، والنَّاخرة العظم المجوّف الَّذي تمرّ فيه الرِّيح فينخر"[4].

وجمع أبو منصور الأزهريّ بين حكمي الأصالة والجودة في توجيه قراءة ابن كثير وابن عامر لقوله تعالى: ﴿أَمَّن لاَّ يَهِدِّيَ﴾ {يونس: 35}، قال: " ومن قرأ (أمّن لا يَهَدّي) بفتح الياء والهاء، وتشديد الدَّال، فهو جيّد، والأصل فيها (يهتدي)، فأدغمت التّاء في الدَّال، فطُرِحت فتحتُها على الهاء"[5]، فهنا جمع أبو منصور ـ رحمه الله ـ بين حكمي القبول (الجيد والأصل)، في توجيه هذه القراءة.

و جمع بين حكم الجيّد والصّحيح في تعليقه على قراءة الحضرميّ (يَقدِرُ أن يخلُق) بالياء والرَّفع على (يَفعِلُ)[6]، في قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ

([1]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 49.

([2]) الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص: 117.

([3]) الفراء، معاني القرآن، ج3، ص: 231.

([4]) الفراء، معاني القرآن، ج3، ص: 231.

([5]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 45.

([6]) ابن الجزري، النشر، ج2، ص: 355.

وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ {يس:81}، قال الأزهريّ: " الذي قرأ به الحضرميُّ جيّد في باب النَّحو والعربيَّة صحيح، والذي قرأ به القرّاء جيّد عند حُذّاق النَّحويين، وكان أبو حاتم السّجستاني يُوهّن هذه القراءة التي اجتمع عليها القرّاء، ويضعّفها. وغَلِطَ فيما ذهب وهمه إليه[1]. وأضاف في موضعٍ آخر: " وردّ أهل العربيَّة عليه قوله"[2].

5.1 الجائز

جاء في اللِّسان: " جزت الطَّريق وجاز الموضع، جَوزاً وجؤوزاً ومجازاً وجاز به وجاوزه جِوازاً وأجازه وأجاز غيره وجازه: سار فيه وسلكه ... وأَجازه: أنفذه"[3]

والجائز: " أحد الأحكام التي تعتري وجوه الكلام وطرق الانتحاء بها، وهو قسيم الوجوب والشُّذوذ والامتناع والاضطرار"[4]، أو هو "إباحة الوجه النَّحوي، أو الصَّرفي، أو اللُّغوي بعامَّة دون وجوب أو امتناع"[5]. وهو حكم استعمل في توجيه المسائل اللُّغويَّة، يفيد القبول.

ورد حكم الجائز كثيراً في توجيهات اللُّغويّين للقراءات القرآنيَّة، حيث جاء بصيغة الفعل المضارع، ومن مواطن ذلك قولهم: " ويجوز الكسر"[6]، "ويجوز أن يكون"[7]، و" ويجوز أن يكون جزاء"[8]، و" والنُّون تجوز من هذا الوجه"[9]، و" ويجوز

([1]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 312، 313، 383.

([2]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 383.

([3]) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص: 530 (جوز).

([4]) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص: 59.

([5]) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص:60.

([6]) النحاس، إعراب القرآن، ج2،ص: 199، أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج1، ص: 251، الأخفش معاني القرآن، ج2، ص: 325.

([7]) الفراء، معاني القرآن،ج1، ص: 453.

([8]) الطبرسي، مجمع البيان، ج11، ص: 103.

([9]) الفراء، معاني القرآن، ج2، 296.

نصب الخاء"[1]، و" وهي تجوز... فقد يجوز "[2]، وورد الحكم بصيغة الفعل الماضي، وذلك قولهم: و"وجاز له"[3]، و" جاز أن يخبر بالجمع عن الواحد"[4]، و" جاز الرَّفع والنَّصب على حسن"[5]، وورد الحكم بصيغة اسم الفاعل، وذلك في قولهم: "والنَّصب جائز"[6]، "وكلُّه جائزٌ"[7]، و" كلُّ ذلك جائزٌ"[8]، و"التسكين جائزٌ تخفيفاً"[9]، " وجائزةٌ فصيحةٌ"[10]، "وذلك جائزٌ في لغة العرب"[11].

ومن أمثلة هذا الحكم ما جاء في باب (الممنوع من الصَّرف)، ففي قوله تعالى: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا﴾ {الإنسان: 18}، فقد قرئت (سلسبيلاً) منصرفة وممنوعة من الصَّرف، فقال الزَّمخشريّ: " وقرئ سلسبيل على منع الصَّرف لاجتماع العلمية والتَّأنيث"[12]، وهي على قراءة منع الصرف علم للعين، وعلى قراءة الصَّرف إمَّا أنَّها صفة للماء أو أنَّها ممنوعة من الصَّرف، وصرفت كما ينصرف الممنوع من الصَّرف في الشعر، وهذا ما نجده عند بعض اللُّغويين، ومن ذلك قولهم:" ذكروا أنَّ السلسبيل اسم للعين وذكر أنَّ صفة الماء لسلسلته وعذوبته، ونرى أنَّه لو كان اسماً للعين لكان ترك الإجراء فيه أكثر، ولم نرَ أحداً من القرَّاء ترك إجراءَها، وهو جائز في العربيَّة.....

([1]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 379.

([2]) الفراء، معاني القرآن، ج3ن ص: 225.

([3]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 293.

([4]) أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص: 406.

([5]) الفراء، معاني القرآن، ج3، ص: 146.

([6]) الفراء، معاني القرآن،ج2، ص: 250.

([7]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص:87، 88، 162، 187.

([8]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص:96، 99، 111، 114، 215، 230، 277، 321.

([9]) العكبري، التبيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص:88 .

([10]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 91.

([11]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 158.

([12]) الزمخشري، الكشاف، ج4، ص: 198.

أجروا مالا يجرى، وليس بخطأ، لأنَّ العرب تجري مالا يجري في الشِّعر، فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم"[1].

وقرأ حمزة (وأرجلِكم) بالكسر[2]، في قوله تعالى ﴿فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ {المائدة: 6}، يقول الزَّجَّاج في التّعليق على هذه القراءة: " القراءة بالنَّصب، وقد قرئت بالخفض، وكلا الوجهين جائز في العربيَّة"[3].

ونجد حكم الجواز في حديث الفرَّاء عند قوله تعالى: ﴿فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىَ﴾ {البقرة 275}، حيث قال:"جاز تذكير (جاءه)، وقال تعالى في موضع آخر: ﴿قَدْ جَاءتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ {يونس: 57}؛ لأنَّ كلَّ تأنيث ليس بحقيقيّ، فتذكيره جائز ألا ترى أنَّ الوعظ والموعظة معبِّران عن معنى واحد"[4]، وذهب النحاس المذهب نفسه في تعليل قراءة التَّذكير، فالتَّأنيث غير حقيقيّ[5].

وورد حكم الجائز في حديث الأخفش عن قراءتي التَّذكير والتَّأنيث لـ (يقوم) في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ {غافر: 51}، حيث قال:" ... و(تقوم) كل جائز، وكذلك كل الجماعة مذكَّر أو مؤنَّث . من الإنس، فالتَّذكير والتَّأنيث في فعله جائز"[6] .

ويقترن هذا الحكم بأحكامٍ أخرى مقبولة، وفي ذلك تعزيز للحكم الأوَّل، وإثبات صحّة التَّركيب، ومثال ذلك الحكم الَّذي أُطلق على الوجوه التى قرئ بها قوله تعالى: ﴿فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ {الإسراء: 23}، فقرأ ابن كثير وابن عامر ويعقوب (فلا تقل لهما أُفَّ)،

([1]) الفراء، معاني القرآن، ج3، ص: 217، النحاس، إعراب القرآن، ج5، ص: 102.

([2]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 242، القيسي، الكشف، ج1، ص: 406، أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص: 437.

([3]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 167.

([4]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 358.

([5]) النحاس، إعراب القرآن، ج5، ص: 17، 181.

([6]) الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص: 463.

بفتح الفاء مثل مُدَّ [1]، وقرأ نافع وحفص، (أُفٍّ) [2]، وقرئت (أُفِّ)، غير منوَّن[3]، قال أبو منصور: " هذه الوجوه التي قُرئ بها كلها جائزة فصيحة، ولا اختلاف بين النَّحويين في جوازها وصحَّتها"[4]، وفي موضع آخر يشير إلى حكم الجائز بصفة الإفراد في تعليقه على قراءة ابن كثير (أمانتهم) [5]، في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ {المؤمنون: 8، المعارج: 32}، وقرأ الباقون (لأماناتهم) [6]، يقول أبو منصور: " من قرأ (لأمانتهم) فهي واحدة تنوب عن الجماعة، ومن قرأ (لأماناتهم)، فهي جمع الأمانة، وكل ذلك جائز"[7].

وجاء هذا الحكم بصيغة الفعل في الحديث عن وصف القراءات القرآنيَّة، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ {آل عمران: 178}، قرأ حمزة (ولا تحسبن) بالتَّاء وفتح السِّين والباء[8]، قال الزَّجَّاج: " وهو عندي في هذا الموضع يجوز على البدل من (الَّذين)، المعنى: لا تحسبن إملاءنا الذين كفروا خيراً لهم، وقد قرأ بها خلقٌ كثير"[9] .

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ هذا الحكم يرتبط بأحكام أخرى غير مقبولة، وبهذا نعتقد أن الجائز يكون على درجات من حيث القبول والرّدّ، ويدلنا على ذلك قول

([1]) الأصبهاني، المبسوط في القراءات العشر، ص: 228، القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت:437هـ)، التذكرة في القراءات السبع، تحقيق: محيي الدّين رمضان، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1985م، ج2، ص: 398.

([2]) الأصبهاني، المبسوط في القراءات العشر، ص: 228.

([3]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص:378.

([4]) الأزهري، كتاب معاني القراءات، ج2، ص: 91.

([5]) الأصبهاني، المبسوط في القراءات العشر، ص: 260.

([6]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 444

([7]) الأزهري، معاني القراءات القرآنية، ج2، ص: 187.

([8]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 220، الفارسي، الحجة، ج2، ص: 403، القيسي، الكشف، ج1، ص: 365.

([9]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 491.

سيبويه: " جائزٌ وهو قبيحٌ"[1]، إلَّا إنّه حكمٌ لغويٌّ تقويميٌّ نشتمُّ فيه رائحة المعياريّة، فجيء به للتّمييز بين الصَّواب والخطأ الذي تجيزه القاعدة، وتعضده تلك الاستعمالات التي جاءت في اللُّغة، فهو حكمٌ يرتكز على وجه من القبول القواعدي.

6.1 الحسن

ورد في لسان العرب أنّ" الحُسن ضد القبح ... والحُسن نعت لما حَسُن"[2]، ومنه الاستحسان، ويعنى في الاصطلاح النَّحوي كما جاء في شرح اللُّمع أنَّه:" حكم عُدل به عن نظائره إلى ما هو أولى به منه، والقياس أن تحكم للثاني بما حكمت به للأوَّل؛ لاشتراكهما في العلَّة التي اقتضتك ذلك في الأوّل"[3].

ويذكر محمود سليمان ياقوت أن الحسن في الاصطلاح هو: " الذي تمّ فيه مراعاة قواعد الجملة العربية من حيث الأصوات والتركيب والدلالة"[4]، ويُعدّ هذا الحكم من الأحكام اللغوية المقبولة في النَّحو العربيّ، وتردَّد هذا الحكم كثيراً في مصنفات اللُّغويين لتوجيه القراءات القرآنيَّة، وقلّما نجده منفرداً بل يرتبط بألفاظٍ أخرى، أو بأحكامٍ أخرى تدور في فلك المقبول، نذكر منها: "وجه حسن"[5]، " والوجه الأوّل أحسن"[6]، و" حسنة جيّدة"[7]، و"مستقيم حسن"[8]، "وهي حسنة جائزة"[9]، "وكلٌّ حسن جيد"[10]، و" فيها احتجاج حسن"[1]، " وكلا

([1]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 79، 80.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص: 85، مادة:(حسن).

([3]) ابن برهان العكبري، عبد الواحد بن علي،(ت:456هـ)، شرح اللمع، تحقيق: فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط1، 1984م، ج1، ص:6.

([4]) ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية، دار المعرفة الجامعية، ط2، مصر، 1988م،ص: 41.

([5]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 102، ج1، ص: 200.

([6]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 124، النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص: 250.

([7]) النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص: 328.

([8]) الفارسي، الحجة، ج1، ص: 117.

([9]) الفارسي، الحجة، ج1، ص:368.

([10]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 108.

الأمرين حسن"[2]، "وكلتا القراءتين حسن محتمل"([3]، و" هذا قياس حسن"[4]، "وهو حسن"[5]، "وهو قولٌ حسنٌ"[6]، وورد هذا الحكم بصيغة الفعل منها: " ولكنني أستحسن"[7]، و" فحَسُنَ أن يقول"[8]، و"فحسُنَ الاستئناف"[9]، " وأنما حَسُنَ"[10]، و" حَسُنَ ذلك"[11]، "وحسُنَ الإدغام"[12]، ووردت بصيغة التفضيل(أفعل) ومثالها: " والأحسن"[13]، " وأحسن"[14] و"الرَّفع أحسن منه"[15]، "والأحسن في القياس"[16]،" والفتح في هذا أبين وأحسن"[17]، و" أحسن

([1]) النحاس، إعراب القرآن، ج4، ص: 180.

([2]) أبو علي الفارسي، الحجة، ج6، ص: 118.

([3]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 151، 345.

([4]) أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص: 419، 420.

([5]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 272.

([6]) القيسي، الكشف، ج2، ص:326 .

([7]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 363، 364.

([8]) الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص: 109.

([9]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 453.

([10]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 81.

([11]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 101، 179، 203، 272، 287، 354.

([12]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 313،194.

([13]) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج2، ص: 420.

([14]) الفارسي، الحجة، ج2، ص: 333، والحجة، ج5، ص: 301 .

([15]) الفارسي، الحجة، ج1، ص: 259.

([16]) الجرجاني، عبد القاهر عبد الرحمن، (471هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر مرجان،وزارة الثقافة والإعلام، دار الرّشيد للنشر، بغداد، ط1، 1984م، ج1، ص: 529.

([17]) النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص: 438.

وأقوى[1]، وما أحسنه ههنا"[2]، و" أحسنها"[3]، "وأحسن الوجهين"[4]، "والقراءتان حسنتان"[5]، و"ذلك أحسن"[6].

ومن الأمثلة التي ورد فيها حكم الحسن عند اللُّغويين ما ذكره ابن جني في تعقيبه على القراءات التي جاءت في أول آية في القرآن الكريم، يقول: " وما يحتمله القياس، ولم يرد به السماع كثير، منه القراءات التي تُؤثَرُ رواية ولا تتجاوزها؛ لأنّها لم يسمع فيها ذلك كقول عز اسمه: ﴿بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ {الفاتحة: 1}، فالسُّنَّة المأخوذ بها في ذلك إتباع الصِّفتين إعراب اسم الله سبحانه، والقياس يبيح أشياء فيها، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها، نعم وهناك من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حسنه، كأن يقرأ (بسم الله الرحمنُ الرحيمُ) [7]، برفع الصفتين جميعاً على المدح، ويجوز (الرحمنَ الرحيمَ) بنصبهما جميعاً عليه[8]، ويجوز (الرحمنُ الرحيمَ) برفع الأول ونصب الثاني، ويجوز (الرحمنَ الرحيمُ) بنصب الأوَّل ورفع الثَّاني، كل ذلك على وجه المدح، وما أحسنه ههنا"[9].

وجاء ذكر الحكم (الحسن) في حديث أبي حيان: " وكذلك إذا جعلت مكان الفاء الواو و "أو" أو ثمّ على مذهب من أجاز ذلك، وسواء أكان فعلا الشَّرط والجزاء مجزومين أو ماضيين، أو كانت جملة الجزاء اسمية أو بالفعل الدَّاخل عليه الفاء، أو كان الجزاء محذوفاً، مثال ذلك: إن تزرني فتحسن إليّ فأنا أزورك أو فأحسن إليك...

([1]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 299، 363.

([2]) ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 398.

([3]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 141.

([4]) الفراء، معاني القرآن، ج3، ص: 244.

([5]) النحاس، إعراب القرآن، ج5، ص: 142، القيسي، الكشف، ج2، ص: 96، 237.

([6]) القيسي، الكشف، ج2، ص:234.

([7]) أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص:19.

([8]) أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص: 19.

([9]) ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 398.

ومثال ذلك بعد الشَّرط والجزاء قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ {البقرة: 284}، قرئ به بالرَّفع[1]، والنَّصب[2]، والجزم[3].

وكذلك (الواو) و (أو) و (ثمّ) في مذهب من أجاز ذلك، وقال تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ {البقرة: 271}، وقرئ بالثَّلاثة، والأحسن التشريك في الجزم إذا كان قبله أو بعده مجزوم..." [4]، فهنا استحسن أبو حيان قراءة الجزم، وهي قراءة الجمهور على قراءتي الرَّفع والنَّصب على الرغم من ورودهما.

ومن ذلك قول النَّحاس: " القراءة (بدفاع) حسنة جيّدة"[5]، وهي قراءة نافع [6]، لقوله تعالى: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ﴾ {البقرة: 251}، فقد قرأ (دِفاع) على وزن (فِعال)، وهو مصدر قياسي، و(دَفعُ) مصدر سماعي [7]،، وذهب سيبويه إلى أنَّ دفاع مصدر دفع كقولك: حسبت الشَّيء حساباً، وعليه يكون (دفاع) و(دفع) مصدرين لدَفَعَ على وزن (فَعلٍ و فِعالٍ) [8] .

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (سالماً)، [9]على صيغة اسم الفاعل، في قوله تعالى: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ {الزمر: 29}، قال الفرَّاءُ:" وسلم وسالم

([1]) الزمخشري، الكشاف، ج1، ص: 323.

([2]) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص: 146.

([3]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص: 424.

([4]) أبو حيان، محمد بن يوسف الشَّهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، (745هـ)،ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، ج2، ص: 420.

([5]) النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص: 328.

([6]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 178.

([7]) ابن زنجلة، الحجة، ص: 640.

([8]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 55، النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص: 328، أبو حيان، البحر المحيط، ج2، ص: 369.

([9]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 562.

متقاربان في المعنى، وكأن سلماً مصدر لقولك سَلِم وسلامة فسالم من صفة الرَّجل، وسَلَمٌ مصدر لذلك "[1] وقيل: "ومن قرأ سَلَماً"، فهو مصدر وصف به على معنى: رجلاً ذا سلم لرجل: من قولهم هو لك سَلَم، أي سلم لا منازع لك فيه[2].

ويشير أبو عبيدة إلى أن هذا التوجيه صحيح لقراءتين متواترتين لا خلاف فيه[3]، وقال النحاس: " القراءتان حسنتان"[4].

وقرأ أُبيّ بن كعب وابن عباس، والحسن البصري، ومجاهد والضّحاك برفع (آزرُ) [5]، في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾ {الأنعام: 74}، وَوُجّه الرَّفع هنا على النِّداء على تقدير حذف حرف النِّداء[6]، ويستحسن الفرَّاء هذه القراءة بقوله: " وقد قرأ بعضهم (لأبيه آزر) بالرَّفع على النِّداء، وهو وجهٌ حسنٌ"[7].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ {طه:63}، لم يُجز الزَّجَّاج قراءة أبي عمرو بن العلاء وهي "إنّ هذين لساحران"؛ لأنَّها تخالف المصحف، فيقول: " وأمّا قراءة أبي عمرو، فإنِّي لا أجيزها لمخالفتها المصحف، قال: ولما وجدت سبيلاً إلى موافقة المصحف لم أجز مخالفته؛ لأنَّ إتِّباعه سنّة، سيما وأكثر القرَّاء على إتّباعه، ولكنّني استحسن (إن هذانِ لساحران) [8]، بتخفيف إنّ، فعند تخفيفها تُهمل ولا تعمل، يقول الأزهري: "وأمَّا من قرأ (إن هذان لساحران) بتخفيف (إن)، و(هذان) بالرَّفع، فإنّه ذهب إلى أنّ (إنّ) إذا خُفّفت رُفع ما بعدها، ولم يُنصب بها"[9]، وذكر ذلك ابن مالك في ألفيته، قائلاً:

([1]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 419.

([2]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 353.

([3]) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج2، ص: 189.

([4]) النحاس، إعراب القرآن، ج4، ص: 11.

([5]) ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 223، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،ج7، ص: 23.

([6]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 340، القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص: 258.

([7]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 340.

([8]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 363، 364.

([9]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص:149.

وخُفِّفت إنّ فَقلّ العَمَلُ وَتَلزَمُ اللّامُ إذا مَا تُهمَلُ[1]

والتي استحسنها الزجاج هنا، هي قراءة عاصم وحفص[2].

وقرأ ابن عامر قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ {النحل: 12}، بالرَّفع كلّه، وقرأ الباقون: بنصب ذلك كلّه، وأبو بكر عن عاصم، وروى عن حفص عن عاصم مثل قراءة ابن عامر في (مُسخّرات) وحدها، ونصب الباقي[3]، قال الفارسيُّ: " النَّصب في قوله تعالى: " والشَّمسَ والقمرَ" أحسن، ليكون معطوفاً على ما قبله داخلاً في إعرابه؛ لاستقامته في المعنى، ألا ترى أنَّ ما في التَّنزيل من نحو قوله: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ {الفرقان: 39}، وقوله: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ {الإنسان:31}، يختار فيه النَّصب، ليكون مثل ما يعطف عليه، ومشاكلاً له، فكذلك إذا حمل ذلك على التَّسخير، كان أشبه"[4]، وأجاز أبو منصور الأزهريّ كلّ القراءات في هذه الآية، حيث قال: " من قرأ: (والشمسَ والقمرَ والنجومَ مُسخّراتٍ) عطفها على قوله: (وسخّر لكم اللَّيلَ والنَّهارَ والشَّمسَ والقمرَ والنُّجومَ) فأوقع التَّسخير على جميعها، وقوله: (مُسخّراتٍ)التاء مكسورة، وهي في موضع النَّصب، وانتصابها على الحال. ومن قرأ: (والشَّمسُ والقمرُ والنُّجومُ مُسخَّراتٌ) أوقع التَّسخير على اللَّيل والنَّهار خاصّةً، ثمّ استأنف فقال:(والشَّمسُ والقمرُ والنُّجومُ)، فرفعها بالابتداء، و(مُسخَّراتٌ) خبر الابتداء، ومن قرأ: (وسخّر لكم اللَّيلَ والنَّهارَ والشَّمسَ والقمرَ)، بالنَّصب، أوقع التَّسخير عليها، ثمّ استأنف، فقال: (والنُّجومُ مُسخّراتٌ) والوجوه كلّها جائزة جيّدة"[5].

وفي موضعٍ آخر يذهب الفارسيّ المذهب نفسه في توجيه القراءة لمشاكلة ما قبلها في اللَّفظ، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبَّان عن عاصم "لا تضارُّ والدةٌ" بالرَّفع، في

([1]) ابن عقيل، بهاء الدّين عبدالله ابن عقيل العقيلي الهمذاني المصري، (ت: 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان، ج1، ص: 377.

([2]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 149.

([3]) الفارسي، الحجة، ج5، ص:55، ابن مجاهد، السبعة، ص:370.

([4]) الفارسي، الحجة، ج5، ص: 55، 56.

([5]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 76 .

قوله تعالى:﴿ لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ {البقرة: 233}، وقرأ نافع وحمزة و الكسائيُّ: (ولا تضارَّ) نصباً[1]، قال أبو علي الفارسيّ في توجيهه هذه القراءة: " وجه قول من رفع أنَّ قبله مرفوعاً، وهو قوله: ﴿لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ {البقرة: 233}، فإذا ما أتبعه ما قبله كان أحسن لتشابه اللَّفظ"[2].

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَآمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الَّذِينَ اتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْالْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاء﴾ {المائدة: 57}، فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة:" والكفَّارَ" نصباً، وقرأ أبو عمرو والكسائيُّ: " والكفَّارِ" خفضاً، وروي حسين الجعفيّ عن أبي عمرٍ " والكفَّارَ" بالنَّصب [3].

فذكر أبو علي الفارسيّ في حجته أنَّ: " من قرأ بالجرِّ فقال: " والكفّارِ" أنه حمل الكلام على أقرب العاملين، وقد تقدَّم أنَّ لغة التَّنزيل الحمل على أقرب العاملين، فحمل على عامل الجرِّ، من حيث كان أقرب إلى المجرور من عامل النَّصب، وحسُنَ الحمل على الجرِّ؛ لأنَّ فرق الكفَّار الثَّلاث: المشرك والمنافق والكتابيّ، الذي لم يسلم، فقد كان منهم الهزء؛ فساغ لذلك أن يكون "الكفَّارِ" مجروراً، وتفسيراً للموصول، موضحاً له"[4]، والفارسيّ هنا ينحى منحى البصريين في توجيهه لهذه القراءة، فهو يذهب إلى أنَّ أولى العاملين في التَّنازع إعمال الثَّاني، أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ إعمال الأوَّل أولى[5].

ويقصد الفارسيُّ هنا بعامل الجرِّ هو حرف الجرِّ(من)، والمجرور (الذين أوتوا الكتاب)، وهي أقرب في النَّصِّ(للكفار) من عامل النَّصب، وهو (تتخذوا)، وهو بذلك يتَّفق مع ما ذهب إليه البصريُّون من الحمل على العامل الأقرب.

([1])ابن مجاهد، السبعة، ص: 183، الفارسي، الحجة، ج2، ص: 333.

([2]) الفارسي، الحجة، ج2، 333، ج5، 301.

([3]) الفارسي، الحجة، ج3، ص: 234، 235، ابن مجاهد، السبعة، ص: 246.

([4]) الفارسي، الحجة، ج3، ص: 232، الزمخشري، الكشاف، ج1، ص: 347، ونقل ابن عطية رأي الفارسي في تأييده قراءة الجر، ابن عطيه، المحرر الوجيز، ج2، ص: 209.

([5]) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص: 83، 87.

وجاء حكم الحسن في اختيارات الفرَّاء، حيث اختار قراءة اللَّامين في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ﴾ {ص: 48}، وهي قراءة أصحاب عبدالله بن مسعود، وهم حمزة والكسائيّ وخلف، قال الفرَّاء:" وقوله:(واذكر إسماعيل والليسع) قراءة أصحاب عبد الله بالتَّشديد، وقرأ العوامُّ (اليسع) بالتَّخفيف"[1] .

وذهب مكي بن أبي طالب مذهب الفرَّاء، وأيَّدها بقوله:" والقراءة بلامين حسنة، قويَّة في الإعراب، ولولا مخالفة الجماعة لاخترتها"[2].

وعلّق الأزهري على مجموعة من القراءات، وبيَّن جوازها جميعها، لكنَّه فاضل بينها بحكم الأحسن، ورجّح قراءة على أخرى، ففي قوله تعالى: ﴿طه﴾ {طه:1}، حيث قرأ ابن كثير وابن عامر وحفص والأعشى عن أبي بكر عن عاصم ويعقوب (طَهَ)، بفتح الطاء والهاء[3]، وقرأها نافع بين الفتح والكسر، وقرأ حمزة والكسائي ويحيى بن أبي بكر(طِهِ)، بكسر الطاء والهاء[4]، قال الأزهري: " هذه الوجوه كلّها أُريد بها حروف الهجاء، وهي لغات كلّها صحيح، وأحسنها قراءة نافع بين الكسر والفتح"[5].

وجاء في الكشف: " قوله:﴿اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ﴾ {الأحزاب: 4}، قرأه الحرميان وأبو عمرو بتشديد الظَّاء والهاء من غير ألفٍ، وأصله (يتظهّرون) على وزن (يتفعّلون)، ثمّ أُدغمت التَّاء الثَّانية في الظَّاء فوقع التَّشديد لذلك، وحسُنَ الإدغام، لأنّك تنقل حرفاً ضعيفاً، وهو التَّاء إلى لفظ حرف قويّ وهو الظَّاء"[6].

([1]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 407.

([2]) القيسي، الكشف، ج1، ص: 438.

([3]) الأصبهاني، المبسوط في القراءات العشر، ص: 246.

([4]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 416، الأصبهاني، المبسوط في القراءات العشر، ص: 246، 247.

([5]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 141.

([6]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 194.

قال الأزهريّ: "هذه لغات كلّها صحيحة، ومعناها واحد، يقال: تَظَاهر فلان من امرأته، وتَظَهَّرَ منها، واظَّاهر، واظّهّرَ، وظاهر بمعنى واحد"[1]. فالقيسيّ يستحسن الإدغام، في مثل هذه الصِّيغة، ويعضده الأزهريّ بحكمٍ آخر وهو(الصحيح)، مشيراً إلى أنّ هذه القراءات نابعة من مصدرٍ لهجيٍّ.

وفي موضعٍ آخر من الكشف ورد حكم (الحسن) في التَّعقيب على قراءة قُنبُل وأبي عمرو والكسائيّ، في قوله تعالى :﴿ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ {المنافقون: 4}، حيث قال: " قرأها قُنبُل وأبو عمرو والكسائي بالإسكان، وقرأ الباقون بالضَّمِّ، وهو الأصل، لأنّ الواحد خشبة، والجمع خُشُبٌ، ... والإسكان حسن، والضَّمُّ لغة أهل الحجاز"[2]. وهنا إشارة إلى حكمين: الأصل والحسن، فالأصل في الصِّيغة التّحريك بالضّمّ، وهذا تمثيل للغة من لغات العرب، وهي لغة الحجازيين، لكنّ الإسكان أحسن منه؛ لأنّ ذلك نازعٌ للخفة.

وجاء حكم (الحسن) مقترناً بحكمٍ آخر، ونجد ذلك في التَّعقيب على قراءة الحرميَّين، لقوله تعالى: ﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَى أَن تَزَكَّى﴾ {النازعات: 18}، قال القيسي: " قرأه الحرميان بالتشديد للزاي، على أن أصله (تتزكّى)، ثمّ أُدغمت التَّاء في الزَّاي، وذلك حسنٌ قويّ ..."[3].

7.1 الكثير وما يجري مجراه

ورد في المعجمات أنّ: "الكَثْرَة والكِثْرَة والكُثْرُ: نقيض القلّة... والكَثْرَة: نماء العدد، يقال : كثُر الشيء يكثُرُ كثرةً فهو كثيرٌ، وكُثرُ الشيء : أكثره، وقلّة : أقلّه"[4]. فالكثرة تعني الزِّيادة، والكثير هو أحد الأحكام التَّقويميَّة التي تعنى بوضوح التَّركيب، ومدى فصاحته، وقوة استعماله في الأوساط اللُّغويَّة، وعلى ألسنة النَّاطقين باللُّغة، فجاء

([1]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 278.

([2]) القيسي، الكشف، ج2، ص:322.

([3]) القيسي، الكشف، ج2، ص:361.

([4]) ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص: 376، مادة: كثر.

في مصنفات اللُّغويين: "قال ابن نوفل سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عمّا وضعت ممّا سميته عربيّة أيدخل فيه كلام العرب كلّه ؟ فقال: لا، فقلت: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة؟ فقال: أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغات"[1].

وفي هذا إشارة واضحة لمعيارٍ لغويٍّ توضع وفقه القاعدة اللُّغويَّة، يقول سيبويه: " فإنّما هذا الأقلّ نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"[2] وما يعزّز ذلك قول ابن جنّي، في كيفية بناء القواعد على الكثير، وإن خالف ذلك القياس، يقول: "وإن شذّ الشّيء في الاستعمال، وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله، من ذلك اللُّغة التَّميميَّة في (ما) هي أقوى قياساً، وإن كانت الحجازيَّة أيسر استعمالاً... إلّا أنّك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك، فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللُّغة الحجازيّة، ألا ترى أنّ القرآن بها نزل" [3]، ويوضّح ذلك قول القفطيّ بـ: " أنّ عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر، وبوّبه وهذّبه، وسمّى ما شذّ عن الأكثر لغات"[4]. فجاء (الكثير) حكماً تقويميّاً في كتب النُّحاة الأوائل، يُحتكم إليه عند وضع القاعدة، وهذا منهج البصريين، الذين رأوا سبك قواعدهم على ما كثُر استعماله عند العرب، ولكن النحاة لم يحددوا نسبة الكثير، بل اكتفوا بقولهم: (و هو كثير) أو (و هو الأكثر)، يقول إبراهيم أنيس:"غير أنَّه ممّا يؤخذ عليهم أنّ هذا القدر الذي سمّوه بالأكثر لم يتحدّد في أذهانهم تحديداً دقيقاً"[5]، ثمّ يبنون على ذلك التّصوّر قواعدهم، ومن هنا جاءت الخلافات بين النّحويين في كثيرٍ من المسائل: "لأنّ فكرة الكثرة والشّيوع لم تكن محدّدة النِّسبة في أذهانهم تحديداً واضحاً"[6].

([1])أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1975م، ص: 11.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 5.

([3]) ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 123، السيوطي، الاقتراح، ص: 109.

([4]) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج2، ص: 375.

([5]) أنيس، من أسرار اللغة، ص: 21.

([6]) أنيس، من أسرار اللغة، ص: 11.

وانعكس ذلك على القراءات القرآنيَّة، فاتخذوا (الكثير) معياراً لهم في قبول القراءة، وحكماً يُستندُ إليه في الأخذ بها، وقد استُعمل هذا الحكم كثيراً في وصف القراءات القرآنيَّة، فمن ذلك : "وهو عربيٌّ كثيرٌ"[1]، و"لكن أكثر القرّاء عليه لخفته"[2]، "والاختيار الفتح لأنّ عليه الأكثر"[3]، و"لأنّ عليه أكثر القرّاء"[4]، و" هو كثير في كلام العرب، وهو الاختيار؛ لأنّ الأكثر عليه"[5]، و"لأنّ الأكثر على الرَّفع"[6]، " والنَّصب الاختيار؛ لأنَّ الأكثر عليه؛ ولتمكُّنه، وكثرة وجوهه"[7]، " وهذا كثير في كلامهم"[8]، "وذلك لكثرة الاستعمال فيه"[9]، "وذاك أخفّ وأكثر"[10].

ويشترك حكم الكثير والشَّائع في وصف كثير من القراءات، ومن ذلك: و"هذا الكثير في الاستعمال والشَّائع فيه "[11]، " وهذا أقوى في القياس، وأشيع في الاستعمال"[12]، "وهذه قراءة الأكثر"[13]، "والتَّفخيم أفصح وأشيع"[14] .

وفي حديث القيسي ذُكِرَ حكم (الكثير) تعقيباً على قراءة حمزة والكسائيّ لقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ {الكهف:44}، حيث يقول:" قرأ حمزة والكسائي بكسر الواو،

([1]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 148.

([2]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 71.

([3]) القيسي، الكشف، ج2، ص:63 .

([4]) القيسي، الكشف،ج2، ص:31، 34، 61، 107، 123، 131، 132، 146، 154، 156، 159، 164، 170، 174، 175، 196، 202، 205، 206، 214، 226، 251، 298 .

([5]) القيسي، الكشف،ج2، ص: 262.

([6]) القيسي، الكشف،ج2، ص:269.

([7]) القيسي، الكشف،ج2، ص:263.

([8]) القيسي، الكشف،ج2، ص:379.

([9]) القيسي، الكشف،ج2، ص:385.

([10]) المبرّد، المقتضب، ج4، ص: 149. 150، وانظر: المرجع نفسه: ج4/ 89،90 .

([11]) الفارسي، الحجة، ج5، ص: 23.

([12]) الفارسي، الحجة، ج5، ص:106.

([13]) الفارسي، الحجة، ج1، ص: 61.

([14]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 234.

وفتحها الباقون، وحجّة من كسر أنّه جعله كالجِباية والكِناية والإمارة والخِلافة. وحجَّة من فتح أنّه مصدر الولي... والاختيار الفتح ؛ لأنّ عليه الأكثر"[1].

وفسّر الأزهري القراءتين تفسيراً لغويّاً، وبيّن أنهما بمعنى واحد، فقال:"من قرأ (الوِلاية) بكسر الواو فهو مصدر الوالي، يقال: والٍ بيّن الوِلاية، ومن فتح فقرأ (الوَلاية)، فهو مصدر الوَليّ، يقال : وليٌّ بيّن الوَلاية. ومن النحويين من زعم أنّ الوِلاية والوَلاية لغتان بمعنى واحد"[2].

وفي موضعٍ آخر ورد الحكم نفسه تعقيباً على قراءة الكسائي لقوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ﴾ {الأنبياء: 58}،فقال القيسي:" قرأ الكسائي بكسر الجيم، وضمّها الباقون، وهما لغتان، والضمّ أكثر"[3] .

وفي قوله تعالى: ﴿وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ {الأحزاب: 68}، قرأ عاصم وحده (لعناً كبيراً)، بالياء، وقرأ الباقون (كثيرا)، بالثَّاء[4]، قال الأزهري: " معنى الكبير والكثير متقارب، والثاء أكثر، والله أعلم"[5].

وفي قوله تعالى:﴿ اهدِنَـا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ﴾ {الفاتحة:6}، رُوِي عن ابن كثير السِّين والصَّاد، وروي عن أبي عمرو: السِّين والصَّاد والمضارعة بين الزَّاي والصَّاد، ورواه عنه العريان بن أبي سفيان، وروى عنه الأصمعيّ (الزِّراط) بالزَّاي الخالصة، والباقون بالصَّاد، غير أنّ حمزة يلفظ بها بين الصَّاد والزَّاي[6]. قال الفارسيُّ: "قال أبو بكر: للقارئ بالسِّين أن يقول: هو أصل الكلمة، ولو لزم لغة من يجعلها صاداً مع الطَّاء لم يعلم ما أصلها. ويقول من يقرأ بالصَّاد: إنَّها أخفّ على اللِّسان؛ لأنّ الصّاد حرف مطبَق كالطَّاء فتتقاربان، وتحسنان في السَّمع، والسِّين حرف مهموس، فهو أبعد

([1]) القيسي، الكشف، ج2، ص:63.

([2]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 112.

([3]) القيسي، الكشف، ج2، ص:112.

([4]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص:253، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص: 349.

([5]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 286.

([6]) الفارسي، الحجة، ج1، ص: 49.

من الطَّاء، وهي قراءة أبي جعفر، والأعرج، وشيبة وقتادة .... قال أبو بكر: والاختيار عندي الصَّاد، للخفّة، والحُسن في السَّمع، وهو غير مُلبس؛ لأنّ السِّين مَن لغته هذا إذا كان يتجنّب السِّين مع الطَّاء لم يقع عليه لبس؛ لأنّ السَّين كأنَّها مهملة في الاستعمال عنده مع الطَّاء، وإنّما يقع الإلباس لو التبست كلمة بالسَّين بكلمة بالصَّاد في معنيين مختلفين، ومع ذلك فهي قراءة الأكثر"[1]، ومن المحدثين من يذهب مذهب السَّلف من أنّ السِّين إذا وقعت قبل غين أو خاء أو قاف أو طاء جاز إبدالها صاداً، كقولك: صلخ بدل سلخ، وصراط بدل سراط [2].

وفي حديثه عن قراءة حمزة بين الصَّاد والزَّاي يقول: "وهذه القراءة تشير إلى أنَّ قراءة من قرأ بين الزَّاي والصَّاد تكلّف حرفاً بين حرفين، وذلك صعب على اللِّسان: وليس بحرفٍ ينبني عليه الكلام، ولا هو من حروف المعجم، ولست أدفع أنّه من كلام فصحاء العرب، إلا أنَّ الصَّاد أفصح وأوسع "[3]. وهو يشير بحكم (الأفصح والأوسع) إلى قراءة الصّاد، وفيه معنى ودلالة واضحة على الكثرة والشّيوع، ولكنّه يردّ قراءة حمزة وهي مابين الزَّاي والصَّاد، وفي هذا الباب يردّ عبد الصبور شاهين هذا الزّعم، وأنَّ الصَّوت الذي أشار إليه أبو بكر ما هو إلّا :"صوت الظَّاء العاميّة (غير الأسنانيَّة)، إذ يُضاف حينئذ إلى الصَّاد صفة الجهر الموجودة في الزَّاي لتصبح صاداً مجهورة، هي هذه الظَّاء المصريَّة، أو الزَّاي المفخمة....وبذلك يكون كلام أبي بكر ابن مجاهد خلطاً غير مفهوم:وإن كان مصيباً في قوله:(إنّه ليس من حروف المعجم)، فهو في الواقع صوت سياقي (فونولوجي) يأتي في درج الكلام، وقد اشترط سيبويه سكونه، ووجود دال بعده"[4].

([1]) الفارسي، الحجة، ج1، ص: 49،50.

([2]) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، أخرجه وعلّق عليه: رمضان عبد التّواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1982م، ص: 33 .

([3]) أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص:25.

([4]) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، دار القلم، 1966م، ص: 402، 403، 404.

وأشار القرّاء إلى وجود صوت بين الزّاي والصَّاد ـ من قبل ـ وعدّوا القراءة به أفصح من قراءة الزَّاي وأشهر، ولذا قرأ به حمزة في جميع القرآن[1]، وهي لغة قيس كما جاء في البحر المحيط[2]. وبهذا فلا التفات لما ورد عن أبي بكر بن مجاهد من إنكار هذه القراءة.

وأمّا في قراءة الزاي الخالصة[3]، فقد أشار سيبويه إلى أنّ العرب تبدل الصاد زاياً خالصةً، وفي ذلك إقرار وقبول لقراءة أبي عمرو بن العلاء، حيث قال: " وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زاياً خالصةً، كما جعلوا الإطباق ذاهباً في الإدغام، وذلك في قولك في: التصدير: التزدير، وفي الفَصدِ: الفَزد، وفي أصدرتُ: أزدرتُ، وإنّما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد"[4].

وتوجد مصطلحات تجري مجرى (الكثير)، مثل الأشهر، ويعني: وضوح الأمر ومعرفته[5]، ويأتي وصفاً للقراءات القرآنيَّة، فالقراءة المشهورة: "ماصحّ سندها، ولم تبلغ درجة التواتر، ووافقت العربيَّة والرَّسم، واشتهرت عند القرّاء، فلم يعدّوها من الغلط ولا الشّواذّ"[6]، ومن ذلك قولهم: "والكسر أشهر"[7]، "وهو الاشهر"[8]، "وهما لغتان مشهورتان"[9]، و" لأنّه المستعمل المشهور"[10]، و"ذلك أنّهما قراءتان مشهورتان"[11].

([1]) ابن الجزري، النشر، ج1، ص: 272.

([2]) أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص: 25.

([3]) قراءة أبي عمرو بن العلاء، انظر: الفارسي، الحجة، ج1، ص: 49.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 426 .

([5]) ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص: 487.

([6]) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص: 485.

([7]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 379 .

([8]) القيسي، الكشف، ج2، ص:102.

([9]) القيسي، الكشف،ج2، ص:29 .

([10]) القيسي، الكشف، ج2، ص:58.

([11]) الطبري، جامع البيان، ج25، 22، ج11، 547.

واستعمل "الفاشي" بمعنى الكثرة والظهور والانتشار[1]، ومن ذلك قولهم: " وهي لغة فاشية بالحرمين"[2]، و"أنّه الأصل المستعمل الفاشي"[3]، و" هما لغتان قويتان فاشيتان في الاستعمال"[4]، و استعمل المشهور والفاشي في نصٍّ واحد كقوله: " فهي اللُّغة المشهورة المستعملة الفاشية"[5]، وفي التعليق على قراءة الجمهور في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾ {إبراهيم: 22} بالفتح، يقول القيسي:" وهو الأمر المشهور المستعمل الفاشي" [6]، واستعمل الكثير والفاشي كحكمٍ واحدٍ، ومثال ذلك ما جاء تعقيباً على قراءة حفص والكسائي، في قوله تعالى :﴿ بِالقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ {الاسراء:35}، حيث: "قرأه حفص والكسائي بكسر القاف، وقرأ الباقون بالضَّمّ، وهما لغتان فاشيتان، ومثله في الشُّعراء، وقال الأخفش: الضَّمُّ فيه أكثر، وهو الاختيار"[7].

واقترن كذلك مصطلح الكثير بالمشهور، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾ {النجم: 20}، يقول صاحب الكشف: "قرأه ابن كثير بالمدّ والهمز، أعني في (مناه)، وقرأ الباقون بغير مدّ ولا همز، وهما لغتان، فترك الهمز أكثر وأشهر. قال أبو عبيد: لم أسمع فيه المدّ وهو اسم صنم، وترك المدّ أحبّ إليّ، لأنها اللغة المستعملة، ورأي الجماعة عليه"[8]. وفي ذلك دلالة واضحة على توافق هذه المصطلحات في المعنى، والإشارة إلى مفهومٍ واحد.

وحكم الكثير من الأحكام التّقويميّة التي ترتكز على وفرة الاستعمال، وشيوع الأنماط اللغويّة، وتُبنى عليه كثير من الأحكام الأخرى، بمعنى أنهم حين قالوا: صواب أو جائز أو جيد أو حسن بنوا ذلك على الكثير، وعندما قالوا: ضعيف أو قبيح أو بعيد أو شاذّ، فما كان ذلك إلّا لعدم تحقّق شرط الكثرة.

([1]) ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص:132.

([2]) الفارسي، الحجة، ج1، ص: 60.

([3]) القيسي، الكشف، ج2، ص:284.

([4]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 379.

([5]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 198.

([6]) القيسي، الكشف، ج2، ص:26.

([7]) القيسي، الكشف، ج2، ص:46.

([8]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 296 .

8.1 الأولى

ومعناه في اللغة الأحق والأجدر والأحرى، فجاء في لسان العرب:" هو أولى النَّاس بمحياه ومماته أي: أحقّ به من غيره.... ويقال: فلان أولى بهذا الأمر من فلان أي: أحقّ به"[1]، وهذا الحكم يقرر القاعدة اللُّغوية الأقوى والأعلى درجةً في القبول، ويبدو هذا الحكم جليّاً في مسائل التَّرجيح والتَّعارض، فقد يكون الوجهان مقبولين، إلا أنَّ أحدهما أحقّ وأجدر من الآخر.

وورد هذا الحكم كثيراً في وصف القراءات القرآنيَّة؛ للدلالة على حسن المعنى، وإصابة الهدف الذي تؤديه هذه القراءة، وصيغة هذا الحكم (الأولى) تشير إلى المفاضلة بين شيئين، كلاهما صواب لكن أحدهما يتميز بالدّقة أكثر من الآخر، ومن العبارات التي تتضمن هذا الحكم قولهم: " أولى القراءتين بالصواب"[2]،، و" وهي أولى عندي"[3]، و"الجزم أولى"[4]، و" أولى بالصحة"[5]، و"فهو أولى القراءتين لكثرته"[6].

ومما ورد في القراءات القرآنيَّة بهذا الحكم قوله تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ﴾ {آل عمران: 140}، فقد ذكر الفارسي أن " قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (قَرح) بفتح القاف في كلهن. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة عن الكسائيّ، (قُرح) بضمِّ القاف، في جميعهن"[7].

([1]) ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص: 490، 491.

([2]) الطبري، جامع البيان، ج1، ص: 594، ج2، ص: 46، ج11، ص: 286، 298.

([3]) الطبري، جامع البيان، ج26، ص: 43.

([4]) ابن زنجلة، الحجة، ص: 148.

([5]) الطبري، جامع البيان، ج15، ص: 64.

([6]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 232.

([7]) الفارسي، الحجة، ج3، ص: 79، ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 216، ابن خالويه، الحجة، ص: 114، القيسي، الكشف، ج1، ص: 356.

ورجَّح الفارسيّ وجهاً بحكم الأولى؛ لأنَّه لغة الحجاز، فقال: "وكان الفتح أولى لقراءة ابن كثير؛ ولأنَّ لغة أهل الحجاز الأخذ بها واجب؛ لأنَّ القرآن نزل عليها" [1].

وورد الحكم (الأولى) في تعليق الفارسيّ على قراءة (مَنسكاً)، في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ﴾ {الحج: 34}، فقد قرأ حمزة والكسائي، (مَنسِكاً) بكسر السين في الحرفين جميعاً، وقرأ الباقون (مَنسَكاً) بفتح السين في الحرفين"[2].

فقال الفارسيّ: " الفتح أولى لأنَّه لا يخلو من أن يكون مصدراً أو مكاناً، وكلاهما مفتوح العين، إذا كان الفعل على: فَعَلَ: يفعُلُ، نحو قَتَلَ: يقتُلُ مَقتَلاً وهذا مَقتَلَنا" [3]، فالفارسيُّ هنا يعطي حكم الأولوية للقراءة بالفتح مفسراً مجيئها من الفعل الثُّلاثي (فَعَلَ: يفعُلُ) وقد سوّى بين اللَّفظ بالفتح مصدراً أو اسم مكان؛ لأنَّ الصَّيغة تحتمل كليهما.

ويعضد هذا قول أبي منصور الأزهريّ، إذ قال: " ومن قرأ (مَنسَكاً) فهو القياس في هذا الباب مصدراً كان أو اسماً؛ لأنّ أكثر الكلام في (المَفعَل) الذي يكون من باب (فَعَلَ يَفعُلُ) يجيء بفتح العين مثل: المَحضَر، المَقعَد، المَخرَج، إلّا ما شذّ عنه"[4].

وقرأ حمزة، وهو أحد القراء السبعة، (ونكفر) بالنون والجزم[5]، في قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ {البقرة: 271}، وقراءة الجزم عطفاً على حمل الفاء وما بعده في قوله تعالى: (فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ) ؛ لأنَّه في موضع الجزم إذ إنّه جواب الشَّرط [6]، وأجاز سيبويه الحمل على المعنى[7]، وأكَّد ابن عطية بأنَّ: " الجزم في الرّاء أفصح القراءات؛

([1]) الفارسي، الحجة، ج3، ص: 79.

([2]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 436، الفارسي، الحجة، ج5، ص: 277، ابن خالويه، الحجة، ص: 253، القيسي، الكشف، ج2، ص: 119.

([3]) الفارسي، الحجة، ج5، ص: 278.

([4]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 181.

([5]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 191، القيسي، الكشف، ج1، ص: 216.

([6]) ابن خالويه، الحجة، ص: 79.

([7]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 448.

لأنَّها تؤذن بدخول التَّكفير في الجزاء وكونه مشروطاً إن وقع الإخفاء"[1]، وقال ابن أبي زرعة: " الجزم أولى ليخلص معنى الجزاء، ويعلم بأن تكفير السيئات إنَّما هو ثواب للمتصدّق على صدقته، وجزاء له، وهو أبين المعنيين" [2]، فيقترن حكم الأولى بحكم الأبين للدلالة على صدق المعنى وصوابه.

وفي قوله تعالى: قُلْ إِنِّيَ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ * مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ ﴾ {الأنعام: 15،16}، قرأ حمزة (يَصرِف) بفتح الياء وكسر الراء) [3]، يقول الطَّبري في وصف هذه القراءة " أولى القراءتين في ذلك بالصَّواب عندي، قراءة من قرأ (يَصرِف) بفتح الياء وكسر الرَّاء؛ لدلالة قوله: (فقد رحمه الله) على صحَّة ذلك "[4]

وفي قوله تعالى: فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ {البقرة :259}، قرأ حمزة (إعلم) بصيغة الأمر [5]، وبها قرأ الكسائي من السَّبعة، والحُجَّة لحمزة في قراءته أنَّه جعله من أمر الله تعالى للمخاطب، والفاعل ضمير يعود على الله تعالى أو على الملك القائل له عن الله [6]، كما يتناسب قراءة الأمر أنَّ الآيات السابقة جرت بالأمر فقيل: (فانظر إلى طعامك)، و(وانظر إلى حمارك)، و(وانظر إلى العظام)، فنزّل نفسه منزلة غيره[7] .

([1]) ابن عطية، أبو محمد بن عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، (ت:546)، المحرّر الوجيز، تحقيق: الرّحالي الفاروق وزملائه، الدوحة، قطر، 1977م، ج2، ص: 135.

([2]) ابن زنجلة، الحجة، ص: 148.

([3]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 254، القيسي، الكشف، ج1، ص: 425.

([4]) الطبري، جامع البيان، ج11، ص: 286.

([5]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 189، القيسي، الكشف، ج1، ص: 212، أبو حيان، البحر المحيط، ج2، ص: 296.

([6]) أبو حيان، البحر المحيط، ج2، ص: 296.

([7]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص: 296.

و يرجِّح الطَّبريُّ قراءة الجزم بحكم (الأولى)، حيث يقول: " أولى القراءتين بالصَّواب قراءة من قرأ (اعلم) بوصل الألف، وجزم الميم على وجه الأمر من الله تعالى ذكره للذي أحياه بعد مماته؛ لأنَّ ما قبله من الكلام أمر من الله تعالى ذكره قولاً للذي أحياه بعد مماته"[1].

ومن ذلك قرأ زيد بن ثابت وأبو الدرداء والسلمي والحسن البصري، ومحمد الباقر، وأبو رجاء، ونصر بن علقمة، وأبو جعفر المدني من العشرة وآخرون [2]، قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء﴾ {الفرقان: 18}، (نُتَّخذَ) بصيغة المبني للمجهول بضم النُّون وفتح التَّاء المشدَّدة والخاء، يقول النَّحاس في توجيه هذه القراءة: " وقد تكلَّم في هذه القراءة النَّحويون، وأجمعوا على أنّ فتح النُّون أولى" [3].

وفي قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ {البقرة: 245}، قرأ حمزة (فيضاعفُه) بالرَّفع[4]، ويصف الطَّبريُّ قراءة الرَّفع بأنَّها أولى القراءتين، إذ يقول:" أولى القراءتين عندنا بالصَّواب قراءة من قرأ (فيضاعفه له) بإثبات الألف ورفع يضاعف؛ لأنَّ فيها معنى الجزاء، والجزاء إذا دخل في جوابه الفاء لم يكن جوابه بالفاء إلا رفعاً، فلذلك كان الرَّفع أولى عندنا من النَّصب "[5].

وفي موضع آخر يعلق الطَّبريُّ على قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا..... وَالَّذِينَ قُتِلُوا... ﴾ {محمد: 4}، حيث قرأ (قاتلوا) بفتح القاف[6]، ويصف

([1]) الطبري، جامع البيان، ج2، ص: 46.

([2]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 264، ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 104، أبو حيان، البحر المحيط، ج6، ص: 489.

([3]) النحاس، إعراب القرآن، ج3، ص:154

([4]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 185، 625، ابن زنجلة، الحجة، ص: 138، 699، القيسي، الكشف، ج1، ص: 300، ج2، ص: 302.

([5]) الطبري، جامع البيان، ج1، ص: 594.

([6]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 600، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص: 374.

الطَّبريُّ هذه القراءة بأنَّها (أولى)، حيث يقول: " قرأ قرّاء الحجاز والكوفة (قاتلوا) بمعنى حاربوا المشركين، وهي أولى عندي، لاتّفاق الحجَّة من القرَّاء"[1]، وذُكر الحكم في التَّعليق على القراءة في قوله تعالى:﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾ {النمل:89} ، قال الفراء: " قراءة القراء بالإضافة، فقالوا: (وهم من فزعِ يومَئذٍ) و (يومِئذٍ)، وقرأ عبدالله بن مسعود في إسناد بعضهم بعضُ الذي حدثك (من فزعٍ يومئذ)، قرأها عليهم تميم هكذا:(وهم من فزع يومِئذ)، فأخذها بالتَّنوين والنَّصب، والإضافة أعجب إليّ"[2]. وعبّر الطَّبريُّ عن رأيه في توجيه القراءة بحكم الأولى، فقال: " غير أنَّ الإضافة أعجب إليّ؛ لأنَّه (فزع) معلوم ... والإضافة إذا كان معرفة به أولى من ترك الإضافة"[3].

ولحكم (الأولى) ركائز وضوابط يستند إليها النُّحاة إذا ما لجأوا إليه، وفاضلوا بين القراءات القرآنيَّة، ومن هذه الرَّكائز: تفضيل لهجة على أخرى؛ وذلك لتوغُّلِها في البداوة أكثر من غيرها كشرطٍ للاعتداد بلغتها في التقعيد، وكثرة الاستعمال ؛ ولأنّ أكثر القرّاء عليه، أو ما حُمل المعنى عليه، وكان أقرب إليه، فمن هنا جاء (الأولى) حكماً تقويميّاً يعتدّ النُّحاة به.

9.1 الأبين

يقول ابن منظور: " بان الشيء بياناً: اتضح، فهو بيّن"[4]، والأبين مأخوذة من الفعل بان، بمعنى ظهر ووضح، والبيّن الظاهر الواضح، والأبين: " الأفصح، فلان أبين من فلان أي: أفصح منه، وأوضح كلاماً"[5].

وهذا الحكم أحد الأحكام التَّقويميَّة التي تختصّ بوضوح التَّراكيب وفصاحتها، فاستعمل اللُّغويون هذا الحكم؛ للقضاء والفصل بين القراءات القرآنيَّة؛ لبيان جودتها

([1]) الطبري، جامع البيان، ج26، ص: 43.

([2]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص:301.

([3]) الطبري، جامع البيان، ج20، ص: 17.

([4]) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص: 283.

([5]) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص: 283.

والتثبت من صحَّتها، ومن تلك الاستعمالات: و"هو في النَّصب أبين"[1]،" وهي أبين"[2]، " وهي قراءة بيّنة"[3]، " وهو أبين المعنيين"[4]، و" أبينها"[5]، و " وهذه قراءة بيِّنة"[6]، و "القراءة بالياء أبين"[7]،و"هو أبين[8]، و " والتَّخفيف فيه أبين[9]، وذكر هذا الحكم مقترناً بحكم مقبول آخر، ومثاله:" والفتح في هذا أبين وأحسن"[10]. وهذا الحكم جاء على قراءة الفتح في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَايَتِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ {الأنفال: 72}، فقال الفرَّاء في ذلك: " كسر الواو في الولاية أعجب إليّ من فتحها؛ لأنَّها إنَّما تقع أكثر من ذلك إذا كانت في معنى النصرة، وكان الكسائي يفتحها، ويذهب بها إلى النُّصرة "[11]، وهنا ذهب الكسائي إلى فتح الواو في "وَلايتهم" بمعنى النُّصرة والنَّسب والموالاة[12]، وأيّد النَّحاس ما قاله الكسائي، واختار الفتح حيث قال: "

([1]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 39.

([2]) النحاس، إعراب القرآن، ج4، ص: 180.

([3]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 173.

([4]) ابن زنجلة، الحجة، ص: 148.

([5]) النحاس، إعراب القرآن، ج3، ص: 397.

([6]) النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص: 60، وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص: 403.

([7]) النحاس، إعراب القرآن، ج3، ص: 152، 153.

([8]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 102.

([9]) القيسي، الكشف، ج2، ص:114.

([10]) النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص:199، أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج1، ص: 251، الأخفش، سعيد بن مسعدة، ت(215هـ)، معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، ط2، الكويت، 1981م، ج2، ص: 325

([11]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 418،419

([12]) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص: 353

والفتح في هذا أبين وأحسن لأنَّه بمعنى النَّصر، وقال أبو أسحق: ويجوز الكسر، لأنَّه مشتمل فصار كالصِّناعة والخياطة"[1].

ومن الأمثلة على هذا الحكم قراءة زيد بن علي، حيث قرأ (نأكل) في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُلْقَى إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ {الفرقان:8}، وهي قراءة ابن وثاب وطلحة والأعمش وحمزة والكسائي وخلف [2]، قال النحاس في تعليقه على هاتين القراءتين: " والقراءتان حسنتان تؤديان عن معنيين، وإن كانت القراءة بالياء أبين؛ لأنَّه قد تقدم ذكر النَّبي . صلَّى الله عليه وسلَّم . وحده، فإن يعود الضمير إليه أبين"[3]، فالقراءة الأولى، وهي الياء(يأكل) قراءة الجمهور تكون الياء للغيبة وقد أسندوا الفعل إلى الرسول . صلى الله عليه وسلم . أي يأكل هو منها، ويستغنى عن طعامنا [4].

وأمّا قراءة (نأكل) بالنون، فالنُّون هنا تدل على جماعة المتكلمين، فإنَّهم أجيزوا عن أنفسهم بأن يأكلوا هم من الجنّة، ويتمتَّعوا بها، ويتيقنوا صحَّة ذلك بأن يأكلوا منها[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ {الأنعام: 23}، حيث قرأ حمزة (لم يكن) بالياء و(فتنتَهم) نصباً[6]، ورجَّح الطَّبريُّ قراءة حمزة، وعدّها الأولى بالصَّواب بقوله: "وهذه القراءة عندنا أولى القراءتين بالصَّواب؛

([1]) النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص: 199، أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج1، ص: 251، الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص: 325.

([2]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 462، أبو حيان، البحر المحيط، ج6، ص: 483.

([3]) النحاس، إعراب القرآن، ج3، ص: 152، 153.

([4]) الطبري، جامع البيان، ج8، ص: 184، ابن خالويه، الحجة، ص: 240، أبو حيان، البحر المحيط، ج6، ص: 483.

([5]) الطبري، جامع البيان، ج8، ص: 184، أبو حيان، البحر المحيط، ج6، ص: 483.

([6]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 255، القيسي، الكشف، ج1، ص: 426، أبو حيان، البحر المحيط، ج4، ص: 15.

لأنَّ (أن) أثبت في المعرفة من الفتنة[1]. وقال ابن النَّحاس في توجيه هذه القراءة: " وهذه القراءة بيّنة"[2].

ورجَّحها أبو حيان فقال: " والجاري على الأشهر قراءة (يكن) بالياء ونصب فتنتهم"[3].

وفي موقع آخر يحكم النَّحاس على القراءة بأنَّها بيِّنة، ففي قوله تعالى: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ {يس: 49}، حيث قرأ الكسائيّ وعاصم بكسر الخاء وتشديد الصَّاد (يخِصّمون) [4]، قال الأزهريُّ: " من قرأ (يَخَصّمون) بفتح الياء والخاء، وتشديد الصّاد، فالأصل: يختصمون، فطُرِحت فتحة التَّاء على الخاء وأُدغمت في الصَّاد ومن كسر الخاء فلسكونها وسكون الصَّاد، ومن قرأ (يَخصِمُون) فالمعنى تأخذهم، بعضهم يخصم بعضاً، وجائز أن يكون المعنى: تأخذهم وهم عند أنفسهم يَخصِمون في الحُجج مخالفتهم في أنَّهم لا يُبعثون، فتأخذهم الصّيحة على هذه الحالة، وأمّا من قرأ (يَخصّمُونَ) بسكون الخاء، وتشديد الصاد فهو شاذٌّ، لأنَّ فيه جمعاً بين ساكنين، وهو مع شذوذه لغة لا ننكرها، والأصل فيه يختصمون أيضاً"[5].

ومثله يقول النحاس في قراءة فتح الخاء وتشديد الصاد: " القراءة (يخَصّمون) ـ بفتح الخاء ـ أبينها، والأصل (يختصمون) فأُدغِمت التَّاءُ في الصَّاد، فقُلِبت حركتها إلى الخاء"[6]، ويبدو الحكم واضحاً في تعليقات اللُّغويين على بعض القراءات القرآنيَّة، ومن ذلك ما جاء في التَّعقيب على قراءة زيد والحسن والأعرج وعاصم (حمالةَ) بالفتح[7]، في قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ {المسد: 4} وعلى قراءة الجمهور

([1]) الطبري، جامع البيان، ج11، ص: 298.

([2]) النحاس، إعراب القرآن، ج2، 60، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص: 403.

([3]) أبو حيان، البحر المحيط، ج4، ص: 95.

([4]) الفراء، معاني القرآن، ج2، 379، أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص: 340.

([5]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 309 .

([6]) النحاس، إعراب القرآن، ج3، ص: 397.

([7]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 700، أبو حيان، البحر المحيط، ج8، ص: 526.

بالرَّفع قيل: خبر مبتدأ محذوف، أو إنَّها صفة لـ (امرأته) أو على إضمار مبتدأ، أي هي حمالةُ، أو على البدل من (امرأته) [1].

وأمّا قراءة النَّصب فعلى الشَّتم والذّمّ [2]؛ لأنَّها قد اشتهرت بالنّميمة فجرت صفتها على الذّمّ لها[3].وقال سيبويه:" وامرأته حمالة الحطب، لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنَّه قال: اذكر حمالة الحطب شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره"[4].

وقراءة النَّصب أبين للذّمِّ، وأكثر تعريفاً وتنبيهاً من قراءة الرَّفع، وإن كان في قراءة الرَّفع أيضاً ذمّ، قال القيسيّ: " قرأه عاصم بالنَّصب، على الذمّ لها؛ لأنَّها كانت قد اشتهرت بالنَّميمة، فجرت صفتها على الذمّ لها، لا للتخصيص، وفي الرفع أيضاً ذمّ، لكن هو في النَّصب أبين، لأنَّك إذا نصبت لم تقصد إلا أن تزيدها تعريفاً وتبييناً، إذ لم تجرِ الإعراب على مثل إعرابها، وإنَّما قصدت إلى ذمها، لا لتخصيصها من غيرها بهذه الصفة التي اختصصتها بها، وعلى هذا المعنى يقع النصب في غير هذا على المدح "[5]، ويقول الزَّمخشريّ في هذه القراءة: " وأنا أستحبّ هذه القراءة "[6].

وجاء حكم (الأبين) في الكشف أيضاً تعقيباً على قراءة التَّشديد في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ﴾ {الأنبياء: 96}، " قرأ ابن عامر بالتَّشديد، وخفّف الباقون، وهما لغتان، وفي التَّشديد معنى التَّكرير والتَّكثير، والتَّخفيف فيه أبين؛ لأنَّ تقديره : حتى إذا فُتح سدّ يأجوج، فهو واحد... والتَّخفيف الاختيار؛ لأنّ الجماعة عليه"[7].

([1]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 39، أبو حيان، البحر المحيط، ج8، ص: 526.

([2]) ابن خالويه، الحجة، ص: 350، العكبري، التبيان في غريب إعراب القرآن، ج2، ص: 544، الزمخشري، الكشاف، ج4، ص: 297.

([3]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 39.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 70.

([5]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 39.

([6]) الزمخشري، الكشاف، ج4، ص: 297.

([7]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 114.

وفي موطن آخر يذكر القيسي حكم(الأبين)، مبيناً أنّه الاختيار، في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ {الحديد : 24} ، حيث جاءت قراءة نافع وابن عامر بغير (هو)، فعلّق عليها بقوله: "قرأه ابن عامر ونافع بغير (هو)، وكذلك ثبت إسقاطها في مصاحف المدينة والشام، وقرأ الباقون بزيادة (هو)، وكذلك هو في مصاحف أهل الكوفة والبصرة ومكة، وإثبات (هو) أبين في التَّأكيد، وأعظم في الأمر، وهو الاختيار لذلك؛ ولأنّ عليه الأكثر"[1].

نلحظ أنّ حكم (الأبين) جاء بصيغة التفضيل (أفعل)، وذلك للمفاضلة بين قراءتين أو أكثر، واستند النُّحاة في تأصيل هذا الحكم كحكمٍ تقويميٍّ، إلى قوة المعنى الذي تذهب إليه القراءة، وموافقة رأي الجمهور، وكثرة الاستعمال الذي توافقه القراءة.

10.1 الأقوى

قال ابن منظور: " القوَّة: نقيض الضَّعف"[2]، وذهب أبو هلال العسكريّ:" هو الذي يقدر على الشّيء، وعلى ما هو أكثر منه.... ولهذا قال بعضهم القويّ القادر العظيم الشّأن فيما يقدر عليه"[3]، والأقوى حكم لغوي استعمله النُّحاة للإشارة إلى ما هو ثابت وأصل في اللُّغة .

واستعمل اللُّغويون حكم (الأقوى) بصيغٍ مختلفة، منها: " وقول العوامِّ أقوى في قياس العربيَّة"[4]، و"الاحتجاج به أقوى"[5]، و" النَّصب أقوى"[6]، " وهو وجه قويٌّ"[7]. وورد هذا الحكم في وصف القراءات القرآنيَّة بصيغة التفضيل(الأفعل)، وهذا ما جاء في سياق الحديث عن قراءة الحسن البصري، ونصر بن عاصم والجحدري "طاعةً"

([1]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 312.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص: 349.

([3]) أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص: 109.

([4]) الفراء، معاني القرآن، ج3، ص: 280.

([5]) الفارسي، الحجة، ج1، ص: 121.

([6]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 245.

([7]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 35.

بالنَّصب[1]،في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ﴾ {النساء: 81}، و"طاعةٌ" بالرَّفع في قراءة الجمهور خبر لمبتدأ محذوف والتَّقدير: أمرنا طاعةٌ، وأمّا " طاعةً" بالنَّصب فهي مفعول مطلق، والعامل مقدّر، والمعنى: أطعناك طاعةً، أو نطيعك طاعةً، وقيل: إنَّ قراءة الرَّفع أقوى؛ لأنَّها تدل على ثبات الطَّاعة واستقرارها، وقراءة النَّصب تدل على مجرد الفعل[2] .

وفي قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ {البقرة: 245} ، وقوله تعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ {الحديد: 11} ، قرأ حمزة (فيضاعفُه) بالرَّفع في الاثنين[3]،فأشار مكي إلى حكم الأقوى عند اختياره قراءة الرَّفع، فقال: " والرَّفع هو الاختيار لقوته في المعنى ولأنَّ الجماعة عليه"[4].

وذُكِرَ حكم الأقوى في حديث مكي عندما وجه قراءة نافع وابن عامر وأبي عمرو بن العلاء (نصفِه وثلثِه) بالجر،[5] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾ {المزمل: 20} ، يقول القيسي: " وكلتا القراءتين حسن، غير أنّ النَّصب أقوى؛ لأنَّ الفرض كان على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قيام ثلث الليل، فإذا نصبت (ثلثه) أخبرت أنَّه كان يقوم بما فرض الله عليه وأكثر، فإن خفضت (ثلثه) أخبرت أنَّه يقوم أقلّ من الفرض، لكن قوله: (ونصفه) بالخفض يجوز أن يكون معناه الثلث وأكثر منه، فيكون قد قام ما فرض الله عليه، في القراءة بالخفض أيضاً.

([1]) أبو حيان، البحر المحيط، ج6، ص:131.

([2]) أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص: 304.

([3]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 185، 625، ابن زنجلة، الحجة، ص: 138، 699، القيسي، الكشف، ج1، ص: 300، ج2، ص: 302 .

([4]) القيسي، الكشف، ج1، ص: 330.

([5]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 658، أبو حيان، البحر المحيط، ج8، ص: 366.

ويجوز أن يكون قوله: (ونصفه) بالخفض، معناه أقلّ من الثلث، فيكون كأنه لم يقم بما فرض الله عليه، فالقراءة بالنّصب أقوى لهذا المعنى ؛ لأنَّ فيها بياناً أنّه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قام بما فرض الله عليه وأكثر منه بقوله:(ونصفَهُ) بالنَّصب[1]"، وعلى قراءة النَّصب يكون (نصفه وثلثه)، عطفاً على (أدنى) الذي هو منصوب على الظرفية، أي تقوم نصفَهُ وثلثَهُ[2]، وأمّا على قراءة الجر، فهو عطف على (ثلثي الليل)[3].

وفي موضعٍ آخر يشير القيسي إلى حكم (الأقوى)، مقترناً بأحكام قبولٍ أخرى، وذلك تعقيباً على قراءة حمزة، في قوله تعالى:﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ {الفاتحة: 4} ، حيث قرأ (ملك) على وزن(فَعل)[4]، يقول مكي بن أبي طالب: " إنّ القراءتين صحيحتان حسنتان غير أنّ القراءة بغير ألف أقوى في نفسي لما فيها من العموم ؛ لأنّ كل ملك مالك، ولا تقول: كل مالك ملك، فـ(ملك) أعمّ في المدح، وأيضاً فإنّ أكثر القرّاء العامّة على (ملك)"[5]. ويؤكّد هذا المعنى ما جاء في الحجّة لأبي علي الفارسي، إذ قال: " إنّ (مَلِك) يجمع مالكاً؛ أي: مَلِكُ ذلك اليوم بما فيه، و(مالك)إنّما يكون للشيء وحده، تقول: هو مالك ذاك الشيء، وقال الله سبحانه : ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾ {آل عمران: 26}، للشيء بعينه، فملك يجمع مالكاً، ومالك لا يجمع مَلِكَاً"[6].

واقترن حكم (الأقوى) بحكم (الحسن) أيضاً في موطنٍ آخر، يقول مكي:" ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ {النحل: 12} قرأ ابن عامر برفع أربع الكلمات، ووافقه حفص على رفع (والنجوم مسخراتٌ)، وقرأها الباقون بالنصب.

([1]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 245، 246.

([2]) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج2، ص: 769 .

([3]) العكبري، التّبيان في غريب إعراب القرآن، ج2، ص: 472.

([4]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 104.

([5]) القيسي، الكشف، ج1، ص: 29.

([6]) الفارسي، الحجّة للقرّاء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، ج1، ص:9.

حجة من رفع أنّه قطعه ممّا قبله، فرفعه بالابتداء، وعطف بعض الأسماء على بعض، وجعل (مسخرات) خبر الابتداء، وقوي الرفع؛ لأنّك إذا نصبت جعلت (مسخرات) حالاً...

وحجّة من نصب أنّه عطفه على ما قبله، وأعمل فيه (وسخّر) ليرتبط بعض الكلام ببعض، وتكون مسخرات حالاً مؤكّدة عمل فيها(سخر) وجاز ذلك لبعد ما بينهما...

وحجّة من رفع (النُّجومُ مسخراتٌ) فقط، أنّه عطف (الشمس والقمر) على معمول(سخر)، ثمّ ابتدأ (والنجومُ مسخراتٌ)، على الابتداء والخبر، كراهة أن يجعل (مسخرات) حالاً لما قدّمنا من قبح ذلك، وهو وجه قويٌّ وقراءةٌ حسنةٌ، والاختيار النصب لأنّ الجماعة عليه"[1].

وجاء حكم الأقوى في حديث الفراء، إذ اختار قراءة الجمهور (مطلَع) بفتح اللام، في قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ {القدر: 5} ، يقول: " وقول العوام أقوى في قياس العربيَّة؛ لأنَّ المطلع بالفتح هو الطلوع، والمطلِع: المشرق، والموضع الذي تطلع منه إلا أنَّ العرب يقولون: طلعت الشَّمس مطلِعاً فيكسرون، وهم يريدون المصدر"[2]، والفراء هنا يصف اختياره بأنَّه الأقوى في قياس العربيَّة.

وحكم (الأقوى) من أحكام التَّقويم النَّوعي التي اتّخذها النّحاة سبيلاً للتفاضل بين قراءتين كلتاهما مقبولة، إلّا إنّ قوة المعنى، وكثرة الاستعمال، هي الفيصل في ترجيح إحداهما على الأخرى، وجاء الحكم بالأقوى نتاج أحكام أخرى مثل الكثير والحسن والأولى والجيّد والمعنى عليه، ممّا يعني أنّ الأحكام تتعاضد في نتاجها.

11.1 الصَّحيح

([1]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 35.

([2]) الفراء، معاني القرآن، ج3، ص: 280.281.

"الصّحّة خلاف السّقم ... والصَّحيح : البريء من كل عيب وريب"[1]، وفي الاصطلاح يعني: " إبعاد المزيّف الملفق من اللُّغة"[2]. بمعنى أنّه كلّ تركيب نحويّ ينسجم مع القوانين اللُّغويَّة الصَّوتيّة والصَّرفيّة والنَّحويّة والدّلاليّة، بإجماعٍ من أئمّة اللُّغة.

واستعمل حكم الصَّحيح كثيراً في وصف القراءات القرآنيَّة فمن ذلك: "وهذه القراءة صحيحة"[3]، " وكلٌّ صحيح"[4]، " وهذا صحيح في المعنى وفي كلام العرب" [5]، " وهذا هو القول الصحيح"[6]، "القراءتان متكافئتان صحيحتا المعنى"[7]، و"إنّ القراءتين صحيحتان"[8]، "وهو الاختيار لصحّة معناه، ولأنّ الجماعة عليه"[9]، و" قياسٌ صحيحٌ"[10]، " وذلك الاختيار والقول الصحيح"[11]، وفي قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ {المائدة: 110} ، قرأ حمزة (ساحر) على وزن فاعل[12]، قال الطَّبريُّ في القراءتين:" الصَّواب من القول أنَّهما قراءتان معروفتان صحيحتا المعنى متفقتان غير مختلفتين، وذلك أنّ كلّ من كان موصوفاً بفعل (السّحر) فهو موصوف بأنّه ساحر ومن كان موصوفاً بأنه (ساحر)، فإنّه موصوف بفعل

([1]) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص: 15، 16.

([2]) الراجحي، شرف الدين علي، مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، ص: 85.

([3]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 318.

([4]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 131، 141.

([5]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 149.

([6]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 370.

([7]) القيسي، الكشف، ج2، ص:275.

([8]) القيسي، الكشف، ج1، ص: 29.

([9]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 52.

([10]) الفارسي، الحجّة، ج1، ص: 386.

([11]) الحيدرة اليمني، أبو الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميمي، (ت599هـ)، كشف المشكل في النحو، قرأه وعلّق عليه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، ط2004،2م، ص: 65، 68، 92.

([12]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 249.

(السّحر)، فالفعل دالّ على فاعله، والصّفة تدلّ على موصوفها، والموصوف يدلّ على صفته، والفاعل يدلّ على فعله، فبأي ذلك قرأ القارئ فمصيب الصَّواب في قراءته"[1].

وفي قوله تعالى : ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُم وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ {البقرة: 9} ، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (يخادعون)، وأشار ابن جرير إلى حكم الصَّحيح عندما تعرّض لهذه القراءة، فقال: " فالواجب إذاً أن يكون الصَّحيح من القراءة (وما يخدعون إلا أنفسهم)، دون (وما يخادعون)؛ لأنّ لفظ المخادع غير موجب تثبيتَ خديعةٍ على صحّة، ولفظ خادع موجب تثبيت خديعة على صحَّة .... ومن الدِّلالة أيضاً على أنّ قراءة من قرأ (وما يخدعون) أولى بالصِّحَّة مِن قراءة مَن قرأ (وما يخادعون) أنّ الله جلّ ثناؤه قد أخبر عنهم أنَّهم يخادعون الله والمؤمنين في أوَّل الآية، فمحال أن ينفي عنهم ما قد أثبت أنّهم قد فعلوه؛ لأنّ ذلك تضادّ في المعنى، وذلك غير جائز من الله عزّ وجلّ"[2].

ويأتي حكم الصَّحيح سبباً في الشُّهرة والفصاحة ـ وهما من أحكام القبول ـ فهما سببٌ لصحّة التَّركيب واستقامته، وهذا ما نجده في حديث الطَّبريّ، تعليقاً على قراءة حمزة في قوله تعالى: {فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ} {الإسراء: 23 }، حيث قرأ (أفٍّ) بالكسر من غير تنوين[3]، يقول الطّبريّ: " أولى بالصّحّة عندي في قراءة ذلك (فلا تقل لهما أفٍّ) بكسر الفاء، بغير تنوين لعلَّتين: إحداهما أنّها أشهر اللُّغات فيها، وأفصحها عند العرب، والثَّانية: إنّ حظ كلّ ما لم يكن له معرب من الكلام السُّكون فلمّا كان ذلك كانت الفاء في (أف) حظها الوقوف، ثمّ لم يكن إلى ذلك سبيل لاجتماع السَّاكنين فيه، وكان حكم السَّاكن إذا حُرِّك أن يُحرّك إلى الكسر، وحُرِّكت إلى الكسر كما قيل(مد وسد)"[4].

([1]) الطبري، جامع البيان، ج11، ص: 216.

([2]) الطبري، جامع البيان، ج1، ص: 93.

([3]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 387، الداني، التيسير في القراءات السبع، ص: 139.

([4]) الطبري، جامع البيان، ج15، ص: 64.

وورد حكم الصَّحيح في معرض تصويب أحكامٍ لغويّةٍ أخرى، فقد لحّن كثيرٌ من النُّحاة قراءة حمزة (مصرخيِّ) بالكسر[1]، فردّ عليهم بعض اللُّغويين بقولهم إنّها :" متواترة صحيحة"[2]، و"قياسها في النَّحو صحيح ... وهي صواب ولا عبرة بقول الزَّمخشريِّ وغيره ممّن ضعفها، أو لحّنها، فإنّها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثَّلاثة"[3].

وبهذا فقد استعمل اللُّغويون حكم (الصحيح) في وصف القراءات القرآنيَّة، مستندين بهذا الحكم إلى قبولها.

الفصل الثاني
أحكام التّقويم النّقديّة

أطلق اللُّغويّون أحكاماً مختلفة، واستعملوا عبارات متعددة تشير إلى أنَّ تركيباً لغويّاً غير صحيح، منها: الخطأ واللَّحن، والغلط، والمرذول، والمرفوض، والرديء، والقبيح، والضعيف، ولم يجز، ولم يقل....وغيرها، وكلها أحكام معيارية، جيء بها من أجل الحفاظ على سلامة اللغة، وتنقيتها من الشوائب العالقة، خصوصاً بعد ظهور الإسلام واختلاط العرب بغيرهم من الشعوب والأجناس المختلفة، إذ زاغت الألسنة عمّا كانت عليه من فصاحة مطلقة، وسليقة صافية، حيث اضطربت اللغة، وانحرفت بعض الصيغ عن شكلها الحقيقي، وتخلخل التركيب، وفشا الفساد اللغوي، قال أبو بكر الزبيدي:" ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان فدخل الناس فيه أفواجاً، وأقبلوا إليه أرسالاً، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية،

([1]) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص: 75، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 262، أبو شامة، إبراز المعاني، ص: 550.

([2]) الدمياطي، الإتحاف، ج2، ص: 167.

([3]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص: 299.

واستبان منه في الإعراب الذي هو حليها، والموضح لمعانيها"[1]، ولهذا اهتم اللغويون بتنقية اللغة، والحفاظ على أصالتها، ورفض الخطأ فيها بأشكاله كافة، وعليه كثرت المصنفات التي تعالج الانحراف اللغوي، وتصحّح ألسنة الناس من الفساد، فثبت الحكم اللغوي معياراً لقبول النص أو رفضه، وتعددت أحكام الرّدّ، واختلفت مصطلحاتها، فمنها ما يعدّ نقداً للنُّصوص، ومنها ما هو وصف، مثل: الضعيف و القبيح والقليل والشاذ والبعيد والرديء وغيرها، ومنها ما يُعنى بردّ النص، وعدم قبوله، مثل: اللحن والخطأ والغلط والفاسد وغيرها، وعليه فإنّ أحكام الرَّدّ تقسم إلى قسمين: أحكام تنقد النَّص دون رفضه، وأحكام ترفض النَّص وتردّه، وفي هذا الفصل سندرس الأحكام النَّقديَّة على النَّحو التّالي:

أحكام النَّقد:

وتتميز هذه الأحكام بوصف النُّصوص ونقدها دون ردِّها، كأن توصف بالقبح و الضعف والقلّة مع جوازها، أو توصف بالشُّذوذ مع جودتها، كقولهم: " جائز وهو قبيح"[2]، و" وذلك قبيح وهو جائز"[3]، " وقد يجوز على ضعفه"[4]، "وجائز قليل"[5]،" وكان وجهاً جيداً وهو على شذوذه"[6]، وغير ذلك من تداخل بين أحكام القبول وأخرى تدور في فلك النَّقد والرّدّ، ولهذا فإنّنا آثرنا تسميتها بأحكام النَّقد لا أحكام الرَّدِّ، غير أنَّ أحكام الرّدّ القطعيّ تختلف، فهي لا تقترن بالجائز والجودة، أو الاستقامة والحسن، فلم

([1]) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبدالله، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، 1973م،ص:11 .

([2]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 80، 135.

([3]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 128.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 107.

([5]) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأشبيلي، شرح جمل الزجاجي، (ت 669هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ج1، ص:292 .

([6]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 264.

نسمع عبارة: خطأ وهو جائز، أو لحن مقبول، أو فاسد حسن وغيرها. ويمكن تصنيف أحكام النقد على الوجه التالي.

1.2 **الضَّعيف**

الضعيف والقوي على خلاف في المعنى، فكلاهما ضدّ الآخر، يقول الجوهري: "الضَّعف والضُّعف: خلاف القوة، وقد ضَعُفَ فهو ضعيف، وأضعفه غيره، وقومٌ ضِعافٌ وضُعفاء وضَعَفَةٌ، واستضعفه أي عدّه ضعيفاً"([1])، وإلى مثله ذهب ابن منظور، فقال: " الضَّعف والضُّعف: خلاف القوة، وقيل: الضُّعف : بالضّم في الجسد، والضَّعف بالفتح في الرأي والعقل، وقيل: هما جائزان في كلِّ وجه"([2]).

واصطلاحاً يعني خروج كلام العرب عن القواعد اللُّغوية التي وضعها النُّحاة، يقول الجُرجانيُّ: " أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النَّحويّ المشهور فيما بين الجمهور وهو مخلّ بفصاحة الكلام "([3]). ويقول صاحب الكلّيات الضَّعيف هو:" ما انحطّ عن درجة الفصيح" ([4]).

وحكم الضَّعيف من الأحكام اللُّغوية التي رافقت التَّقعيد منذ النَّشأة الأولى، فجاء في الكتاب: " ضعُفَ" ([5])، وقوله: " وهو ضعيف خبيث"([6])، وغيرها، فهو وصف لبعض كلام العرب الذي يخرج عن مقتضى القياس، وورد هذا الحكم كثيراً في توجيه القراءات القرآنيَّة، ومن ذلك قولهم: " وهو ضعيف لوجهين"([7])، و "فيها ضعف"([8])، و" ولا يقرأ لأنَّ في سنده

([1]) الجوهري، الصّحاح، ج4، ص: 1390، مادة:(ضعف).

([2]) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص: 126، مادة: (ضعف).

([3]) الجرجاني، التعريفات، ص: 141.

([4]) الكفوي، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويّة)، ج3، ص: 185.

([5]) سيبويه، الكتاب، ج3، ص: 167.

([6]) الكتاب، ج2، ص:318.

([7]) العكبري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تصحيح وتحقيق: إبراهيم عطوه عوض، ط1، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1961م، ج1، ص: 35.

([8]) ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 360 .

ضعفاً" [1]، و"وهو ضعيف"[2]، وقال الأنباري:"فهما قراءتان شاذّتان في الاستعمال ضعيفتان في القياس"[3]،"وهي قراءة ضعيفة"[4]، " وهي ضعيفة جداً"[5]، " وهذا ضعيف القياس"[6]، و" وهي لغة ضعيفة"[7]، و" وهي قراءة ضعيفة في القياس"[8]، و" وهو ضعيف مكروه"[9].

ومن ذلك ما روي عن أبي جعفر والأعمش في قراءة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَآئِكَةِ اسْجُدُواْ﴾ {البقرة : 34 والأعراف: 11، الاسراء: 61، الكهف: 50، طه: 116}، بضم التاء في (للملائكة) إتباعاً لجيم (اسجُدوا)، قال ابن جنِّي:"هذا ضعيف عندنا جداً، وذلك أنَّ الملائكة في وضع جر، فالتاء إذا مكسورة، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من (أسجدوا) لسقوط الهمزة أصلاً إذا كانت وصلاً، وهذا إنما يجوز ونحوه إذا كان ما قبل الهمزة حرفاً ساكناً صحيحاً نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾ {يوسف: 31} ، فضُمَّ لالتقاء الساكنين لتخرج من ضمّة إلى ضمَّة، كما كنت تخرج منها إليها من قولك: اخرج، فأمّا ما قبل همزته هذه متحرك ـ ولا سيما حركة إعراب ـ فلا وجه؛ لأنَّ تحذف حركته ويحرك بالضّمّ... لأنَّ حركة الإعراب لا تستهلك لحركة الإتباع إلا على لغيّة ضعيفة، وهي قراءة بعض البادية، الحمدِ لله بكسر الدال "[10].

([1]) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص: 14.

([2]) القيسي، الكشف، ج2،ص:240،212، 386.

([3]) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص: 738، 744.

([4]) العكبري، أبو البقاء محبّ الدّين عبدالله بن الحسين، (ت:616هـ)، (1966)، إعراب القراءات الشّواذّ، تحقيق: محمّد السّيّد وأحمد عزّوز، ط1، نشر مكتبة عالم الكتب،1966م، ص: 165.

([5]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ص: 422.

([6]) الفارسي، الحجة، ج3، ص: 121.

([7]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 48، 49.

([8]) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص: 355.

([9]) القيسي، الكشف، ج1، ص: 241.

([10]) ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 71، ابن جني، الخصائص، ج3، ص: 136.

وقال العكبريّ: " قرئ بضمّها، وهي قراءة ضعيفة جداً، وأحسن ما تحمل عليه أن يكون الرَّاوي لم يضبط على القارئ، وذلك أن يكون القارئ أشار إلى الضَّمِّ تنبيهاً على أنَّ الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء، ولم يدرك الرَّاوي هذه الإشارة"[1].

وقد " ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ... وحكى الكسائي قال: قرأ عليَّ بعض العرب سورة (ق) فقال: مَنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ * الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ) {ق:25، 26} ، بفتح التَّنوين؛ لأنَّه نقل فتحة همزة (الذي) إلى التنوين قبلها، وحكى أيضاً عن بعض العرب :﴿بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ بفتح الميم {الفاتحة: 1، 2}؛ لأنَّه نقل فتحة الهمزة (الحمد) إلى الميم قبلها، وقرأ جعفر بن يزيد بن القعقاع :﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُواْ﴾[2]، فنقل ضمة همزة (اسجدوا) إلى التاء قبلها فدلّ على جوازه.... وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءة بعض العرب (مريبن الذي) فإنّ الفتحة في التنوين ليس عن إلقاء حركة همزة (الذي)، وإنَّما حرّكت لالتقاء الساكنين، وهما التنوين واللام من (الذي) .... فعدل في هذه القراءة عن الكسر لئلا يجمع في التقدير بين خمس كسرات متواليات، وعدل عنه إلى الفتح ؛ لأنَّه أخف الحركات ... على أنَّه لا يجوز لأحد أن يقرأ بهذه القراءة؛ لأنَّه لا إمام لها، وكذلك ما حكاه عن بعض العرب من فتح الميم من (الرحمن الرحيمَ الحمدُ)؛ لأنَّه لا إمام لها، على أنَّه لا وجه للاحتجاج بها؛ لأنَّ فتحة الميم فتحة إعراب .... وأمّا قراءة أبي جعفر فضعيفة في القياس جداً، والقراء على خلافها على أنَّها لا حجَّةَ لهم فيها "[3].

وقرأ الحسن ورؤبة قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للّهِ﴾ {الفاتحة: 2} ، بكسر الدال، حيث أتبعا الكسرة الكسرة، وذلك أن الدّال مضمومة، وبعدها لام الإضافة مكسورة، فكرهوا أن

([1]) العكبري، التبيان، ج1، ص: 51.

([2]) البقرة: 34 ونسبت إليه في مختصر ابن خالويه، ص: 3، وإعراب القرآن، ج1، ص: 312، ومعاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 79، والمحتسب، ج1، ص: 71.

([3]) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص: 741.

يخرجوا من ضمٍّ إلى كسر، فأتبعوا الكسر الكسر، وقرأ إبراهيم بن عبلة (الحمدُ لُله) بضمّ اللام، أتبع الضّمّ الضّمّ، كما أتبع أولئك الكسر الكسر[1]. وفي قراءة الحسن (الحمدِ لِله) بكسر دال الحمد إتباعاً لكسرة لام الجرّ بعدها، وفسّر ابن جني ذلك بشيوع هذا اللفظ في كلامهم، وأنّهم شبّهوا اللفظين باللفظ الواحد، فأجروهما مجرى إبِل وإطِل ونحوهما[2].

وضعّف الأنباري القراءتين؛ لأنَّ الإتباع جاء في ألفاظ يسيرة لا يُعتدُّ بها[3]، وشبّه العكبري الإتباع في قراءة الكسر بالمغيرة ورِغيف إلا أنَّه ضعّف ذلك في الآية؛ لأنَّ فيه إتباع الإعراب للبناء، وفي ذلك إبطال للإعراب، كما ضعّف قراءة الضّمّ أيضاً[4].

وقد نسب الفرَّاء هاتين القراءتين إلى أهل البدو، قائلاً: " اجتمع القرّاء على رفع (الحمد)، وأمّا أهل البدو فمنهم من يقول: (الحمدَ لِله)، ومنهم من يقول: (الحمدِ لِله)، ومنهم من يقول: (الحمدُ لُله)"[5]، ويظهر أنّ الإتباع الحركيّ كان من خصائص لهجة تميم، ومن ذلك قولهم: شِعِير وبِعير وحِليب ورِغيف ونِحيف[6]، بكسر الأوَّل إتباعاً للثاني المكسور؛ كراهيةَ الخروج من ضمٍّ إلى كسرٍ مثل قراءة (الحمدِ لِله) أو (الحمدُ لُله) أو العكس وهو الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ كما في قراءة من قرأ (للملائكةُ اسجُدوا).

وكان من العلماء من ينكر تضعيف القراءة؛ لأنّها قراءات متواترة عن النَّبيِّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وجاء في النّشر: " القراءات السَّبع التي اقتصر عليها الشّاطبي، والثَّلاث التي هي قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف متواترة، معلومة من

([1]) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ص: 18، 19.

([2]) ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 37.

([3]) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1980م، ج1، ص: 34، 35.

([4]) العكبري، التبيان، ج1، ص5.

([5]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 3.

([6]) المطلبي، غالب، لهجة تميم، دار الحرية، بغداد، 1978م، ص: 120، 121.

الدّين بالضّرورة، وكلّ حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة؛ أنّه منزّل على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، لا يكابر في شيءٍ من ذلك إلا جاهل. وليس تواتر شيء منها مقصوراً على من قرأ بالرِّوايات، بل هي متواترة عند كلّ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، ويشهد أنّ محمداً رسول الله، ولو كان مع ذلك عاميّاً جلفاً لا يحفظ من القرآن حرفاً، ولهذا تقرير طويل، وبرهان عريض"[1].

ومن النَّاحية اللُّغويَّة فقد ذهب أهل اللُّغة إلى أنّ المناسبة اللَّفظيَّة أمر مرغوب فيه عربياً، يقول ابن الصائغ (ت:776): " اعلم أنّ المناسبة أمر مطلوب في اللُّغة العربيَّة، يُرتكب لها أمور من مخالفة الأصول"[2]. وكذلك مسألة الجرِّ على الجوار، فالغرض منها تحقيق الإنسجام الصَّوتيّ، يقول سيبويه: " وقد حملهم قرب الجوار على أن جرّوا : هذا جحر ضبٍّ خربٍ، ونحوه"[3].

وفي الدَّرس الصَّوتيّ الحديث تُوجّه قراءة (الحمدِ لِله) بالمماثلة الصّوتيّة، حيث يؤثّر اللَّاحق بالسَّابق؛ فتماثلت ضمّة الدَّال مع كسرة اللَّام بعده وانقلبت إلى جميع خصائصها، ويمكن توضيح ذلك بالكتابة الصَّوتيّة على النَّحو الآتي:

الحمدُ لِله	الحمدِ لِله
>alhamdulillahi	>alhamdilillahi

وفي قراءة تتابع الضمّ :

الحمدُ لِله	الحمدُ لُله
>alhamdulillahi	>alhamdulullahi

وفي ذلك تحقيقٌ للانسجام الصّوتيّ، والمناسبة اللَّفظيَّة، وقد سمّى ابن مجاهد هذه الظَّاهرة بالإتباع، وعلّله بطلب الخفَّة[4]، وسمّاه المحدثون بالمماثلة الرَّجعيَّة[5]،

([1]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص: 46.

([2]) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج3، ص: 296.

([3]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 67.

([4]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 110.

([5]) عبد التّواب، رمضان، لحن العامّة والتّطور اللغوي، ط1، القاهرة، 1967م، ص: 37.

استدعاه النُّطق للسّهولة والتّيسير، ومعناه أن يؤثّر الصَّوت في الصَّوت المجاور له أو يتأثَّر به فيتماثلان في النُّطق، وذلك في كلام العرب كثير.

ويرمي النُّحاة الضَّعف على بعض القراءات القرآنيَّة التي خرجت على ضوابط القراءة الصَّحيحة، ومن ذلك قراءة السُّلمي ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحقّ﴾ {إبراهيم: 19}، ساكنة الرَّاء،[1] فوصف ابن جنّيّ هذه القراءة بالضَّعف، حيث قال:" فيها ضعف؛ لأنَّه إذا حذف الألف للجزم فقد وجب إبقاؤه للحركة قبلها دليلاً عليها، كالعوض منها، ولا سيما هي خفيفة، إلا أنَّه شبه الفتحة بالكسرة المحذوفة في نحو هذا استخفافاً..."[2] .

والضَّعيف حكماً تقويميَّاً ورد ذكره عند العكبريّ، حينما تناول قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاء وَتَصْدِيَةً فَذُوقُواْ الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ {الأنفال: 35} ، فيقول: " وعكس ذلك الأعمش، وهي قراءة ضعيفة"[3].

وفي موطنٍ آخر وصف القراءة بالضَّعف الشَّديد، ويتّضح ذلك عند توجيه قراء التَّنوين في قوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ {الفلق: 2} ، يقول: " يقرأ (شرٌّ) بالتنوين وهي قراءة ضعيفة جداً"[4].

وفي قراءة أبي البرهسم[5]:﴿قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاء الْجَحِيمِ﴾ {الصافات:54-55}، حملها ابن جنّي على لغة ضعيفة قال: " إلا أن يكون على لغة ضعيفة، وهو أن يجري اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع، لقربه منه، فيجري مجرى

([1]) ونسبت إليه في البحر المحيط، ج5، ص: 415، وبدون نسبة في التبيان، ج2، ص: 766.

([2]) ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 360.

([3]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ص:165، 483.

([4]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، 422، وانظر للمصدر نفسه: 18،30.

([5]) أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص: 361.

يطلعون"[1]، وذهب بعض اللُّغويين إلى أنَّ دخول نون الوقاية على اسم الفاعل المجموع العامل عمل فعله شاذّ[2].

ووصف الأنباري قراءة (معائش) بالهمز، في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ﴾ {الأعراف: 10} ، بالضَّعف في القياس، حيث قال: " وقد قرئ معائش بالهمز على تشبيه الأصليَّة بالزَّائدة، وهي قراءة ضعيفة في القياس"[3].

ويشير أبو علي الفارسي إلى حكم الضَّعيف واصفاً قراءة حمزة، الذي قرأ بجرّ الاسم الظَّاهر عطفاً على المضمر،[4] وهذا ما أنكره كثير من اللُّغويين، معلقاً على القراءة في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ {النساء: 1}، يقول أبو عليّ الفارسيّ: " وأمّا من جرّ (الأرحامِ) فإنّه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن"[5] .وفي هاتين القراءتين تتفاوت أحكام النّحاة بين مضعّفٍ ورافضٍ لها من جهة، ومؤيّدٍ منتصر من جهة أخرى.

وذُكِرَ الحكم في التعليق على قراءة الإبدال في قوله تعالى:﴿وَقَالُواْ يَا صَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ {الأعراف :77}، فالقراءة المشهورة جاءت بتحقيق الهمز في كلمة (ائتنا) مع الإسكان، غير أنّ هناك قراءة أخرى بإبدال الهمزة حال الوصل أي وصل كلمة (صالح) بما بعدها، وبها قرأ عدد من القرّاء المشهورين، من أمثال ورش وأبي جعفر وأبي عمرو[6]، والأعمش[1]، وكذلك قراءة حمزة بالإبدال عند الوقف على (ائتنا)[2].

([1]) ابن جني، المحتسب، ج2، ص: 220.

([2]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 386.

([3]) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص: 355.

([4]) الفارسي، الحجة، ج3، ص: 121، ابن مجاهد، السبعة، ص: 226.

([5]) الفارسي، الحجة، ج3، ص: 121.

([6]) محيسن، المهذب في القراءات العشر، ج1، ص: 224.

والمقصود هنا بالإبدال إبدال الهمزة واواً من كلمة(ائتنا) حين وصلها بما قبلها؛ وذلك لأنّ الحرف الأخير من كلمة (صالح) مضموم، وهكذا ينبغي ـ حسب ما اصطلح عليه النحاة ـ أن تقلب الهمزة واواً؛ لتناسب الضمة التي قبلها، وهذا يفسره كلام سيبويه بقوله: "وإذا كانت الهمزة ساكنة... وكان ما قبلها مضموماً فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً" [3]، أمّا إذا جاء الإبدال مخالفاً لهذه القاعدة المصنوعة التي وضعها سيبويه بأن كان الإبدال ياء بدل الواو فإنَّ النُّحاة يضعفونها وعلى رأسهم سيبويه وإن سُمعت من العرب كثيراً، ومهما كانت واردة في القراءات الموثوق بها مثل قراءة أبي عمرو بن العلاء.

وهذا ما جاء في إعراب القرآن المنسوب للزَّجاج، حيث قال:" قال سيبويه: زعموا أنَّ أبا عمرو قرأ (يا صالح ائتنا) جعل الهمزة ياء ثمّ لم يقلبها واواً، ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس متصلاً، وهذه لغة ضعيفة"[4].

وذهب سيبويه إلى تضعيف بعض القراءات السّبعية، مثل قراءة ابن عامر والكسائيّ، بالنَّصب للفعل المضارع (يكون)[5]، في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ {يس: 82} ، ففي هذه الحالة يقرّر سيبويه ضعف النَّصب[6]؛ لأنَّها لا تتَّفق مع القاعدة النَّحويَّة التي وضعوها، فقاعدتهم تقول إنّ الفعل المضارع لا ينصب بعد الفاء إلا إذا كان جواباً، وقالوا إنّ المضارع في هذه الآية ليس جواباً للأمر، فلم يرد الله أن يقول للشيء (كن فيكون)، بحيث يكون الفعلان مقولاً للقول... وإنَّما أراد أن يقول للشيء (كن) فحسب، ثم أخبر عنه بأنَّه يكون بعد ذلك، وعلى هذا يصير

([1]) أبو حيان، البحر المحيط، ج4، ص: 331.

([2]) محيسن، المهذب في القراءات العشر، ج1، ص: 244.

([3]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 164.

([4]) الزجاج، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، طبع وزارة الثقافة والإرشاد، (تراثنا)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص: 944 من القسم الثاني.

([5]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص: 220.

([6]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 423.

المضارع كلاماً مستأنفاً [1]، وقال سيبويه: " واعلم أنّ الفاء لا تضمر فيها (أن) في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرَّفع... وقال عزّ وجلّ (فلا تكفر فيعلمون) فارتفعت ... ومثله كن فيكون) كأنَّه قال : إنَّما أمرنا ذاك فيكون، وقد يجوز النَّصب في الواجب في اضطرار الشِّعر... وهو ضعيف في الكلام"[2].

فهنا يصف سيبويه النَّصب بالضَّعف في منثور الكلام، ويتبع القاعدة الوضعيَّة التي تصطدم بقراءة سبعيّة متواترة لقارئين مشهورين من كبار القرّاء، وهما الكسائيّ وابن عامر، وهما أعلى القرّاء سنداً، وأقدمهم هجرة [3]، ونعلم أنّ القراءة سنَّة مؤكّدة واجبٌ اتِّباعها، فهي مرويّة عن الرَّسول ـ صلَّى الله عليه وسلَّمَ؛ و"لأنَّ هذه القراءة في السَّبعة، فهي قراءة متواترة، ثمّ هي بعد قراءة ابن عامر، وهو رجل عربيٌّ لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي، في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربيّة، فالقول بأنَّها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجرّ قائله إلى الكفر، إذ هو طعن على ما علم نقله بالتَّواتر من كتاب الله تعالى"[4].

وفتح سيبويه المجال لمن خلفه بالطَّعن على هذه القراءة، إذ يقول أبو البقاء العكبريّ في تخريج هذه الآية:"الجمهور على الرَّفع عطفاً على يقول أو على الاستئناف، أي فهو يكون، وقرئ بالنَّصب على جواب لفظ الأمر، وهو ضعيف لوجهين:

أحدهما: أنَّ (كن) ليس بأمر على الحقيقة، إذ ليس هناك مخاطب به، وإنّما المعنى على سرعة التّكوُّن، يدل على ذلك أنَّ الخطاب بالتَّكوُّن لا يرد على الموجود ؛ لأنَّ الموجود متكون، ولا يرد على المعدوم؛ لأنَّ ليس بشيء، لا يبقى إلا لفظ الأمر، ولفظ الأمر يرد، ولا يراد به حقيقة الأمر، كقوله: (اسمع به وأبصر)، وكقوله: (فليمدد له الرحمن).

([1]) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ص: 52.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 423.

([3]) البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت:1093هـ)، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الآداب، القاهرة مصر، ج4، ص: 321.

([4]) أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص: 365 وما بعدها.

والوجه الثَّاني: أنَّ جواب الأمر لا بدّ أن يخالف الأمر، إمّا في الفعل أو في الفاعل، أو فيهما، فمثال ذلك قولك: (اذهب ينفعك زيد)، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر، وتقول: (اذهب يذهب زيد)، فالفاعلان متَّفقان، والفعلان مختلفان، ويقول: (اذهب تنتفع)، فالفعلان متَّفقان، والفاعلان مختلفان. فأمّا أن يتَّفق الفعلان والفاعلان فغير جائز، كقولك: (اذهب تذهب)، والعلة فيه أنّ الشيء لا يكون شرطاً لنفسه"[1].

وفي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْأَسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُواْ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ اللّهِ﴾ {يوسف: 80} ، و ﴿وَلاَ تَيْأَسُواْ مِن رَّوْحِ اللّهِ إِنَّهُ لاَ يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ {يوسف: 87}، و قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّواْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَاءهُمْ نَصْرُنَا﴾ {يوسف: 110} ، قرأها ابن كثير بغير همز، وكذلك روى عُبيد ومحمَّد بن صالح عن شِبل أنَّه غير مهموز، وقرأ الباقون بالهمز،[2] وعلّق أبو منصور الأزهريّ على هذه القراءة بقوله: " القراءة المختارة (استيأسوا) و(استيأس) و(لا تيأسوا)، وهو من يَئِسَ يَيأَسُ يأساً، ويَئِسٌ لغة لم يقرأ بها، وأمّا : آيَس يأيَسُ فهي لغة ضعيفة، قال الفرَّاء والكسائي: سمعت غير قبيلة تقول: أَيِسَ يَايَسُ بغير همز، قال : سمعت رجلاً من بني المنتفق يقول : لا تَيسَ منه بغير همز"[3].

وفي قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَلَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ {النور: 57} ، و ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوا إِنَّهُمْ لاَ يُعْجِزُونَ﴾ {الأنفال: 59} ، قرأ حمزة في السُّورتين (لا يحسبن) بالياء[4]، ووصف الزَّجَّاج هذه القراءة بأنَّها ضعيفة عند

([1]) العكبري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن،ج1، ص:35 .

([2]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 350، و الدّاني، التيسير في القراءات السبع، ص: 129

([3]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 48،49.

([4]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص:307، الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 415، ابن زنجلة، الحجة، ص: 505، القيسي، الكشف، ج1، ص: 493، ج2، ص: 142، ابن خالويه، الحجة، ص: 117، 239.

أهل العربيَّة، فقال: "وقد قرأ بعض القرَّاء (ولا يحسبن الذين كفروا) بالياء، ووجهها ضعيف عند أهل العربيَّة، إلَّا أنَّها جائزة على أن يكون المعنى، ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا؛ لأنّها في حرف ابن مسعود (أنهم سبقوا)"[1]. وأجاز الفرَّاء قراءة حمزة على ضعف، حيث قال: " قرأ حمزة (لا يحسبن) بالياء، وموضع (الذين) رفع، وهو قليل أن تعطل (أظن) من الوقوع على (أن)، وعلى اثنين سوى مرفوعها، وكأنَّه جعل (معجزين) اسماً، وجعل (في الأرض) خبراً لها ... وهو ضعيف في العربيَّة"[2]، وذهب الطَّبريُّ إلى أنَّها قراءة غير حميدة، فقال:"وقرأ ذلك بعض قرّاء المدينة والكوفة(ولا يحسبن الذين كفروا) بالياء في (يحسبن)، وكسر الألف في (إنَّهم)، وهي قراءة غير حميدة لمعنيين: أحدهما خروجها عن قراءة القرَّاء وشذوذها عنها، والآخر: بعدها من فصيح كلام العرب، وذلك أن (يحسب) يطلب في كلامهم منصوباً وخبره، وقارئ هذه القراءة أصحب (يحسب) خبراً لغير مخبر عنه، وأحسب أنَّ الذي دعاه إلى ذلك الاعتبار بقراءة عبدالله"[3]. وهو بذلك يشير إلى قراءة عبدالله بن مسعود (أنَّهم سبقوا إنَّهم لا يعجزون)، وكفانا الألوسي مؤونةً بالرّدّ على الطَّبريّ، بـ: " أنّها أنور من الشمس في رابعة النهار"[4].

والحكم على هذه القراءة بأنها (غير حميدة) ـ كما جاء في تفسير الطبري ـ مفاده الضعف، فهو أراد هذا الحكم لكنه عبّر عنه بمصطلحٍ آخر، وكلها تدور في فلك الحكم نفسه، والحكم بالضّعف جاء نابعاً من معطيات القياس الصَّارم، ومن نقد بعض اللّهجات أو اللُّغات التي تخالف الشَّائع، فهو حكم على القراءة ، أو على نمط لغويّ استعماليّ، أقرَّ العلماء أنَّه لغة ولكنَّها غير مشهورة.

ويقترن حكم الضعيف بحكم آخر، كأن يقول : ضعيف مكروه، وهذا ما نجده في قراءة الإسكان والاختلاس لأبي عمرو بن العلاء، في قوله تعالى: ﴿فَتُوبُواْ إِلَى

([1]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 421.

([2]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 395، النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص: 465.

([3]) الطبري، جامع البيان، ج10، ص: 20.

([4]) الألوسي، روح المعاني، ج10، ص: 23.

بَارِئِكُمْ﴾ {البقرة: 54} ، و﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ {النساء: 58} ، وينصركم، يشعركم "[1] وروى سيبويه هذه القراءة باختلاس الحركة لا بحذفها[2]. فقد ضعّف مكي بن أبي طالب الإسكان وأنكره، وإن علّله بالتَّخفيف لتوالي الحركات، يقول: " علَّة من أسكن أنّه شبّه حركة الإعراب بحركة البناء، فأسكن حركة الإعراب استخفافاً، لتوالي الحركات، تقول العرب: (أراك منتفخاً)، بسكون الفاء، استخفافاً لتوالي الحركات، وأنشدوا:

وَبَاتَ مُنتَصباً وَمَا تَكَردَسا

فأسكن الصّاد لتوالي الحركات، فشبّه حركات الإعراب بحركات البناء، فأسكنها وهو ضعيف مكروه"[3]، وقد علّل ابن خالويه هذا التسكين لكراهية توالي الحركات،[4] وعلّله أبو على الفارسي بالتخفيف، وعلّق على جواز حذف حركة الإعراب وعدمه بقوله : "فأمّا من زعم أنّ حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علماً للإعراب فليس قوله بمستقيم، وذلك لأنّ حركات الإعراب قد تحذف لأشياء، ألا ترى أنّها تحذف في الوقف، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلّة، فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب لم يجز حذفها في هذه المواضع، فإذا جاء حذفها في هذه المواضع لعوارضَ تعرض، جاز حذفها أيضاً فيما ذهب إليه سيبويه، وهو التشبيه بحركة البناء، والجامع بينهما أنهما جميعاً زائدان، وأنّهما قد تسقطان في الوقف والاعتلال كما تسقط التي للبناء للتخفيف"[5]، وقيل إنّ الإسكان وارد في القرآن، وثابت في لغة أفصح القبائل العربية، وهم تميم وأسد[6]، وأمّا العكبريّ فيجعلها من إجراء

([1]) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص: 77، 111، الفارسي، الحجة، ج2، ص:64، محيسن، محمد، المهذّب في القراءات العشر، ج1، ص: 56، ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 227.

([2]) النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص: 176، القيسي، الكشف، ج1، ص: 242.

([3]) القيسي، الكشف، ج1، ص: 241.

([4]) ابن خالويه، الحجة، ص: 77، 111.

([5]) الفارسي، الحجة، ج2، ص: 64، 67.

([6]) الدمياطي،اتحاف فضلاء البشر، ص: 136، أبو حيان، البحر المحيط، ج2، ص: 334

المنفصل مجرى المتّصل، نحو عَضُد، وعَجُز[1]، ومعنى هذا أنّ الكلمة رغم وقوعها في وصل الكلام قد تعطى حكم الموقوف عليه، وتتجرّد من الحركة في آخرها[2]، كما أنّ الإسكان لغة بعض نجد[3]، وذكر أحمد علم الدين الجندي أنّ: " إسكان حركات الإعراب ظاهرة تميمية"[4]، وبه جاءت قراءة سبعية: " فأبو عمرو ـ من أكثر الطرق ـ بإسكان الهمزة والراء، كما ورد عنه وعن أصحابه منصوصاً، وعليه أكثر المؤلفين"[5]. ووصف بعض الباحثين المحدثين هذا التسكين بضياع الحركة الإعرابية، فقال: " وقد جاءت بعض الأداءات القرآنيَّة مشتملة على مظهر من مظاهر ضياع الإعراب، كضياع الحركات الإعرابيَّة، .... وقد ابتعد النُّحاة احتراماً لظاهرة الإعراب، عن الواقع اللُّغوي المباشر، فلم يقولوا: إنّ هذا ضياع لحركة الإعراب، بل ذكروا أنّه إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتّصل من كلمة، فإنّه لمّا كان يجوز تسكين الباء من (إبِل)، فإنّه يجوز إجراء المكسورات في (بارِئِكم) مجراها، وذكروا أنّ هذا الإسكان لغة أسد وتميم وبعض نجد طلباً للتخفيف"[6]. وفي هذا إشارة لما تقدّم ذكره من آراء اللُّغويين، كمكي بن أبي طالب، والعكبريّ، وأبي حيان، والجندي وغيرهم.

([1]) العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ج1، ص: 102.

([2]) أنيس، من أسرار اللغة، ص: 262 .

([3]) محيسن، المهذّب، ج1، ص: 57، الدمياطي، الاتحاف، ص: 136.

([4]) الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج1، ص: 245.

([5]) الدمياطي، الاتحاف، ص: 136.

([6]) عبابنة، يحيى القاسم، النحو العربي دراسات مقارنة في ضوء اللغات السّاميّة واللهجات العربية القديمة، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2014م، ص: 79 .

وورود هذه الظَّاهرة في العربيَّة كثير[1]، وفي ذلك دلالة على الاستعمال، وتأصّل الظَّاهرة في العربيَّة، وبالتَّالي هي جزء من المنظومة اللُّغويَّة، والتَّركة التَّراثيَّة التي وصلت إلينا، فلا يمكن نكرانها، أو تلحين من يقرأ بها، كأبي عمرو بن العلاء، ونعلم أنّ قراءته من القراءات السبع المشهورة، وهي متواترة فلا ينبغي ردّها، وذكر أبو الطّيّب اللُّغويّ اهتمام العلماء بها وروايتهم لها، فنقل رواية لأبي حاتم عن الأصمعي أنّه قال: " قال شعبة لعلي بن نصر الجهضمي: خُذ قراءة أبي عمرو؛ فيوشك أن تكون إسناداً"[2]، وذكر ياقوت الحموي أنّه:"صدوقٌ حجَّةٌ في القراءة... وقال يونس بن حبيب: لو كان أحدٌ ينبغي أن يؤخذ بقوله في كلّ شيء كان ينبغي أن يؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء"[3].

وما نراه في هذه القراءة، هو ميل اللُّغة إلى التّخلّص من حركات الإعراب، ويحتمل أن يكون هذا مظهراً من مظاهر التَّطوُّر سارت عليه اللُّغة، لغرض التَّخفيف على اللِّسان من توالي الحركات، والتّوجيه لهذه القراءة أنّها جاءت ساكنة لتوالي الحركات المتماثلة[4]، ولا نستبعد أنّ ظاهرة التَّسكين ـ أي حذف الحركة الإعرابيَّة ـ

([1]) (انظر: قراءة مسلمة بن محارب لقوله تعالى: (وبعولتهن أحقّ بردّهنّ) بتسكين (بعولتهن)، وقراءات أبي عمرو : (لايخفف) بتسكين الفاء، (فتوبوا إلى بارئكم)،و(يأمركم، وينصركم)، وقول امرئ القيس:

فاليومَ أشرب غيرَ مستحقبٍ إثماً من الله ولا واغِلِ

وقول جرير:

ما للفرزدق من عزّ يلوذ به إلا بنو العمّ في أيديهم الخشب

يروا بني العمّ فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فما تَعرفكم العرب

بتسكين الفعل(تعرف) على الرّغم من تجرده من عوامل الجزم والنصب، وكان حقّه الرّفع، فالقياس في جميع الشواهد السابقة ظهور الحركة الإعرابية على أواخر الكلمات (بعولتهن، بارئكم، يأمركم، ينصركم، أشرب،...).

([2]) أبو الطّيب، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، مراتب النحويين، ص: 35.

([3]) الحموي، ياقوت شهاب الدّين أبو عبدالله، (ت:626هـ)، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ج11، ص: 160.

([4]) النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص: 184،القيسي، الكشف، ج1، ص: 242.

ظاهرة مستوحاة من لغات ساميّة أخرى، وبالتَّالي تأثرت اللُّغة العربيَّة بهذه الظَّاهرة من إحدى أخواتها السَّاميَّات، ويشير عبابنة إلى هذه المسألة بقوله: " فلا شكّ في أنّه إلغاء للحركة الإعرابيَّة، وهو أمر يرتبط بتاريخ الظَّاهرة اللُّغويّة في العربيَّة والسَّاميَّات عامّة"[1]. ويضيف في موقع آخر، قائلاً: "ويبدو هذا السِّياق عامّاً في اللُّغات السّاميّة، وبخاصَّة في تلك اللُّغات التي فقدت الآثار الإعرابيَّة فقداناً تامَّاً أو جزئيّاً، فاللَّهجات الكنعانيَّة فقدت الإعراب بصورة مطلقة، فلم تعد الحركات الإعرابيَّة موجودة فيها، حتى تلك الحركات الفرعيّة كلاحقة جمع المذكّر، وجمع المؤنّث، والأسماء (الخمسة)، فقدت القدرة على أداء وظيفتها، أو الإشارة إليها على أقلّ تقدير، ويعود السَّبب في هذا أولاً إلى أمرٍ تاريخيٍّ، هو سيادة الحركة الإعرابيَّة الواحدة، ثمّ تطوّر الأمر إلى التَّخلُّص من كنهها الإعرابي"[2].

ومن حيث البناء المقطعيّ في الأفعال التي أسكنها أبو عمرو بن العلاء فإنّ (يأمُركم) ya>murkum ومقاطعه : (ص ح ص/ ص ح / ص ح/ ص ح ص) يتحوّل إلى (يامركم) بتسهيل الهمزة وتسكين الرَّاء، yamurkum ومقاطعه (ص ح ح/ص ح ص/ ص ح ص)، ومثله (ينصركم، ...)، فتقلّصت المقاطع من العدد أربعة إلى ثلاثة مقاطع صوتيَّة، ويبدو لي أنّ كثرة المقاطع الصَّوتية في الكلمة الواحدة يحتاج إلى مجهودٍ أكبر، ويشكّل عبئاً ثقيلاً على اللِّسان، فهذا التّغيير في البنية المقطعيَّة يسهم في تحقيق السُّهولة والتَّيسير في النُّطق؛ لأنّ اللِّسان العربيّ ينشد الخفّة والتَّسهيل.

واستعمل العلماء ما ينوب عن مصطلح الضعيف، ويدلّ دلالته، مثل قولهم: " ليست بجيدة"، فعدم جودة المسألة يفضي إلى ضعفها، ومن ذلك ما جاء في قراءة ابن عامر، في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِإِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ

([1]) عبابنة، النحو العربي دراسات مقارنة في ضوء اللغات السّاميّة واللهجات العربية القديمة، ص: 80 .

([2]) عبابنة، يحيى القاسم، النحو العربي دراسات مقارنة في ضوء اللغات السّاميّة واللهجات العربية القديمة، ص: 81.

مِنسَأَتَهُۥ﴾ {سبأ: 14} ، حيث قرأ (منسأته) بهمزة ساكنة،[1].قال أبو منصور: "وأمّا قراءة ابن عامر (منسأته) بهمزة ساكنة، فليست بجيدة"[2]، وهذه القراءة ضعيفة عند بعض النحاة، أمثال: مكي بن أبي طالب، وأبي حيان، والقرطبي[3].

وقرأها عمرو بن ثابت عن ابن جبير، (تأكل مِن سأتهِ)[4]، وقد خرّجها المفسرون على أساس أنّ (سأته) بمعنى عصاه، و(مِن) قبلها حرف جرّ، فالعصا يقال لها (ساة القوس وسيتها) معاً[5]، وهذه التَّسمية ـ سية وساة القوس ـ لم تكن مهموزة، فهي من مادة (سيو)، فالهمزة ليست من أصولها. وكان رؤبة هو الذي يهمزها دون سائر العرب، قال أبو عبيدة : " وكان رؤبة يهمز سية القوس، وسائر العرب لا يهمزها"[6]، وعليه فإنّ تخريج القدماء لهذه القراءة غير مرضٍ، لوجود الهمز في هذه القراءة، وعدم وجوده في جذر اللفظة (ساة) التي تعني العصا، ويمكن تفسير القراءة في علم اللُّغة الحديث، على التَّقسيم المقطعيّ، فهي متطوِّرة عن (منسأته) عن طريق تحويل المفصل المقفل بين المقطع الأوَّل (من) والمقطع الثَّاني(سَ) إلى مفصلٍ مفتوح، ممّا أدّى إلى انفصال الجزء الأوَّل عن الكلمة، فتشكَّلت بذلك كلمتان: هما (مِن) و (سأتِه)،([7]) وقرئت (منساته)، بتسهيل الهمز [8]، قال الفرّاء: ولم يهمزها أهل الحجاز ولا الحسن، ولعلّهم أرادوا لغة قريش، فإنّهم يتركون الهمز، وزعم لي أبو جعفر الرؤاسي

([1]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 203،القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج14، ص: 279، أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص: 267.

([2]) الأزهري، كتاب معاني القراءات، ج2، ص: 290.

([3]) انظر: القيسي، الكشف، ج2، ص: 204، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج14، ص: 280، وأبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص: 267.

([4]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، وأبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص: 257.

([5]) أبو حيان، البحر المحيط، ج7، 257.

([6]) ابن جني، الخصائص، ج3، ص: 273.

([7]) الشايب، فوزي حسن، قراءات وأصوات، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2012م، ص: 172.

([8]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 527.

أنّه سأل عنها أبا عمرو فقال، منساته، بغير همز، فقال أبو عمرو: لأنّي لا أعرفها فتركت همزها [1].

واستعملوا أيضاً: "ليس بقوي " بمعنى حكم الضعيف، فعقّب الأنباري في توجيهه قراءة ابن كثير،(مَن يتقي) بإثبات الياء في الوصل والوقف[2]، في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَالْمُحْسِنِينَ﴾ {يوسف: 90} فقال: " وكلا الوجهين ليس بقويٍّ في القياس"[3].

ورجّح الأزهريّ قراءة حذف الياء، فقال: "القراءة بغير ياء أجود؛ لأنّه مجزوم بالشّرط، ولذلك اختار أبو ربيعة حذف الياء، وترك قراءة صاحبه"[4]. والظَّاهر أنّ إثبات الياء ما هي إلا لهجة من لهجات العرب تسرّبت إلى هذه القراءة.

ومن ذلك قول الزَّمخشريّ: "ليست بقويَّة " إشارة لقراءة الكسائي بالإدغام، في قوله تعالى:﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ {سبأ: 9} ، يقول صاحب البحر: " وقرأ الجمهور إن نشأ نخسف ونسقط بالنُّون في الثَّلاثة، وحمزة والكسائي وابن وثاب وعيسى والأعمش وابن مطرف بالياء فيهن، وأدغم الكسائيّ الفاء في الباء في نخسف بهم.

قال أبو علي: وذلك لا يجوز، لأنَّ الباء أضعف في الصَّوت من الفاء فلا يدغم فيها، وإن كانت الباء تدغم في الفاء نحو أضرب فلاناً، وهذا ما تدغم الباء في الميم، كقولك:"اضرب مالكاً"، ولا تدغم الميم في الباء، كقولك: (أصمم بك)؛ لأنَّ الباء انحطت عن الميم بفقد الغنّة التي في الميم.

وقال الزَّمخشريُّ: وقرأ الكسائيُّ (نخسف بهم) بالإدغام، وليست بقويّة، انتهى. والقراءة سنّة متّبعة ويوجد فيها الفصيح والأفصح، وكلّ ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر فلا التفات لقول أبي علي ولا الزَّمخشريّ"[1].

([1]) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص: 356.

([2]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 351.

([3]) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص: 34، 35.

([4]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 51.

واستعمال مصطلح الضَّعيف جاء حكماً تقويميّاً على خروج النَّمط اللُّغويّ عن القياس، أو مخالفته للكثرة، أو بُعده عن المعنى، وقد يكون الضعيف من اللغة مقبولاً في القياس النحوي، غير أنّه لا سبيل له في الشيوع والكثرة، إمّا أنّه يميل إلى لهجةٍ غير مشهورة، أو عدم موافقته لرسم المصحف، أو الشُّذوذ وقلّة من قرأ به.

2.2 القليل

القليل متعلق بالعدد، وجاء قسماً من أقسام جمع التكسير؛ لدلالته على العدد من ثلاثة إلى عشرة، و"القلَّة خلاف الكثرة"[2]، وذكر السّيوطي أنّ:"القليل دون الكثير، والنادر أقلّ من القليل"[3].

أمّا في الاصطلاح فهو: " ما ينحصر وجوده في القياس عليه على وجه القلّة"[4]، واستعمل النُّحاة هذا الحكم؛ للدلالة على قلّة استعمال العرب له، وعدم شهرته، وهذا يجعله خارجاً عن معنى الفصاحة، ضارباً في الشُّذوذ.

ومن أمثلة استعمال النُّحاة حكم القليل قولهم: "وهي قليلةٌ"[5]، "وهذا أقلّ اللُّغات"[6]، "وإن كان قليلاً"[7]، و" قليلٌ في الاستعمال"[8]، و"قليلٌ، ولا ينبغي أن يقرأ إلّا بالكثير"[9]، وجاء حكم القليل مقروناً بحكمٍ آخر، فمن ذلك قولهم: "وذلك قليلٌ

([1]) أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص: 260.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص: 312 (قلّ).

([3]) السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وآخرين، مصر، دار التراث، ط3، ج1، ص: 234، والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، ص: 59.

([4]) العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، شرح المراح في التصريف، حققه وعلق عليه: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، 1990م، ص: 41.

([5]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 57، 58.

([6]) ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص: 409.

([7]) أبو حيان، ارتشاف الضرب ج1، ص:424.

([8]) الفارسي، الحجة، ج3، ص: 121.

([9]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 16.

رديءٌ"[1]، "وهي قبيحةٌ قليلةٌ"[2]، و"جائزٌ قليلٌ"[3]، و "قليلٌ نادرٌ"[4]، و"ضعيفٌ قليلٌ"[5]، "وهذا قبيحٌ قليلٌ في الاستعمال"[6]، "وهو قليلٌ بعيدٌ"[7]، "وهذا نادرٌ قليلٌ"[8]، واستُعملت أحكامٌ تدور في فلك القليل، مثل قولهم: "وليست القراءة بها فاشية"[9]، و"ليس بالمُتّسِع في الاستعمال، ولا المتّجه في القياس"[10].

ومن أمثلة حكم القليل التي وردت في القراءات القرآنيَّة، ما نجده في حديث سيبويه، حيث يقول: " ونظير (لات) في أنه لا يكون إلا مضمراً فيه(ليس)، ولا يكون في الاستثناء، إذا قلت : أتوني ليس زيداً ولا يكون بشراً، وزعموا أن بعضهم قرأ (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)[11]، وهي قليلةٌ، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي:

مَن فَرَّ عَن نِيرَانِهَا فَأَنَا ابنُ قَيسٍ لَا برَاحُ

جعلها بمنزلة ليس، فهي بمنزلة لاتَ في هذا الموضع في الرَّفع"[12]، وعلّق أبو حيان على ذلك بقوله:" قرأ الجمهور(ولاتَ حينَ مناص)... على قول سيبويه عملت عمل (ليس)، واسمها محذوف تقديره: ولاتَ الحينُ حين فوات ولا فرار، وعلى قول الأخفش يكون(حينَ) اسم لات عملت عمل إنّ نصبت الاسم ورفعت الخبر، والخبر محذوف تقديره : ولاتَ أرى حين مناص، وقرأ أبو السمال (ولاتُ حينُ) بضم التاء ورفع

([1]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 163.

([2]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 184.

([3]) الزجاجي، شرح الجمل، ج1، ص:292.

([4]) الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الكافية، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، ج1، ص: 146، 366.

([5]) الانباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج3، ص: 145.

([6]) أبو علي الفارسي، الحجة، ج3، ص: 410، 411.

([7]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 80،81.

([8]) القيسي، الكشف، ج2، ص:60.

([9]) الأزهري، أبو منصور، ج2، ص: 41.

([10]) الفارسي، الحجة، ج1، ص: 139.

([11]) (ص:3) وهذه القراءة منسوبة إلى أبي السمال في البحر المحيط، ج7،ص: 383.

([12]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 57، 58.

النون، فعلى قول سيبويه(حينُ مناص) اسم لات والخبر محذوف"[1]، وأطلق حكم القليل على قراءة أبي السَّمال؛ لأنّه الوحيد الذي انفرد بهذه القراءة، فلم تذكر كتب التفاسير، ولا كتب القراءات غيره، بل جاءت هذه القراءة من غير عزو في بعضها[2].

ويؤكّد هذا الحكم محيي الدين الدرويش بقوله: "ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين على أنَّه اسمها، وخبرها محذوف"[3].

وجاء حكم القليل في حديث أبي حيان، حيث قال: " وزعم أبو حاتم أنَّ إسكان الياء في المنقوص غير المنون لغة فصيحة، وقرئ ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [4] {المائدة : 89}، بسكون الياء، وتقدّر فيه الضمة والكسرة إلا في ضرورة الشعر.... وإذا كان حرف الإعراب صحيحاً، فلا يجوز إلا ظهور الإعراب فيه، وحذف الحركة منه خصّه أصحابنا بالشعر، وذهب المبرّد إلى أنَّه لا يجوز ذلك لا في الشعر ولا في غيره، وذهب بعضهم إلى جواز ذلك، وإن كان قليلاً، ومنه قراءة من قرأ ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾[5] {البقرة: 228}، ، بسكون التاء"[6] .

وفي قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ {النساء: 1}، فقد قرأ حمزة وحده: (والأرحامِ) بالخفض، وقرأ الباقون (والأرحامَ) نصباً)[7]، يقول أبو علي الفارسي

([1]) أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص: 367.

([2]) نسبت القراءة في مختصر شواذ القرآن، ص: 129، إلى أبي السمال، وفي البحر المحيط، ج7، ص: 383، وفي الكتاب، ج1، ص: 58، ومعاني القرآن للأخفش، ج1، ص: 670، : بعضهم، وفي مشكل إعراب القرآن ج2، ص: 623: حكاها سيبويه، وفي تفسير القرطبي، ج15، ص: 146: من العرب، وفي أوضح المسالك، ج1، ص: 287: من القليل قراءة بعضهم، وغير منسوبة عند الزمخشري، في الكشاف، ج3، ص: 359.

([3]) الدرويش، محيي الدين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، منشورات كمال الملك، قم . إيران، ط1، 1425هـ، ج6، ص: 437.

([4]) ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 217، قراءة جعفر بن محمد.

([5]) ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 122، أبو حيان، البحر المحيط، ج2، ص: 188.

([6]) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص: 424.

([7]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 226، الفارسي، الحجة، ج3، ص: 121.

معلقاً على من أجاز العطف على الضمير المخفوض، كما ورد في قراءة حمزة، " وأمّا من جرّ (الأرحامِ)، فإنّه عطف على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيفٌ في القياس، قليلٌ في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن"[1]، وهنا جمع الفارسي بين حكمين في حديث واحد، وهما حكم القلّة، وحكم الضَّعيف، فلم يرفض الفارسيُّ هذه القراءة ولم يمنعها أو يردّها، فقد اتخذ موقفاً وسطاً بأن عدّها ضعيفة وقليلة. وكذلك من الجمع بين أحكام النَّقد المختلفة قول مكي في وصف تلك القراءة: "وهو قبيحٌ عند البصريين، قليلٌ في الاستعمال، بعيدّ في القياس..."[2]، فجمع بين حكم القبيح، وحكم القليل، وحكم البعيد في مسألة واحدة، وفي ذلك دلالة واضحة على تقارب المعنى الذي يتضمنه كلُّ حكمٍ منها.

وورد حكم القليل عند الأزهريّ، وذلك في توجيهه لقراءة الفتح لقوله تعالى: ﴿قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ﴾ {المؤمنون: 106} ، فقد قرأ حمزة والكسائيّ، (شَقوتنا) بفتح الشين والألف[3] وقرأ الباقون (شِقوَتنا) بكسر الشين، قال أبو منصور الأزهري: "أمّا (شَقوَتنا) بفتح الشين فهي قليلة في القراءة "[4].

واقترن حكم القليل بحكمٍ آخر، كقولهم: "وذلك قليلٌ رديء"[5]، وهذا جاء في تعليق سيبويه على قراءة تحقيق الهمز في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ {التحريم: 1} ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ {البيّنة: 7} ، فقرأ نافع بتحقيق الهمزة،[6] قال سيبويه: " وقالوا: نبي وبريّة فألزمها أهل التَّحقيق البدل، وليس كل شيء نحوهما يفعل

([1]) الفارسي، الحجة، ج3، ص: 121.

([2]) القيسي، الكشف، ج1، ص: 375.

([3]) الأصبهاني، المبسوط في القراءات العشر، ص:263.

([4]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 196.

([5]) سيبويه، الكتاب،ج2، ص: 163.

([6]) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص: 419.

به ذا، إنّما يؤخذ بالسمع، وقد بلغنا أنّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التَّحقيق يحقّقون نبيء وبريئة، وذلك قليلٌ رديءٌ"[1].

وسيبويه هنا يبني حكمه على لغة من يخفّف الهمز في العربيّة، ولا يحققّها، وعزا تشيم رابين التحقيق لقبيلةٍ بعينها، فقال: "كان الحجازيون، طبعاً، قادرين على نطق الهمزة كالإنجليزي تماماً، كان يخطئون مكانها حين يحتاج نطقها إلى جهد ما، وهذا ما يسمّى أحياناً فوق القياس... قال الحجازيُّون : نبيء بدل نبيٌّ، والبريئة في البريّة، والقارئ الحجازيُّ نافع هو الوحيد الذي قرأ : (أَنبِئَاء) في (أنبياء)، والكلمتان من أصل أجنبي، ومن المفترض، أن تكونا قد وصلتا إلى العربيَّة بصورتهما الآراميّة دون همز"[2].

ونعلم أنّ نافعاً هو أحد القرّاء السَّبعة، وبه بدأ ابن مجاهد حيث كانت قراءاته أوثق القراءات في نظره؛ لأنّه قرأ على سبعين من التّابعين[3]، فلا ينبغي أن يُتهم بمثل هذا، ولولا أنّ القراءة معلومة من الدّين بالضّرورة،[4] و سنّة متّبعة، ما تكلّفت قريش نبر الهمزة وتحقيقها في القرآن الكريم؛ لأنَّه لم يكن من لهجتهم، ويدلّنا على ذلك قول علي بن أبي طالب ـ كرّم الله وجهه ـ :" نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نبر"[5]. ووُجِّهت قراءة الهمز أيضاً بأن اللَّفظة(بريئة) من(برأ اللهُ الخلقَ)، أي اخترعه، فهي فعيلة بمعنى مفعولة[6].

واستعمل الفرّاء حكم القليل في تعقيبه على قراءة ابن عبّاس والأعرج وقتادة وابن جبير(خالصةً) بالنَّصب[7]، في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَـذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ

([1]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 163.

([2]) رابين، اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ص:257.

([3]) عبد الوهاب حمودة، القراءات واللهجات، ص: 216.

([4]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص: 46.

([5]) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغويّة، ص: 97.

([6]) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر، مصر، ص: 7.

([7]) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص: 358.

لّذكُورِنَا﴾ {الأنعام: 139}، حيث قال: "والنّصبُ في هذا الموضع قليلٌ، لا يكادون يقولون: عبدالله قائماً فيها، ولكنَّه قياس"[1].

وورد حكم القليل في توجيه قراءة الأعرج والأعمش (بنعمات الله) بالجمع[2]، في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ﴾ {لقمان: 31} ، حيث قال الفرّاء: " وقلّما تفعل العرب ذلك بفعله أن تجمع على التَّاء إنَّما يجمعونها على فِعَل مثل: سِدرة سِدَر، وخِرقة خِرَق، وإنما كرهوا جمعه بالتَّاء؛ لأنَّهم يُلزمون أنفسهم كسر ثانيه إذا جُمع، كما جمعوا ظُلمة ظُلُمات، فرفعوا ثانيها إتباعا لرفعه أولها وكما قالوا حَسرة حَسَرات فأتبعوا ثانيها أولها، فلما لزمهم أن يقولوا بنِعِمات استثقلوا أن تتوالى كسرتان في كلامهم، لأنّا لم نجد ذلك إلا في الإبل وحدها، وقد احتمله بعض العرب فقال: نِعِمات وسِدِرات"[3].

وقرأ الضحاك وعبدالله بن مسلم (مِجمَع) بكسر الميم[4]، في قوله تعالى:﴿ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ {الكهف: 60}، وكان (القليل) حكماً واضحاً في توجيه هذه القراءة، يقول الفرّاء: " فإذا كان يفعل مفتوحاً آثرت العرب فتحها في مفعل اسماً كان أو مصدراً، وربما كسروا العين في مفعل إذا أرادوا به الاسم، منهم من قال (مجمِع البحرين) وهو القياس، وإن كان قليلاً"[5].

ويستعمل اللُّغويُّون أحكاماً أخرى تتضمَّن معنى القلّة منها النَّادر، ولا تخرج عن هذا المعنى في وصف النُّصوص، فقيل إنّه:" ما قلّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس"[6]، وقيل:" والنَّادر أقلّ من القليل... فالثَّلاثة قليل، والواحد نادر"[7]، وعليه

([1]) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص: 358.

([2]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 117.

([3]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 330.

([4]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 148.

([5]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 148.

([6]) العيني، شرح المراح، ص: 41.

([7]) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص: 234، والسيوطي، الاقتراح، ص:59.

فالنَّادر يمثّل القليل، وهو جزْء منه، و حكمه حكم القليل، ومن أمثلته قراءة نافع (عسِيتم) بكسر السِّين، في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ {محمد: 22}، فوصف الفرّاء القراءة بالنُّدرة، حيث قال: " ولعلّها لغة نادرة، وربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللُّغة إذا كان الفعل لا يناله، قد قالوا: لُبستُم يريدون لَستم، ثمّ يقولون ليس وليسوا سواء؛ لأنّه فعل لا يتصرف ليس له يفعل، وكذلك عسى ليس له يفعل، فلعلّه اجتُرئ عليه كما اجتُرئ على لستم"[1]، وذهب الأزهري إلى أنّها ليست بالكثرة الشائعة ـ وهذا حكم يجري مجرى القليل ـ حيث قال: " أمّا قراءة نافع (فهل عَسِتُم)، بكسر السين، فهي لغة، وليست بالكثرة الشَّائعة، وأهل اللُّغة اتّفقوا على(عَسَيتُم)بفتح السين، والدَّليل على صحَّتها اجتماع القرّاء على قوله:(عَسَى ربّكم)، لم يقرأ أحدٌ (عَسِى ربّكم)"[2]، وهنا يشير الأزهريُّ إلى أنّ هذه القراءة جاءت على لهجة إحدى القبائل العربيَّة غير المشهورة، وذلك بقوله:(فهي لغة)،غير أنّه لم يعزها، ويؤكّد هذا المعنى رابين بقوله: " وقد قرأ نافع الآية 22، من سورة محمّد، (عَسِيتُم) بدلاً من (عَسَيتُم)، وهذا تطابق صوتيّ مع (عَسِيَ)، وهي صيغة لهجيّة لعسى يَعسُو"[3].

وجاء مثله في حديث ابن هشام، فقال: "وندر إسكانها بعد الألف في قراءة نافع (محياى)[4] "، وما يجري مجرى حكم القليل قولهم: (ليست بالكثيرة)، ففي ذلك إشارة للقلّة، يقول الزَّجَّاج في قراءة الحسن البصري (شهرَ) بالنَّصب،[5] في قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ {البقرة: 185}، " القراءة بالرَّفع، ويجوز النَّصب، وهي قراءة ليست بالكثيرة" [6].

إنّ حكم (القليل)، قد استعمله النُّحاة لوصف ظاهرة لغويَّة، لم يكتب لها الشُّيوع في الوسط اللُّغويّ، وجاءت بعض القراءات تحاكيها، وأحياناً تأتي الظَّاهرة المتمثّلة في

([1]) الفرّاء، معاني القرآن، ج3، ص: 62.

([2]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 388 .

(3) رابين، اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ص:348 .

([4]) الأنعام: 162 ، ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص: 196.

([5]) الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر، ص:145.

([6]) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 240 .

القراءة القرآنيّة خارجة على القوانين اللُّغويّة الموضوعة، وقد يكون القليل ـ على قلّته ـ قياساً، يُحاكي قواعد اللُّغة؛ لكنّه في الاستعمال قليلٌ، فحُكِمَ عليه بهذا.

3.2 **القبيح**

جاء في المعجمات اللغوية: " القُبحُ : ضدّ الحُسن يكون في الصّورة والفعل، وهو نقيض الحُسن، وقد قبُحَ قباحةً فهو قبيحٌ، والاستقباح ضدُّ الاستحسان"[1]، وقيل هو: " ما يكون متعلق الذّم في العاجل والعقاب في الآجل"[2]، أو هو " ما كان منافراً للطبع ... أو ما خالف الغرض أو ما فيه مفسدة ... أو ما كان ضدّاً لصفة الكمال"[3].

لم يترك النُّحاة موضوعاً نحويّاً دون أن يضعوا له أحكاماً وشروطاً، تستدلّ بها على ما يجوز وما لا يجوز، ومن هذه الأحكام (القبيح)، ويُعدّ القبيح حكماً تقويمياً، به تُوصف التَّراكيب اللُّغوية، وبه يستدلّ على صحتها، ويذكر أحمد سليمان ياقوت أنَّه من ملامح المنهج الوصفي عند النُّحاة، وعلى الأخصّ سيبويه، فيظهر هذا المنهج واضحاً في أثناء كتابه، وفي أبوابه النّحويَّة [4]، يقول سيبويه : "وممّا يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمروٍ، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله "[5]، وفي كلام سيبويه هنا إشارة إلى عدم جواز عطف الاسم الظاهر المجرور على المضمر، وهي قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ {النساء: 1} ، حيث قرأ بجرّ (الأرحامِ)عطفاً على الضمير

([1]) الجوهري، الصحاح، ج1، ص: 394 (قبح)، و ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص: 552(قبح).

([2]) الجرجاني، التعريفات، ص: 173.

([3]) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص: 524.

([4]) ياقوت، أحمد سليمان، الكتاب بين المعيارية والوصفية، منشورات المعرفة الجامعية، الأسكندرية، مصر، ط1، 1989م، ص: 43، 44، 45.

([5]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 381.

المجرور.[1] ويقول سيبويه في موطن آخر: " ... فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يضف. لو قلت: ضربته القائم، تريد (قائماً)، كان قبيحاً، ولو قلت ضربتهم قائميهم، تريد (قائمين)، كان قبيحاً"[2]، وقوله: "وأمّا الألف واللّام فلا يكونان حالاً البتّة، لو قلت: مررت بزيد القائم، كان قبيحاً إذا أردت (قائماً)"[3].

ويكثر تكرار هذا الحكم عنده في قوله: "وذلك قولك: وارجلاه ويا رجلاه، وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنَّه قبيح، وأنَّه لا يقال، وقال الخليل رحمه الله: إنَّما قَبُحَ لأنّك أبهجت، ألا ترى أنّك لو قلت : واهذاه، كان قبيحاً؛ لأنَّك إذا ندبت فإنَّما ينبغي لك أن تفجع بأعراف الأسماء، وأن تخصّ ولا تُبهم؛ لأنَّ النُّدبة على البيان .... وزعم أنَّه لا يستقبح(وامن حفر بئر زمزماه؛ لأنّ هذا معروف بعينه، وكأنّ التّبيين في الندبة عذر للتفجّع، فعلى هذا جرت النُّدبة في كلام العرب"[4].

وحكم القبيح جاء على درجات، من حيث قبوله، فأحياناً يرتبط بحكمٍ آخر يسهم في مستوى قبوله عند النَّحويين، كـ"قبيح جائز"، أو رفضه مثل: "وقَبُحَ ولم يَجُز" "وكان قبيحاً خبيثاً"، وعموماً فإنّ حكم القبيح بمفرده ليس رفضاً وليس تلحيناً أو عدم تجويز بدليل قول النَّحاس في إحدى القراءات التي علّق عليها الكسائيُّ: "وأجاز ذلك الكسائيُّ أيضاً ثمّ قال : وهو قبيحٌ"[5] .

ويضرب حكم القبيح بجرانه في درس القراءات القرآنية، وجاء بصيغة الفعل والاسم، فمن الأوَّل قولهم: "وممَّا يقبح"[6]، و" إلا أنّ هذا يقبح في الإنس"[7]، " وإنَّما قَبُحَ ذلك عنده"[8]، ومن الثَّاني، قولهم: "وهذا قبيحٌ"[9]، "وهو قبحٌ في القرآن"[1]، "وإدغام

([1]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 226.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 377.

([3]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 58.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 227، 228.

([5]) النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص: 461.

([6]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 381.

([7]) الأخفش، معاني القرآن، ص: 90.

([8]) ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 325.

([9]) الفارسي، الحجة، ج3، ص: 410، 411.

الجيم قبيح لتباعد ما بينهما في المخرج"[2]، " وفي هذا التقدير قبحٌ في العربيَّة" [3]، و يقترن هذا الحكم بأحكامٍ أخرى، ومن ذلك: و"هذا كله قبيحٌ بعيدٌ" [4]، و"غلطٌ قبيحٌ"[5].

وقد استعمل اللُّغويُّون حكم القبيح في مواطن كثيرة في التعليق على القراءات القرآنيَّة، ومن ذلك ما جاء تعليقاً على قراءة الفصل بين المتضايفين في قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ {الأنعام 137} ، حيث قرأ بنصب (أولادهم)، وجرّ (شركائهم)، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وهو أمرٌ منعه البصريُّون وأنكروه، ورموا ابن عامر بالجهل، ووصفوا قراءته بالقبح، يقول أبو عليّ الفارسيّ : "وأمّا قول ابن عامر: (وكذلك زُيّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم)، فقد ذكر أنَّ (قتل شركائهم أولادهم) ففصل بن المضاف والمضاف إليه، بالمفعول به، والمفعول به مفعول المصدر، وهذا قبيحٌ قليلٌ في الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى، ألا ترى أنَّه لم يُفصَل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام وحالة السعة، مع اتِّساعهم في الظُّروف حتى أوقعوها مواقع لا يقع فيها غيرها، نحو: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ {المائدة: 22 } " [6]، وهنا وصف قراءة ابن عامر بالقبح والضَّعف لكنه لم يلحنها، ويوجه هذه القراءة بقوله إنَّ: " وجه ذلك على ضعفه، وقلة الاستعمال أنَّه قد جاء في الشِّعر الفصل على حد ما قرأه، قال الطرماح:

يُطِفنَ بحوزيِّ المراتع لم يُرَع بِوادِيه من قَرعِ القسيِّ الكنائنِ[7]

وزعموا أنَّ أبا الحسن أنشد :

فَزَجَجتُها بِمِزَجّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَاده [1]

([1]) ابن خالويه، الحجة، ص: 151.

([2]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص: 290.

([3]) القيسي، الكشف، ج2، ص:152.

([4]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 113.

([5]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 114.

([6]) الفارسي، الحجة، ج3، 410، 411.

([7]) ديوان الطرماح، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، ط2، 1994م، ص: 486.

وهذان البيتان مثل قراءة ابن عامر، ألا ترى أنه قد فصل فيهما بين المصدر والمضاف إليه، كما فصل ابن عامر بين المصدر وما حكمه أن يكون مضافاً إليه؟"[2]، فاستعمل الفارسي هنا حكم القبيح مقروناً بحكمٍ آخر، وهو القليل إلا إنّه لم يردّ القراءة، ولم يخطّئ من قرأ بها، إذ إنّه حكم نقدٍ للقراءة ولم يرقَ إلى مستوى الردّ والرّفض.

وذهب ابن خالويه إلى: "أنَّه قبحٌ في القرآن"[3]، (أي الفصل بين المضاف والمضاف إليه).

وتجرّأ الزَّمخشريُّ في وصف قراءة ابن عامر، وكان حكمه قاسياً فقال: "وأمَّا قراءة ابن عامر(قتلُ أولادَهم شركائِهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشُّركاء، والفصل بينهما بغير الظَّرف فشيء لو كان في مكان الضَّرورات وهو الشَّعر لكان سمجاً مردوداً، كما سمج ورُدّ (زجَ القلوصَ أبي مزاده) فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته"[4].

وجاء حكم(القبيح) واضحاً في وصف بعض القراءات القرآنيَّة لقوله تعالى :﴿قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْفَاتَّقُواْ اللّهَ وَلاَ تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ {هود: 78}، حيث قرئت (أطهرَ) بالنَّصب، من كبار القرّاء، الذين لهم مكانتهم الخاصّة في عالم القراءات[5]، ثمّ جاء النُّحاة ليصفوا هذه القراءة بالقبح والضعف، ونسبوها إلى اللَّحن؛ لأنَّها لم تتفق مع القواعد النَّحويَّة التي وضعوها، يقول ابن جنِّيّ في المحتسب: " وقال فيها احتبى ابن مروان في لحنه، وإنّما قبح ذلك عنده؛ لأنّه ذهب إلى أنّه جعل

([1]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 176.

([2]) الفارسي، الحجة، ج3، ص: 412، 413.

([3]) ابن خالويه، الحجة، ص:151.

([4]) الزمخشري، الكشاف، ج1، ص: 42.

([5]) الزمخشري، الكشاف، ج1، ص:448، أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص: 247، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص: 76، ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 325.

(هنّ) فصلاً وليست بين أحد الجزأين اللذين هما مبتدأ وخبر، ونحو ذلك، كقولك: ظننت زيداً هو خير منك، وكان زيدٌ هو القائم"[1].

ويقول سيبويه في الكتاب: " هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلاً، ولكن يكن بمنزلة اسم مبتدأ، وذلك قولك : ما أظنّ أحداً خيراً منك، وما أجمل رجلاً هو أكرم منك، وما إخلاء رجلاً هو أكرم لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما أنّه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة، وكما أنّ كلَّهم وأجمعين لا يكرران على نكرة فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النَّكرة كما جعلوها في المعرفة لأنَّها معرفة، فلم تصر فصلاً إلا لمعرفة، كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة، وأمّا أهل المدينة فينزلون (هو) ههنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموقع، وزعم يونس أنّ أبا عمرو رآه لحناً، وقال احتبى ابن مروان في ذه في اللَّحن، وكان الخليل يقول: والله إنّه لعظيم جعلهم (هو) فصلاً في المعرفة، وتصييرهم إيَّاها بمنزلة(ما) إذا كانت ما لغواً... وممّا يقوي ترك ذلك في النكرة أنّه لا يستقيم أن تقول رجل خير منك... فلما خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء، وفي الابتداء لم يجر في النَّكرة مجراه؛ لأنَّه قبيح في الابتداء، وفيها أُجري مجراه من الواجب، فهذا مما يقوي ترك الفصل"[2].

ونلاحظ أنّ سيبويه لم يشر إلى القراءة بشكلٍ مباشر، وإنَّما ذكر القاعدة التي تتعارض مع هذه القراءة، وكأنّي به يريد التَّعليق على هذه الآية، ورميها باللَّحن، مع حرصه على عدم ذكر القراءة؛ لأنّه يعلم أنَّ القراءة سنّةٌ متّبعةٌ، ولا ينبغي التَّقليل من شأنها، يقول النَّجدي: " فهو هنا يشير إلى آية (قَالَ يَا قَوْمِ هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ فَاتَّقُوا اللَّهَ)، وقراءة ابن مروان (أطهرَ) بالنَّصب"[3].

وجاء في شواذِّ ابن خالويه:"وقال أبو عمرو بن العلاء من قرأ : (هنّ أطهرَ)، بالفتح، فقد تربّع في اللَّحن".[4] وسبب حكمهم هذا أنّهم لم يجدوا عاملاً لفظياً يفسّر

([1]) ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 325 .

([2]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 397.

([3]) الناصف، علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، ط نهضة مصر بالفجالة، ص: 156.

([4]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 60 .

النّصب في الحال، وقد تأوّل ابن جنّيّ له عاملاً هو معنى الإشارة والتّنبيه، وجعل (هن أطهرَ) خبراً عن بناتي.[1]

وقد خرّج بعض النُّحاة قراءة النَّصب، وتصدّوا لكلّ من لحّنها أو ضعّفها، يقول ابن جني: "وأنا من بعد أرى أنّ لهذه القراءة وجهاً صحيحاً، وهي أن تجعل (هن) أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبراً لبناتي، كقولك: زيد أخوك هو، وتجعل (أطهرَ) حالاً من (هن)، أو من بناتي، والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: هذا زيدٌ هو قائماً، أو جالساً أو نحو ذلك"[2].

وعلّق أبو حيان على قراءة النصب، وأشار إلى آراء النحاة واللُّغويين حولها، فقال: " وقرأ الجمهور (أطهرُ) بالرَّفع، والأحسن في الإعراب أن يكونا جملتين كلّ منهما مبتدأ وخبر، وجوز في (بناتي) أن يكون بدلاً، أو عطف بيان و(هن) فصل، وأطهر الخبر.

وقرأ الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان، (أطهرَ) بالنصب، وقال سيبويه:هو لحن، وقال أبو عمرو بن العلاء: احتبى فيه ابن مروان في لحنه . يعني تربّع.

ورُويت هذه القراءة عن مروان بن الحكم، وخُرّجت على أنَّ نصب (أطهرَ) على الحال، فقيل (هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي هن) مبتدأ وخبر في موضع خبر (هؤلاء)، وروي هذا عن المبرد. وقيل: (هؤلاء بناتي) مبتدأ وخبر، و(هن) مبتدأ و(لكم) خبره، والعامل قيل المضمر، وقيل(لكم) بما فيه من معنى الاستقرار. وقيل: (هؤلاء بناتي) مبتدأ وخبر، و(هن) فصل، و(أطهرَ) حال، وورد الفصل لا يقع إلا بين جزأي الجملة، ولا يقع بين الحال وذي الحال، وقد أجاز ذلك بعضهم، وادّعى السماع فيه عن العرب، لكنَّه قليل"[3].

أشار كثيرٌ من النُّحاة لهذه القراءة، فمنهم من لحّنها أمثال سيبويه، ومنهم من قبلها مثل ابن جنّيّ، وأبي حيان، وغيرهم، وخرّجوها بتوجيهات مختلفة ذكرها أبو حيان

([1]) ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 325.

([2]) ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 325.

([3]) أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص: 246، وما بعدها.

في البحر، ومع ذلك فإنّ القراءة سنّة واجب اتِّباعها، وينبغي ألّا ننساق وراء القواعد المصنوعة التي تصطدم مع قرآنٍ متواترٍ بسندٍ صحيحٍ، ولله درّ السّيوطي حين قال: " كان قوم من النُّحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربيَّة، وينسبونهم إلى اللَّحن، وهم مخطئون في ذلك، فإنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصَّحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربيَّة"[1].

والقبح صفة غير مستحبّة في التَّراكيب والأنماط اللُّغويَّة، فما زاغ منها عن النَّظام اللُّغويّ أطلق عليه مثل هذا الحكم، فاتّسم بالقبح؛ لأنّ جمال اللغة أن تسير وفق نظام وقوانين صارمة. ومن الخروج على مقتضى الظَّاهر، عدم التَّطابق بين أركان الجملة، كتذكير الفعل وفاعله مؤنّث، وهذا في كلام العرب كثير، وورد منه في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ﴾ {البقرة:48}، فقد قرئ بتذكير الفعل (يقبل) وبتأنيثه(تقبل)، فقال الأخفش: " إنّما ذكّر الاسم المؤنّث ؛ لأنّ كلّ مؤنّث فرقت بينه وبين فعله حسن أن تذكّر فعله، إلا أنّ ذلك يقبح في الإنس وما أشبههم مما يعقل أشدّ استحقاقاً للفعل، وذلك أنّ هذا إنّما يؤنّث ويذكّر ليفصل بين معنيين"[2].

والأخفش في هذا النَّص يقول بجواز التَّذكير والتَّأنيث إذا كان الفاعل أو نائبه مؤنثاً قد فُصل بينه وبين فعله، إلّا أنّه يجعل ذلك قبيحاً إذا كان الفاعل أو نائبه مؤنّثاً حقيقياً؛ لأنّ التأنيث يفصل بين معنيين فيه، أمّا المجازي في حقيقته فليس مذكَّراً أو مؤنّثاً.

وعلَّل الزَّجَّاج الجواز بأنَّ التَّأنيث غير حقيقيّ، ولم يلتفت إلى الفصل، وما جاء عنده يُعدُّ شرحاً لما قاله الأخفش، وقد جعل تذكير الفعل مع المؤنّث الحقيقي جائزاً إلا أنه قبيح[3].

([1]) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 49.

([2]) الأخفش، معاني القرآن، ص:90.

([3]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 149.

ويشير أبو عمرو الدَّاني إلى حكم القبيح عند تعليقه على قراءة الإدغام في قوله تعالى: ﴿مِّنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ * تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[1] {المعارج: 3،4}، قال الداني: " وإدغام الجيم قبيح لتباعد ما بينهما في المخرج"[2]، ومن النَّاحية الصّوتيَّة فقد ماثل في هذه القراءة صوت الجيم الوقفي المجهور صوت التَّاء الوقفي المهموس، فتحوّل صوت الجيم إلى صوت التَّاء لتأثره بالتَّاء في الكلمة التي تليه، وعليه فإنّها مماثلة كليّة مدبرة منفصلة؛ لتأثر السَّابق باللَّاحق تأثّراً كليّاً. وأشار ابن يعيش إلى هذا النَّوع من الإدغام، وفسّر ذلك بوجود التَّفشي في الشِّين؛ فلمّا قارب مخرج التَّاء مخرج الشِّين، فكأنّه قارب مخرج الجيم؛ لاشتراك الجيم والشِّين في التّفشّي[3]. وأجاز ابن الجزريّ هذا التّماثل[4].

وتجلّى حكم القبيح في حديث الكسائيّ، لمّا سُئل عن سبب صرف الاسم (ثمود) من قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ {هود: 61}، قال الفرّاء: "وقد اختلف القرّاء في (ثمود) فمنهم من أجراه في كل حال، ومنهم من لم يجره في حال ... ومنهم من أجرى (ثمود) في النَّصب؛ لأنّها مكتوبة بالألف في كل القرآن، إلا في موضعٍ واحدٍ ﴿وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُواْ بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالآيَاتِ إِلاَّ تَخْوِيفًا﴾ {الإسراء: 59}، فأخذ بذلك الكسائي، فأجراها في النَّصب، ولم يجرها في الخفض، ولا في الرَّفع، إلا في حرف واحد : قوله ﴿أَلاَ إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ أَلاَ بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ {هود:68}.

فسألوه عن ذلك فقال: قرئت في الخفض من المُجرى، وقبيح أن يجتمع الحرف مرَّتين في موضعين ثم يختلف، فأجريته لقربه منه"[5].

([1]) رواية اليزيدي عن أبي عمرو، شرح ابن يعيش، ج10، ص: 138.

([2]) ابن الجزري، النشر، ج1، ص: 290.

([3]) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج10، ص: 138.

([4]) ابن الجزري، النشر، ج1، ص: 290.

([5]) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص: 20.

وهنا قال الكسائيّ بصرف (ثمود) منونة في حالة النَّصب، ولم يصرفها في الجرّ والرّفع، وصرفها في حالتي النَّصب والجرّ في موضع واحد، وسبب هذا الصَّرف؛ لأنّ كلمة(ثمود) قد تكرَّرت في آية واحدة، فقبح أن تجتمع كلمتان بمادتهما في موضع واحد، ويختلف إعراب كلٍّ منهما، فلذلك صرف لقربه منه.

ويراعي الكسائي أن يكون المقروء متناسباً لفظه، وبخاصّة حين يكرر مرتين في الآية نفسها، فكان لا يرى أن يُطَبَّقَ عليه حكم في موضع، وحكم آخر في الموضع الثاني حتى لا يحدث تنافر في الصوت نفسه، وفي هذه القراءة طبّق الكسائي هذا المبدأ مراعاةً لطرد الباب على وتيرةٍ واحدة.

وبُنِيَ حكم القبيح على عدم مطابقة النُّصوص لقواعد اللُّغة، والانحراف قليلاً عن النّظام اللُّغويّ، كاتّباع ظواهرٍ لغويّة لم يُكتب لها الشّيوع والانتشار، وبُنيَ هذا الحكم أيضاً على بُعد المعنى الذي تؤول إليه هذه القراءة أو تلك، وكذلك انفراد القرَّاء ببعض القراءات، ومخالفتها لرسم المصحف، وما عليه الجمهور، فكلّ هذه المعاني أسهمت في وجود هذا الحكم، والقبيح يُعدُّ حكماً نقديّاً تقويميّاً، من خلاله يتمُّ رصد الظَّواهر اللُّغويَّة التي نَدُرَ استعمالُها في القراءات القرآنية.

4.2 الشّاذّ

ورد في الجمهرة: "شذَّ يشُذُّ شَذّاً وشذوذاً إذا تفرّق"[1]، وفي الصحاح: "شذّ عنه يشُذُّ ويشِذُّ شذوذاً: انفرد عن الجمهور، فهو شاذّ، وأشذّه غيره، وشذّاذ الناس: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم"[2].

وجاء في لسان العرب: "شذّ عنه يشذّ شذوذاً: انفرد عن الجمهور وندر فهو شاذٌّ"([1]، وفي الاصطلاح: يعني ما جاء مخالفاً للقياس، يقول ابن جني هو: "ما فارق

([1]) ابن دريد،أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي،(ت: 321هـ)، جمهرة اللغة، دار صادر، بيروت، ج1، ص: 78 (شذذ).

([2]) الجوهري، الصحاح، ج2، ص: 565(شذذ) .

عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره"[2]، ويضيف قائلاً: " إنّ المراد بالشّاذ في استعمالاتهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلّة وجوده وكثرته"[3]، ويوضّح هذا بقوله:" فجعل أهل علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره في مواضع الصِّناعة مطرداً، وجعلوا ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك غيره شاذّاً"[4].

ويقول الإمام السّخاوي:"الشّاذ مأخوذ من قولهم شذّ الشيء يشُذُّ ويشِذّ شذوذاً إذا انفرد عن القوم واعتزل جماعتهم، وكفى بهذه التَّسمية تنبيهاً على انفراد الشّاذّ، وخروجه ممّا عليه الجمهور، والذي لم يزل عليه الأئمّة الكبار القدوة في جميع الأمصار من الفقهاء والمحدّثين وأئمَّة العربيَّة توقير القرآن واجتناب الشّاذ، واتِّباع القراءة المشهورة ولزوم الطُّرق المعروفة في الصَّلاة وغيرها"[5].

ويذهب الدَّجني إلى إنّ الشّاذَّ هو:"الخارج عن القاعدة"[6]، ويلخص اللّبدي التَّعريفات السَّابقة بقوله إنّه يعني: " الخروج عن القياس، وعدم الاتساق مع المألوف من القواعد العامة، أو هو مخالفة القياسي من غير نظر إلى قلّة وجوده وكثرته، والشّذوذ من الأحكام الشائعة التي كثر ذكرها في مجال تقويم القواعد النحوية، حتى إنّه يعتبر ظاهرة بارزة تعلن عنها كل مراجع النحو ومصنفاته"[7].

ويُقصد بالقراءة الشّاذّة في الاصطلاح ما اختلّ فيها ركن من أركان القراءة الصحيحة، كالتواتر، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة وجه من وجوه العربيَّة، قال ابن

([1]) ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص: 410(شذذ)، وانظر: الفيروزآبادي، مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي، (ت:817هـ)، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، 1977م، مادة (شذذ)، ج1، ص: 351.

([2]) ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 99.

([3]) ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 211 .

([4]) ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 211.

([5]) السخاوي، علم الدين علي بن محمد، (ت643هـ) جمال القرّاء و كمال الأقراء، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة، ط1، 1987م، ص: 234، 235.

([6]) الدجني، فتحي عبد الفتاح، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1974م، ص: 158 .

([7]) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص: 113.

الجزري: "ومتى اختلّ ركن من الأركان الثَّلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة، سواء كانت عن السَّبعة، أم عمّن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عن أئمّة التَّحقيق من السَّلف والخلف"[1].

وقد اهتمّ النُّحاة كثيراً بالشّاذِّ في القراءات، وتأليف ابن جني كتابه " المحتسب" خير دليل على مسلك الاحتجاج للقراءات غير المتواترة التي سميت بـ " الشّاذّة" يقول: "فأتى ذلك على طهارة جميعه، وغزارة ينبوعه، ضربين، ضرباً اجتمع عليه قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى مجاهد ـ رحمه ـ كتابه الموسوم بقراءات السبعة، وهو بشهرته غانٍ عن تحديده، وضرباً تعدّى ذلك، فسمّاه أهل زماننا شاذّاً، أي خارجاً عن قراءات السبعة، المقدم ذكرها، إلا أنَّه مع خروجه عنها نازعٌ بالثقة إلى قراءته محفوف بالرِّوايات من أمامه وورائه، ولعلّه أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه"[2]

ثم يؤكِّد ابن جني قوة حكم ما سمّي شاذّاً، ويبين مدى قبوله، فيقول: " ولسنا نقول ذلك فسحاً بخلاف القرَّاء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم أو تسويفاً للعدول عمّا أقرّته الثِّقات منهم، لكن غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذّاً، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه، لئلا يرى مرى(أي يظن ظان) أن العدول عنه إنَّما هو غض منه أو تهمة له، ومعاذ الله! وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ {الحشر:7}.

وحكم بعض العلماء على القراءة بأنها شاذّة لمخالفتها رسم المصحف، ومن هؤلاء ابن الجزري، حيث يقول: "ما وافق العربية وصحّ سنده، وخالف الرسم، فهذه القراءات تسمّى اليوم شاذّة، ولا تجوز القراءة بها"[3].

([1]) ابن الجزري، النشر، ج1، ص: 9.

([2]) ابن جني، المحتسب،ج1، 32 .

([3]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص:60.

وعليه فإنّ حكم الشّاذ نافذ في القراءات القرآنية، حيث يعتدُّ النُّحاة بالقراءات الشاذة، وهي محط استشهاد للغويين على قواعدهم، ويرى عبد الصبور شاهين أنّ " القراءات القرآنية ـ مشهورها وشاذّها ـ من العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى؛ لأنّ رواياتها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتيّة والصَّرفيَّة والنَّحويَّة واللُّغويَّة بعامّة في مختلف الألسنة واللَّهجات، بل إنّ من الممكن القول بأنَّ القراءات الشّاذّة هي أغنى مأثورات التراث بالمادة اللُّغويّة التي تصلح أساساً للدراسة الحديثة، والتي يلمح فيها المرء صورة تاريخ هذه اللُّغة الخالدة"[1].

وقد استعمل النحاة حكم الشّاذّ بصيغة الاسم والفعل، ومن ذلك قولهم: " فهي قراءةٌ شاذةٌ"[2]، و"فهما قراءتان شاذتان"[3]، و" فهي قراءةٌ شاذّةٌ جاءت على لغة شاذّة لبعض العرب"[4]، و" وشذّت قراءة بعضهم"[5]، و" وهو شاذٌّ لا يعرج عليه"،[6] و" وأمّا (ذانيك) فشاذّ"[7]، و "فهو شاذٌّ"[8]، و"وليس هذا النحو إلا شاذّاً "[9]، و" وهي قراءةٌ شاذّةٌ"([10]، و" وهو شاذ "[11]، و "وشذّت قراءة بعضهم"[12]، و"وهي لغةٌ شاذّةٌ"[13]، و"

([1]) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1966م ص:7، 8 .

([2]) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص:559، 560.

([3]) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص:738، 744.

([4]) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص: 709، 711.

([5]) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص: 168.

([6]) ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص: 110، الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 247.

([7]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 113.

([8]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 309.

([9]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 422، الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص: 191.

([10]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 89، الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 225، أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص: 30.

([11]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 385.

([12]) الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص: 144.

([13]) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص: 204.

واقترن حكم الشاذ بأحكامٍ أخرى ومن ذلك: " فهو شاذٌّ ورديءٌ"[1]، والحكم بالشذوذ لا يعني ردّ القراءة أو عدم قبولها عند بعض النُّحاة، بدليل قولهم : "وهي قراءةٌ شاذّة، ولكنها جائزة في العربيَّة قوية"[2]، وقد يُعنى به الرّدّ كما في قولهم: " وهو وجهٌ شاذٌّ لم يقرأ به أحد"[3].

ويبيّن أبو حيان حقيقةً مهمّة وهي أنّ: "القراءات جاءت على لغة العرب، قياسها وشاذّها"[4]، وفي هذا تفسير جلي للقراءات القرآنية التي لا تتوافق مع قواعد النحاة، فالقراءات مرآة صادقة تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائداً عند العرب، فالشّذوذ لا يعني الرّدّ، ولم يكن عيباً في القراءات، بل هو محاكاة للغة العرب ولهجاتهم، يقول عبد الصبور شاهين: " فالقراءات القرآنيَّة إذن هي المرآة الصَّادقة التي تعكس الواقع اللُّغويّ الذي كان سائداً في شبه الجزيرة العربيَّة قبل الإسلام، ونحن نعتبر القراءات أصل المصادر جميعاً في معرفة اللَّهجات العربيّة؛ لأنَّ منهج علم القراءات في طريقة نقلها يختلف عن كلِّ الطُّرق التي نقلت بها المصادر الأخرى، كالشِّعر والنَّثر، بل يختلف عن طرق نقل الحديث، وقد رأيت ما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم، من تلقيه الوحي، ثم عرضه على جبريل، وما كان من إقرائه الصَّحابة وقراءاتهم عليه"[5].

ومن الأمثلة التي وردت على حكم الشاذ، وصف قراءة محيصن(مُطلعونِ)، بكسر النّون، في قوله تعالى:﴿قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ﴾ {الصافات: 54}، قال الفرّاء: " وقد قرأ بعض القرّاء (قال هل أنتم مطلعونِ فاطلع) فكسر النُّون، وهو شاذٌّ؛ لأنّ العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً مجموعاً أو موحداً إلى اسم مكنيّ عنه، فمن ذلك أن يقولوا: أنت ضاربي، ويقولون للاثنين: أنتما ضارباي، وللجميع: أنتم ضاربي، ولا يقولون للاثنين: أنتم ضاربانني، ولا للجميع: ضاربونني، وإنّما تكون هذه النون في فعل

([1]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 319 .

([2]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 125.

([3]) الفرّاء، معاني القرآن، ج3، ص:200.

([4]) أبو حيان، البحر المحيط، ج8، ص: 489.

([5]) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص:8.

ويفعل، مثل : ضربوني، ويضربني، وضربني، وربما غلط الشّاعر فيذهب إلى المعنى، فيقول: أنت ضاربني يتوهّم أنّه أراد: هل تضربني، فيكون ذلك على غير صحة... وإنّما اختاروا الإضافة في الاسم المكنيّ؛ لأنّه لا يختلط بما قبله، فيصير الحرفان كالحرف الواحد، فلذلك استحبّوا الإضافة في المكنيّ، وقالوا: هما ضاربان زيداً، وضاربا زيدٍ، لأنّ زيداً في ظهوره لا يختلط بما قبله؛ لأنّه ليس بحرف واحد والمكني حرف"[1].

وقرن الأزهري حكم الشّاذّ بحكم آخر، حيث قال:" وأمّا كسر النون في (مطلعونِ)، فهو شاذ ورديء عند النّحويين؛ لأنّ وجه الكلام هل أنتم مُطّلعيَّ؟"[2]. وسبب توجيه هذا الحكم، هو الجمع بين النُّون والإضافة[3].

فقد جمع ابن محيصن بين النُّون والإضافة، وهو لحنٌ لا يجوز عند النَّحاس، وهو بعيدٌ جدّاً عند العكبريّ؛ لأنّ نون الجمع لا تثبت في الإضافة[4]، وعلّق الزمخشري على هذه القراءة بقوله: "وقرئ مطلعونِ بكسر النُّون، أراد مطلعون إيّاي، فوضع المتّصل موضع المنفصل"[5]، وقال الدّجني: " إنّ الشُّذوذ راجع إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنون الوقاية"[6].

ويتجلّى حكم الشّاذّ في حديث الرّضي (686هـ)، عند جرّ (حين) بعد (لات)، حيث قال: "ولم يسمع: (لات حينِ مناصٍ) بجرّ (حين) إلّا شاذّاً"[7].

وجاء في شرح التَّصريح: "وشذّت قراءة بعضهم وهو يحيى بن أبي يعمر بن أبي إسحاق: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِيَأَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾{الأنعام:154}[1]، بالرفع، وشذّت قراءة

([1]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 385 .

([2]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 319.

([3]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج15، 83.

([4]) النحاس، إعراب القرآن، ج3، ص: 422، العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن، ج2، ص: 111.

([5]) الزمخشري، الكشاف، ج3، ص: 341.

([6]) الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربيّ، ص: 296.

([7]) الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص: 230 .

ابن أبي عبلة والضّحاك ورؤبة بن العجّاج:﴿مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً﴾ {البقرة : 26} برفع بعوضة...والكوفيون لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصِّلة، ويقيسون على ذلك المسموع..."[2].

وروى البصريون أن قياس (أحسن) أن تكون فعلاً لا أن تكون اسماً، وبذلك لا يجيزون قراءة الرَّفع، أمّا الكوفيون فيجيزونها، قال أبو حيان: " قال بعض نحاة الكوفة يصح أن تكون (أحسن) اسماً وهو أفعل التّفضيل، وهو مجرورٌ صفةٌ للذي وإن كان نكرةً من حيث قارب المعرفة إذ لا تدخله (أل) كما تقول العرب: مررت بالذي خيرُ منك، ولا يجوز: مررت بالذي عالمٌ، وهذا سائغ على مذهب الكوفيين في الكلام، وهو خطأ عند البصريين"[3].

أمّا ابن جني فقد نسب تضعيف (أحسنُ) بالضّمِّ إلى البصريين لا التخطئة، قال: " ومن ذلك قراءة ابن يعمر (تمامًّاً على الذي أحسنُ...) هذا مستضعف الإعراب عندنا لحذفك المبتدأ العائد على الذي؛ لأنّ تقديره تماماً على الذي هو أحسنُ، وحذف (هو) من هذا ضعف، وذلك أنّه إنما يحذف من صلة الذي الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلتها نحو مررت بالذي ضربت، أي ضربته، وأكرمتُ الذي أهنتَ، أي أهنته، فالهاء ضمير المفعول ومن المفعول بد وطال الاسم بصلته فحذفت الهاء لذلك، وليس المبتدأ بنيفٍ ولا فضلة فيُحذف تخفيفاً، لا سيما وهو عائد الموصول، وأن هذا قد جاء نحوه عنهم، حكى سيبويه عن الخليل: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً وسوءاً"[4].

ومثله فعل ابن هشام، حيث وصف القراءة بالشَّاذّ في بعض حديثه، يقول: " ولا يكثر الحذف في صلة غير(أي) إلا إن طالت الصّلة، وشذّت قراءة بعضهم:﴿ ثُمَّ آتَيْنَا

([1]) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص: 168.

([2]) الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص: 144 .

([3]) أبو حيان، البحر المحيط، ج4، ص: 255.

([4]) ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 234.

مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِيأَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ {الأنعام:154}[1] ، وهي قراءة ابن يعمر، وابن أبي اسحق[2].

وجاء حكم (الشّاذّ) في وصف ابن عصفور لبعض القراءات القرآنيَّة، فقال: " وقد تدخل اللَّام على الاسم إذا وقع موقع الخبر نحو قولك: إنّ في الدار لزيداً، وقد تدخل أيضاً على معمول الخبر إذا تقدّم عليه، نحو قولك: إنّ زيداً لفي الدار قائم، فأمّا قراءة من قرأ : ﴿وَما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَالطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ {الفرقان: 20}، بفتح الهمزة فشاذّة، واللّام فيها زائدة"[3].

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّالنَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ {النمل: 82}، "قرأ بعضهم (تُكلمُهُم) من الكَلمِ، وهو شاذٌّ لا يعرّج عليه"[4]، وذكر أبو منصور حكم الشَّاذّ في تعليقه على قراءة (حادرون) بالدَّال [5]، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾ {الشعراء: 56} ، إذ قال: "وهذه القراءة شاذَّةٌ، لا يقرأ بها، أعني الدّال "[6]، وورد الحكم أيضاً في قراءة نافع لقوله تعالى: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ {يس: 49} ، حيث قرأ (يَخصّمون) ساكنة الخاء، مشدّدة الصّاد، مفتوحة الياء[7]، قال أبو منصور: "وأمّا من قرأ (يَخصّمون) بسكون الخاء وتشديد الصاد، فهو شاذٌّ، لأنّ فيه جمعاً بين ساكنين، وهو مع شذوذه لغة لا

([1]) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص: 168.

([2]) ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 234، الزمخشري، الكشاف، ج2، ص: 62، أبو حيان، البحر المحيط، ج4، ص: 255.

([3]) ابن عصفور، المقرّب، ص: 118.

([4]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 110، الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 247.

([5]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج13، ص:101.

([6]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 225.

([7]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص: 354.

ننكرها، والأصل فيه يختصمون"[1]، والواقع أنَّ التَّاء أُدغِمت في الصَّاد، وأصبحت الصِّيغة على ما هي عليه في قراءة نافع، وقد نسبت هذه القراءة إلى أهل الحجاز[2].

وحكم النَّحَّاس على قراءة أُبيّ بن كعب بالشّذوذ في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِيْ الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ {البقرة: 179}، حيث قرأ :(وَلَكُمْ فِي الْقِصَصِ حَيَاةٌ)، قال: "وقراءة أُبيّ وأبي الجوزاء (وَلَكُمْ فِي الْقِصَصِ حَيَاةٌ) شاذّة، والظاهر يدلّ على غيرها، قال الله عزّ وجلّ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾ {البقرة: 178}، فدلّ بعض الكلام على بعض والتفسير على القصاص"[3].

وورد حكم الشّاذّ عند سيبويه في تعليقه على قراءة الجمهور في قوله تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا﴾ {طه: 97}، وجاءت قراءة أُبيّ بن كعب والأعمش على الأصل في (ظللت) بلامين،[4] فقد عدّ سيبويه حذف عين الفعل على هذا النَّحو في قراءة الجمهور شاذّاً، يقول: " ومثل ذلك قولهم : ظَلَتَ، مَستَ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا: خِفتَ، وليس هذا النَّحو إلا شاذّاً، والأصل في هذا عربيّ كثير، وذلك قولك: أحسستُ ومسستُ وظللتُ"[5].

وتبعه المبرّد فوصف الحذف هنا بقوله:"وليس ذلك بجيّد ولا حسن"[6]. وقال ابن جنّيّ: "وهذا كلّه لا يقاس عليه، لا تقول في شَمِت: شَمت ولا شِمت، ولا في أقضضت أقضت"[7].

([1]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 309.

([2]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 541.

([3]) النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص: 282.

([4]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 375، أبو حيان، البحر المحيط، ج6، ص: 276.

([5]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 422.

([6]) المبرّد، المقتضب، ج1، ص: 245.

([7]) ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص: 438.

ونعلم أنّ العرب تكره تكرير الصَّوامت، فما حُذِفت إلا طلباً للخفّة، بدليل قول سيبويه: "اعلم أنّ التّضعيف ثقيل على ألسنتهم، وأنّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضعٍ واحدٍ"[1].

وفي قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ {الضحى:3}، قُرئت (ما وَدَعَك) بتخفيف الدَّال[2]، بمعنى ترك، قال الأزهريُّ: "وقرأ عروة بن الزُّبير هذا الحرف(مَا وَدَعَكَ رُبُّكَ) بلتخّفيف، وسائر القرّاء قرأوه (وَدَّعَكَ) بالتّشديد، والمعنى فيها واحد، أي ما تركك"[3] ونصّ بعض العلماء على أنّها قراءة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ [4]، ومع كلّ هذا لم تسلم من النَّقد والقدح، يقول الخليل مشيراً إلى قلّة استعمال الماضي : " العرب لا تقول : وَدَعته فأنا وادِعٌ في معنى تركته فأنا تارك، ولكنَّهم يقولون في الغابر: لم يدع، وفي الأمر: دعه، وفي النَّهي لا تدعه، إلا أن يضطر الشاعر، كما قال:

وَكَانَ مَا قَدَّمُوا لأَنفُسِهِم أَكثَرَ نَفعَاً مِن الّذي وَدَعُوا "[5]

ويشير سيبويه إلى أن الكلمة مماتة في كلام العرب، ولذلك فإنّها لا ترقى إلى مستوى الفصيح، يقول: " إنّ (يدع ويذر) على ودعت ووذرت، وإن لم يستعمل، واستغني عنهما بتركت، فقالوا تركت ولم يقولوا ودعت"[6]، وعلّق عليه عبد الوهاب حمودة بقوله: "فأنت ترى أنّه أشدّ الناس اعتدالاً بعد اطلاعه على كلّ الشّواهد، ارتضى أن يقول بقلّة الاستعمال، ونحن نقول: حتى ولا هذا، وإنَّما هو استعمال فصيح، يجب

([1]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 417.

([2]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص:175، ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص: 117، أبو حيان، البحر المحيط، ج8، ص: 485.

([3]) الأزهري، تهذيب اللغة، ج3، ص: 136.

([4]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص:175، ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص: 117.

([5]) الخليل، العين، ج2، ص: 224.

([6]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 256.

أن يكون شائعاً شيوع غيره ما دام ثبت عن طريق قراءة صحيحة، ولو لم تكن متواترة"[1].

وقال اللَّيثُ: " وزعمت النَّحويّة أنّ العرب أماتوا مصدر يدع ويذر واستغنوا عنه بترك، والنَّبيُّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أفصح العرب قد رويت عنه هذه الكلمة، قال ابن الأثير: وإنّما يُحمل قولهم على قلّة استعماله، فهو شاذٌّ في الاستعمال، صحيحٌ في القياس"[2].

وقال أبو علي: " فأمّا الشّاذّ في الاستعمال المطَّرد في القياس فكماضي يدع ويذر، فماضي هذا لا يمنع من القياس، ألا ترى أنّك لا تجده في كلامهم مضارعاً لا يستعمل فيه الماضي سوى هذا، فلهذا شذّ عن قياس نظائره، فصار قول الذي يقول وَدَعَ شاذّاً عن الاستعمال، وقد حكى أبو العباس أنّ بعضهم قرأ: (وما وَدَعَك ربّك وما قلى)، ومثل هذا لا يُستحبُّ القراءة به للشّذوذ ولرفضهم ذلك واستغنائهم عنه بترك"[3].

ونقل الأزهريُّ: " زعمت النَّحويّة أنّ العرب أماتوا مصدر(يدع) و(يذر) واعتمدوا على الترك، قال شمر: والنّبيُّ ـ صلّى الله عليه وسلم ـ أفصح العرب، وقد رويت عنه هذه الكلمة"[4]، وصيغة التَّثقيل (ودّعك) تستعمل للتَّكثير والمبالغة، وهي تفريع عن الصِّيغة الرئيسية (وَدَعَ) التي نعتها اللُّغويُّون بالإماتة، فكيف يُميتون الأصل ويُبقون على التَّفريع؟، فالتَّثقيل جاء لمعنى، ففيه زيادة وإفراط في التَّرك، يقول الأزهريُّ: "لأنّ من ودّعك مفارقاً فقد بالغ في تركك"[5].

([1]) عبد الوهاب حمودة، القراءات واللهجات، ص: 147.

([2]) الزبيدي، محمّد مرتضى الحسيني، (ت:1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: أحمد عبد السّتّار فرّاج، مطبعة حكومة الكويت، 1965م، ج22، ص: 306 (ودع)، ابن الأثير، مجد الدين، (ت606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود الطناحي، وطاهر الزاوي، القاهرة، 1963م، ج5، ص: 166.

([3]) أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، علّق عليه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003م، ص: 135.

([4]) الأزهري، تهذيب اللغة، ج3، ص: 139.

([5]) الأزهري، تهذيب اللغة، ج3، ص: 136.

إذن ثبت استعمال العرب (وَدَعَ) المخفف في الماضي، وقولهم بأنَّ الماضي من (يدع) ممات، ليس بسديد، لأنّ الشّواهد أثبتت استعماله، ولا إنكار في قلَّة الاستعمال، وقراءة سيّد الخلق: (ما ودعك) بالتَّخفيف صحيحة، ولا سبيل لردّها أو التّقليل من فصاحتها، وعليه فإنّ حكم القلّة لا يعني رفض القراءة أو النيل منها وإضعافها، بل هو ضارب في الفصاحة، معبراً عن واقعٍ لغويٍّ مستعمل.

وورد حكم الشّاذّ عند الفرّاء في مواقع مختلفة، منها ما جاء في تعقيبه على قوله تعالى: ﴿أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء﴾ {الفرقان:18} ، قال:"والقرّاء مجتمعة على نصب النُّون في (نَتخذ) إلا أبا جعفر المدنيّ، فإنَّه قرأ (أن نُتخذ) بضمّ النُّون، (من دونك)، فإن لم تكن في الأولياء (من) كان وجهاً جيداً، وهو على شذوذه وقلَّةِ من قرأ به قد يجوز على أن يجعل الاسم في (من أولياء) وإن كانت قد وقعت في موقع الفعل"[1].

وفي موضع آخر علّق على قراءة عبد الرَّحمن السّلمي بحكم الشّاذ، في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ {ق: 37} ، حيث قال: " وقرأها أبو عبد الرحمن السلمي: من لَغوب بفتح اللام وهي شاذّة"[2].

واستعمل الفرّاء هذا الحكم في تعقيبه على قراءة ابن محيصن (يَعنيَه) بالعين[3]، في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ {عبس: 37} ، حيث قال: " وقد قرأ بعض القرّاء (يَعنيه)، وهي شاذّة"[4].

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ﴾ {القصص: 32} ، بتشديد النُّون في (ذانّك)، وروى علي بن نصر عن شبل عن

([1]) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص: 264.

([2]) الفرّاء، معاني القرآن، ج3، ص: 80.

([3]) ابن جني، المحتسب، ج2، ص: 353.

([4]) الفرّاء، معاني القرآن، ج3، ص: 238.

ابن كثير(فَذَانِيكَ برهانان)، بنون خفيفة بعدها ياء[1]، وقرأ الباقون (فَذَانِكَ) خفيفة[2]، قال النَّحويُّون (فذانِك) تثنية ذاك، و(ذانّك) مشدّدة تثنية ذلك، وأمّا (ذانيك) فشاذّ[3].

وأشار السّيوطي إلى أنّ العرب تبدل من النُّون ياء في (ذانّك)، فيقولون (ذانيك)[4]، ونجد أشباه ذلك في كلام العرب كثيراً، فخالفوا بين المتماثلين من الصّوامت لكراهية توالي الأمثال، فحذفوا أحد الصَّامتين وعوضوا عنه بمدّ حركة السَّابق له، ومثاله أنّهم قالوا في دنّار: دينار، وفي قرّاط: قيراط وغيرها، قال ابن يعيش:"يقولون: ديوان وأصله دِوّان، قيل القلب هنا لثقل التَّضعيف، لا لسكونها وانكسار ما قبلها، فهو من قبيل دينار وقيراط في دنّار وقرّاط لا من قبيل ميزان وميعاد"[5]، فمن قرأ (ذانك)، فقد جاء به على الأصل، حيث من الممكن أن يُثنّى اسم الإشارة (ذا) على (ذان)، بدليل (هذا) و(هذان)، وأمّا من قرأ (ذانّك) فيبدو أنّ ذلك من مظاهر ميل اللُّغة إلى التّخلص من الحركة القصيرة في المقطع المفتوح كما هو الحال في اللُّغات السّاميّة الأخرى كالسّريانيَّة، ومنه قولنا: دخّان بدلاً من دُخان، فالذي حدث أنّ الأصل ذانِك بالتَّخفيف، ثمّ مال القارئ إلى إغلاق المقطع القصير المفتوح (ni) عن طريق وضع حد صامت من جنس الصوت الذي يليه، فتحوّلت إلى (ذانّك).

وأمّا القراءة الشّاذة، وهي قراءة ابن كثير (فذانيك برهانان)، فما حدث فيها هو من باب مطل الحركات، حيث مطل القارئ حركة النُّون (الكسرة)، فتحولت من كسرة قصيرة إلى كسرة طويلة، فما حدث هنا هو فقط مطل للحركة، وهذا كثير في كلام العرب، ومثاله: مطل الحركة في الخماسيّ ممّا كان تكسيره (فعالل)، فيصبح (فعاليل)، مثل: جندل، جنادِل و جناديل، وقندل، قنادِل و قناديل، وذلك بفعل انتقال النَّبر من

([1]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 493.

([2]) القيسي، التذكرة في القراءات، ج2، ص: 594.

([3]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 113، وانظر: الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 252.

([4]) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1980م، ج1، ص: 257.

([5]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج10، ص: 32.

المقطع (نا) إلى المقطع (دي)، الأمر الذي أدّى إلى زيادة كميّة المقطع، "فوقوع النَّبر على مقطع ما قد يزيد في حجمه وكميته، وانتقاله عنه يؤدّي إلى تقلّصه وانكماشه"[1].

5.2 الرديء

" ردؤ الشَّيء يردؤ رداءةً فهو رديء، أي فاسد"[2]، وذكر ابن منظور: " ردؤ يردؤ رداءةً: ككرامة: فسد وضعف وعجز فاحتاج، فهو رديء فاسد بيّن الرَّداءة"[3].

وفي الاصطلاح هو: " أقبح اللُّغات وأنزلها درجة، قال الفرَّاء: كانت العرب تحضر الموسم في كل عام، وتحجّ البيت في الجاهليَّة، وقريش يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به؛ فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللُّغات ومستقبح الألفاظ"[4].

واللُّغة الرَّديئة ما انحطت عن درجة الفصيح، وخالفت معاييره، وانحرفت عن نواميس اللُّغة المشهورة، فأنكرها النُّحاة، إلا أنّها لهجة تكلَّمت بها العرب، ولا يمكن ردّها أو إغفالها، لكنَّها لم ترقَ إلى درجة الحسن أو الفصيح، فاصطُلح عليها بحكم (الرَّديء).

واستعمل النُّحاة حكم الرَّديء في القراءات، ومن ذلك وصفهم القراءة بأنَّها: " رديئةٌ مرذولةٌ"[5]، وقولهم:" إنّه رديءٌ في القياس"[6]، و"هو شاذٌّ ورديءٌ"[7]، "وهي لغةٌ رديئةٌ"[8]، "وهو رديءٌ"[9]، " وذلك قليلٌ رديءٌ"[1]، "وهي قليلةٌ رديئةٌ لا تكاد تعرف"[2]،

([1]) الشايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد . الأردن، ط1، 2004م، ص: 161.

([2]) الجوهري، الصحاح، ج1، ص: 52.

([3]) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص: 62.

([4]) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج1، ص: 175.

([5]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 262.

([6]) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج2، ص: 57.

([7]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 319.

([8]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 233، الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص: 145.

([9]) الفارسي، الحجة، ج1، ص: 284.

تعرف"[2]، "وقد همز بعض القرّاء وهي رديئة"،[3] "وهي لغة للعرب رديئة"[4]، "وهي فيما أعلم أردأ الوجهين"[5]، و"قراءة رديئة ساقطة"[6].

وتجلّى حكم (الرديء) في وصف بعض القراءات القرآنيَّة، ومن ذلك قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿مَّا أَنَاْ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: 22]، حيث قرأ (بمصرخيِّ) بخفض الياء،[7] فعلّق الزَّجَّاج على القراءة، وحكم عليها بالرَّداءة، فقال: " هذه القراءة عند جميع النَّحويين رديئة ومرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف"[8].

ويمكن أن تُحمل هذه القراءة على القواعد النَّحوية الصَّحيحة، وهذا أسلم من الوقوع في الاعتراض، على قراءة صحيحة مرويَّة عن الرَّسول ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لأنّ القراءة سنَّة متَّبعة لا يردّها قياس عربيّة، ولا فشو لغة، قال القرطبيُّ عن القشيريّ: "إنّ ما ثبت عن النَّبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لا يجوز أن يقال فيه: خطأ أو قبح أو رديء، بل هو في القرآن فصيح، وفيه ما هو أفصح منه"[9].

وفي قراءة أُبيّ جاءت أفعال بصيغة الأمر، وهي في قراءة الجمهور بالمضارع، ومن ذلك قراءته لقوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾

([1]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص:163.

([2]) الاخفش، معاني القرآن، ج1، ص: 50.

([3]) الاخفش، معاني القرآن، ج2، ص: 511، 512.

([4]) الاخفش، معاني القرآن،ج2، ص:345.

([5]) الاخفش، معاني القرآن، ج2، ص: 555.

([6]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ص: 66، 67.

([7]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 362، القيسي، الكشف، ج2، ص: 26، أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص:420.

([8]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 262.

([9]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص: 357.

{يونس: 58}، حيث قرأ (فافرحوا)، بصيغة الأمر[1]، ونسبت إليه قراءة أخرى " فلتفرحوا" بالتاء[2].

وهذه القراءة مشكلة عند النَّحويين إذ إنّ لام الأمر لا تدخل على التَّاء التي تدلّ على المخاطب؛ لأنّ المخاطب يؤمر بفعل الأمر، واللام لام الغائب مع الفعل المضارع، ومن أجل هذا أنكرها بعض النَّحويين، وأنكر أبو الحسن الأخفش هذه القراءة، إذ قال: " وهي لغة للعرب رديئة"[3].

وقال الفرّاء : " وكان الكسائيُّ يعيب قولهم فلتفرحوا لأنّه وجده قليلاً فجعله معيباً"[4].

واستحسن المبرّد هذه القراءة، وذكر أنّها مرويّة عن رسولنا الكريم ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فقال: " لو كانت للمخاطب لكان جيّداً، وإن كان في ذلك أكثر لاستغنائهم بقولهم: افعل عن لتفعل، وروى أنَّ رسول الله قرأ ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ﴾ {يونس: 58}، بالتاء"[5].

ووصف سيبويه بعض القراءات بالرَّداءة، ومن ذلك قراءة الكسائيّ وحمزة وزيد بن علي، وحفص وخلف العاشر (سواءً) بالنَّصب[6]، في قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ سَاءمَا يَحْكُمُونَ﴾ {الجاثية : 21} ، يقول صاحب الكتاب ـ رحمه الله ـ : "واعلم أنَّ ما كان في النَّكرة رفعاً غير صفة فإنّه رفع في المعرفة من ذلك قول الله عزّ وجلّ: (**أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ**) وتقول: مررت بعبد الله خير منه أبوه، فكذلك هذا وما أشبهه، من أجرى هذا على الأول فإنّه

([1]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 469، النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص: 259.

([2]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 469 .

([3]) الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص: 345.

([4]) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص: 469.

([5]) المبرّد، المقتضب، ج2، ص: 44، 129.

([6]) أبو حيان، البحر المحيط، ج8، ص: 47.

ينبغي له أن ينصبه في المعرفة، فيقول: مررت بعبد الله خير منه أبوه، وهي لغة رديئة"[1].

ونجد الأزهري يتلطّف في حكمه على هذه القراءة ويعالجها من منطلق لغويّ محض، حيث يقول: "من قرأ (سواءً) بالنصب جعله في موضع مستوياً محياهم ومماتهم. المعنى: (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواءً)، أي: مُستوياً، وعلى هذه القراءة يُجعل قوله:(أن نجعلهم) متعدياً إلى مفعولين"[2].

وهو بذلك يجد مخرجاً لقراءة النَّصب، بأن (سواءً) حال جامدة، ويمكن تأويلها بمشتق، وهو (مستوياً)، ولعلّك لاحظت أنّ هذه القراءة سبعيّة، قرأ بها غير قارئٍ من السَّبعة، ومع ذلك وصفها سيبويه بالرَّداءة، لأنّها خرجت عن القاعدة اللُّغويّة.

وورد حكم الرَّديء في حديث الأنباري حول قراءة أبي السّمال: ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾ {الصافات:38}، بنصب العذاب[3]؛ "لأنّه قدّر حذف النون للتَّخفيف لا للإضافة، وهو رديء القياس"[4].

ومن القراءات التي حُكِمَ عليها بالرَّداءة قراءة ابن أبي إسحاق قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ {البقرة: 6}، بتحقيق الهمزتين بعد أن يضع ألفاً بينهما[5]، وكان سيبويه يرى أنّ أجودَ القراءات هنا ما حقّق الأولى وخفَّف الثَّانية، وأنّ تحقيق الهمزتين رديء، فقال: " وزعموا أنّ ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين، وأناسٌ معه وقد تتكلم ببعضه العربُ وهو رديءٌ" [6].

([1]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 233.

([2]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 377.

([3]) أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص: 343.

([4]) الانباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج2، ص: 304.

([5]) النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص: 134.

([6]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 442.

6.2 البعيد

و"البُعدُ: خلاف القرب"[1]، **أمّا** المعنى الاصطلاحي فواضحٌ من المعنى اللُّغويّ، ففيه إشارة إلى عدم الاستعمال والقلّة، وهذا يفضي إلى وجود مسافة بين التّراكيب المستعملة والقوانين اللُّغويَّة، ويذهب سيبويه إلى أنّه : " كلّ ما لم تتكلم به العرب، ولم يستعمله منهم ناس كثير، ولا يقبله كلّ أحد"[2].

واستعمل اللُّغويُّون حكم (البعيد) بصيغ عديدة، في توجيه القراءات القرآنيَّة ووصفها، منها قولهم: "وهو بعيدٌ جداً"[3]، " وهذه القراءة عند الفرَّاء بعيدةٌ"[4]، و"هذا بعيدٌ في التَّأويل غير قويٍّ في النَّظر"[5]، و"فأمّا من أسكن الهمزة فهو بعيدٌ في الجواز"[6]، و"فهذا الوجه بعيدٌ في الجواز"[7]، " وهو بعيدٌ في القياس والنَّظر والاستعمال"[8]، و"وحذف لام الماضي غير مسموع ولا مستعمل، فحذفه بعيدٌ"[9]، واقترن حكم البعيد بأحكام أخرى، وجاء ذلك في قولهم: و"هذا كلّه قبيحٌ بعيدٌ"[10]، و" لأنّ الهمز بعيدٌ شاذٌّ"[11]، و" وفي هذه القراءة بُعدٌ ... وهو قليلٌ بعيدٌ"[12]، و"فهو بعيدٌ جائزٌ على بعده"[13].

([1]) ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص:89(بعد).

([2]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 411 .

([3]) العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج1، ص: 166.

([4]) ابن النحاس، إعراب القرآن، ج4، ص: 170.

([5]) القيسي، الكشف، ج2، ص:161.

([6]) القيسي، الكشف، ج2، ص:204.

([7]) القيسي، الكشف، ج2، ص:113.

([8]) القيسي، الكشف، ج2، ص:383.

([9]) القيسي، الكشف، ج2، ص:384.

([10]) القيسي، الكشف، ج2، ص:113.

([11]) القيسي، الكشف، ج2، ص:161.

([12]) القيسي، الكشف، ج2، ص:80، 81.

([13]) القيسي، الكشف، ج2، ص:75 .

وورد حكم البعيد في كلام أهل اللُّغة، فمن ذلك قول النَّحَّاس إنّ "العطف على الضمير المرفوع بعيد في العربيَّة إلّا أن يؤكّد ويطول الكلام"[1]، فللعطف على الضَّمير المرفوع المستتر يجب الفصل بينه وبين المعطوف عليه بضمير رفع ظاهر مثل: ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا﴾ {المائدة: 24}، وقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾{البقرة : 35}[2] ، و قرأ حمزة (وأرجلِكم) بالخفض[3]، في قوله تعالى: ﴿فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ {المائدة:6} ، عطفاً على (رؤوسكِم) المجرورة بالباء، وهو عطف لفظي، بسبب المجاورة. وقد اختلف النُّحاة في العطف على الجوار، والمعنى للغسل في هذه القراءة، فأجازه بعضهم، وأنكره آخرون، فقال الزجاج: " فأمّا الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله"[4]، وجاء في هذه المسألة حكم البعيد، فقال القيسي: "هو بعيد لا يُحمل القرآن عليه"[5]، أي لا يُحمل على الخفض على الجوار.

وذكر العكبري حكم البعيد، في توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾ {البقرة: 265}، فقال:" وقرأ بعضهم (كمثل حبّة بربوة)، بالحاء والباء، وهو تصحيفٌ بعيدٌ في المعنى"[6]، وفي موضعٍ آخر قال في تعقيبه على قوله تعالى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ {الحجر: 51 }، "حكى الأهوازيُّ في الموضّح برفع النُّون، وفي هذه القراءة بُعدٌ"[7].

([1]) النحاس، إعراب القرآن، ج4، ص: 172.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 247.

([3]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 242، القيسي، الكشف، ج1، ص: 406.

([4]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 167.

([5]) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ص: 220.

([6]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ص: 71، 183.

([7]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ص: 214.

وقرأ الأعمش وحمزة وعاصم قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ {الأحقاف: 25}، (لا يُرى إلا مساكِنُهُم) بياء مضمومة، ورفع (مساكنهم)[1]، قال النحاس:"وهذه القراءة عند الفرّاء بعيدةٌ؛ لأنّ فِعلَ المؤنّث إذا تقدّم وكان بعده إيجاب ذكّرته العرب فيما زعم"[2].

وورد الحكم نفسه في التَّعليق على قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ﴾ {الكهف:97} ، حيث قرأ حمزة بتشديد الطَّاء، وخفّفها الباقون[3]، يقول القيسيُّ: " وحجَّة من شدّد أنّه أدغم التَّاء في الطَّاء لقرب التَّاء من الطَّاء في المخرج؛ ولأنّه أبدل من التَّاء، وأدغمها حرفاً أقوى منها، وهو الطَّاء، لكن في هذه القراءة بُعد وكراهة؛ لأنّه جمع بين ساكنين ليس الأوَّل حرف لين، وهما السِّين وأوَّل المشدّد... وهو قليل ٌبعيدٌ"[4].

وجاء حكم (البعيد) في الكشف، في التَّعليق على قراءة همز غير المهموز في قراءة قُنبُل لقوله تعالى: ﴿وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا﴾ {النمل: 44}، و ﴿بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ {ص: 33}، ﴿فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ﴾ {الفتح: 29}، حيث قرأ بهمز الواو في كلٍّ منها[5]، قال القيسيّ: "وهمزُ هذه الثَّلاث الكلمات بعيدٌ في العربيَّة، إذ لا أصل لها في الهمز، لكن قال بعض العلماء إنّه إنّما هُمزت على توهّم الضَّمّة قبل الواو، فكأنّه همز الواو لانضمامها، وهذا بعيدٌ في التأويل غير قويٍّ في النَّظر..."[6].

([1]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 598.

([2]) ابن النحاس، إعراب القرآن، ج4، ص: 170.

([3]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 80،81.

([4]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 80،81.

([5]) الدمياط، إتحاف فضلاء البشر، ج2، ص: 421، ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 553، القيسي، الكشف، ج2، ص: 160.

([6]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 160، 161.

وجاء الحكم نفسه عند القيسيّ، في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ {الكهف: 25}، حيث قال: " قرأ حمزة والكسائي بإضافة "مائة" إلى (سنين) ولم يضف الباقون، ونوّنوا (مائة)، وحُجَّة من أضاف أنّه أجرى الإضافة إلى الجمع كالإضافة إلى الواحد، في قولك: ثلاث مائة درهم وثلاثة مائة سنة، وحَسُنَ ذلك؛ لأنّ الواحد في هذا الباب إذا أضيف إليه بمعنى الجمع، فحملا الكلام على المعنى، وهو الأصل، ولكنَّه يبعد لقلة استعماله، فهو أصل قد رُفض استعماله وقد منعه المبرِّد ولم يجز "[1].

وفي قراءة حمزة والكسائي حُسنٌ، لأنّهما جاءا بالقراءة على الأصل، ونعلم أنّ الأصل هو المرجعيّة والأساس الذي نحتكم إليه، ونعوّل عليه عند الإلتباس، إلّا أنّ اللُّغويين رفضوا هذه القراءة لقلَّة الاستعمال، ولا ندري كيف حكموا على قراءة عالمين جليلين جاءت على الأصل بالرّفض؟! وما كان ذلك إلا لقلّة الاستعمال.

وفي موطن آخر يشير القيسي إلى حكم (البعيد) في تعقيبه على قراءة ابن عامر، حيث يقول: " وقوله : ﴿وَكُلاًّ وَعَدَ اللّهُ الْحُسْنَى﴾ {النساء: 95}، قرأه ابن عامر (وكلٌّ) بالرفع، وقرأ الباقون بالنَّصب، وحُجَّة من رفع أنّه لمّا تقدّم الاسم على الفعل رُفع بالابتداء وقدّر مع الفعل (هاء) محذوفة اشتغل الفعل بها، وتعدّى إليها ... وهذه القراءة فيها بُعد لحذف الهاء من غير صلة ولا صفة"[2].

فجاء حكم البعيد نظراً لبُعد القراءة عن القوانين اللُّغويَّة التي وضعها النُّحاة، وبُعدها كذلك عن الاستعمال، فما قلّ استعماله بَعُدَ في نظر اللُّغويين، وإن وافق القياس وجاءت به العرب في كلامها، وقد ينطلق المفهوم اللُّغوي لـ(حكم البعيد) من منطلق بُعد المعنى الذي تؤول إليه القراءة.

والبعد حكم لغويٌّ من منطلقات القياس النَّحويّ، فهو وصف لبعد المسافة ما بين الاستعمال والقياس النَّحويّ، وربما يكون له وجهٌ غير شائع، أو قل غير مشهور في الاستعمال والقياس.

([1]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 58 .

([2]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 307.

الفصلُ الثَّالثُ

أحكامُ التَّقويم الرَّدِّ القطعيَّة

ردّ عدد من علماء اللُّغة بعض أوجه القراءات القرآنيَّة، ظنَّاً منهم أنَّها تخالف اللُّغة، أو لأنَّها تخالف المشهور من مذهبهم، خاصَّةً أنَّهم وضعوا قواعدهم على الكثير، يقول عمرو بن العلاء: " أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغات"[1]، وإلى مثل هذا يذهب الغلاييني، فيقول: "إنّ ما خالف السماع والقياس فهو مرفوض لا يعوَّل عليه؛ لأنّه غلط، ولو جاء عن أقحاح العرب، فإنَّ النَّادر لا يعبأ به، ولا يُلتفت إليه"[2]. ولم يلتفتوا إلى القليل أو النَّادر، وكأنّه ليس من لغة العرب، ولم تتكلّم به، والحقّ أنّ المردود جزء من ثروة اللُّغة، ولا موضع للخلاف فيه في كونه من كلام العرب الاقحاح ممّن يحتجُّ بكلامهم، وخير دليل على هذا وروده في القرآن الكريم، وكلام العرب نظماً ونثراً، فلو كان مذموماً لما ورد في المصحف الشَّريف، ولم يرد على ألسنة كبار

الشُّعراء، وما دام الأمر كذلك فلا يمكن إنكاره، ولا مسوّغ لرفضه، وليس للنُّحاة ردّ الشَّواهد الثَّابتة عن العرب الأوائل؛ لقلَّتها أو عدم موافقتها قواعدهم، فاستقراؤهم للُّغة ناقص، استناداً إلى رواية أبي عمرو بن العلاء بأنّ :" ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافراً، لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير"[1]، وعلى هذا ينبغي أخذ كلّ ما

([1]) أنيس، من أسرار اللغة، ص: 11.

([2]) الغلاييني، مصطفى، نظرات في اللغة والأدب، بيروت، مطبعة طبارة، 1927م، ص:196.

سُمِعَ عن العرب، ولا يجوز ردّ القليل؛ لأنّه قد يكون كثيراً في بيئاتٍ أخرى لم يسمع بها النُّحاة، ولم يصلوا إليها: " فما قلّ استعماله في هذا الحيّ قد يكون كثير الاستعمال في حي غيره، وما كان معيباً النُّطق به هاهنا لا يكون كذلك هناك... وذلك من خصائص اللُّغة ومزايا لهجاتها في طرائق النُّطق، وكيفيَّة أحكامه، ولو لم يكن الأمر كذلك لما ظلَّت تلك الألفاظ تتردّد في لسان قبائلها، دائرة بين أهلها، بل لماتت مع الأيَّام"[2].

ويشير أحد الباحثين المحدثين إلى أنّ لغة العرب مطلقة، لا يمكن أن تُقيّد بقانون، لأنّها جاءت بالفطرة للتَّعبير عن حاجاتهم، من دون تكلّف منهم، كما أنّها سبقت قواعدهم المصنوعة بقرون طويلة: " والحقّ أنّ اللُّغة عندهم طبيعة، وأنّهم ظلّوا على هذا قروناً قبل أن تظهر القواعد والأصول اللُّغوية، لاحقة للكلام لا سابقة عليه، فلا يصحّ أن تتحكم تلك القوانين بذلك الكلام، ومما يجب أن يلتفت إليه أنَّ ما أشار إليه اليازجيُّ من(الأحكام الموضوعة)، أو(القوانين الصِّناعيَّة) ليست ضابطة مستقصية، ولا جامعة مانعة؛ لأنّ كلام العرب واسعٌ سعة تستعصي على الإحاطة، وتأبى على الضبط، ففيه ما يخضع للقاعدة، وفيه ما لا يخضع، وفيه ما وصلت إليه يد الرِّواة وفيه ما لم تصل، لذا كان الحكم على بعض كلام العرب في عصور الفصاحة مفتقراً إلى ملاحظة الواقع اللُّغويّ نفسه، مهدراً جزءاً منه بدعوى مخالفة الأحكام"[3].

([1]) ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 386.

([2]) حمادي، محمد ضاري،الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية، ص: 82، 83، نقلا عن حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1978م،ص:195.

([3]) حمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص: 210 .

وعلى هذا لا ينبغي للنُّحاة تخطئة الأعراب الأوائل؛ لأنّهم مصدر اللُّغة، فتكلّموا بها على السَّليقة والفطرة، ثمّ على ذلك وضعوا قواعدهم، "وليس لأحد أن يخطّئ الأعراب أهل اللُّغة، لأنّهم يتكلمون على السَّليقة والفطرة، على ما أقرّ لهم به النُّحاة، فإن أصابوا في نطقهم قياساً في ذلك فخير، وإن لم يصيبوا فكذلك، ولئن جاز أن نمنع قوماً بعد عصور اللُّغة من الجري على لغات العرب المختلفة وإلزامهم اختيار القياس إيثاراً للأشهر، لقد كان من الغلو والشَّطط أن نمنع العرب أنفسهم أن ينطقوا بما جبلوا عليه، فما كانوا يعلمون أنّ قوماً سيأتون بعدهم يعلمونهم لسانهم، ويرمونهم بالخطأ والانحراف!!!"[1].

ولم تشمل قواعد النُّحاة الموضوعة كلَّ المسموع عن العرب، فلم يكن الاستقراء تامًّاً، ولهذا نجدهم يردّون القراءات المرويّة عن أفصح العرب، ولا يأبهون لتخطئة قارئٍ كحمزة أو الكسائيّ أو أبي عمرو بن العلاء وغيرهم، يقول إبراهيم أنيس: "فالنُّحاة القدماء قد سمعوا شيئاً.... واستنبطوا قواعده قبل أن يتمّ لهم الاستقراء ... ثمّ خرجوا على النَّاس بقواعد إعرابيَّة فرضوها عليهم فرضاً"[2]، ولهذه الأسباب كثُرت أحكام الرّدِّ، وتنوَّعت في أشكالها ومصطلحاتها، كاللَّحن والخطأ والغلط والوهم والمحال، ولم يجز، ولم يستقيم، وليس بالوجه، وما جرى مجراها.

ويرى بعض الباحثين أنّ اللُّغة بطبيعتها تتفلّت من القيود التي وُضِعت لها، وتتمرّد على كلِّ القواعد والقوانين، لتسير في طريقها للارتقاء، وما يسمونه باللَّحن أو الخطأ أو الغلط ما هو إلّا مظهر من مظاهر التَّطوُّر اللُّغويّ، يقول علي عبد الواحد وافي:" فليس في قدرة الأفراد أن يقفوا تطوُّر لغة ما، أو يجعلوها تجمد على وضع خاص، أو يسيروا بها في سبيل غير السَّبيل التي رسمتها لها سنن التَّطوّر الطّبيعيّ، فمهما أجادوا في وضع معجماتها، وتحديد ألفاظها ومدلولاتها، وضبط أصواتها وقواعدها، ومهما أجهدوا أنفسهم إتقان تعليمها للأطفال قراءة وكتابةً ونطقاً، وفي وضع طرق ثابتة سليمة يسير عليها المعلِّمون بهذا الصَّدد، ومهما بذلوا من قوة في محاربة ما يطرأ عليها من لحن وخطأ،

([1]) حمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص: 211.

([2]) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص: 229.

وتحريف فإنّها لا تلبث أن تحطّم هذه الأغلال، وتفلّت من هذه القيود، وتسير في السَّبيل التي تريدها على السَّير فيها سنن التَّطوُّر والإرتقاء الطَّبيعيين" [1].

1.3 اللَّحنُ وما يجري مجراه

يقول الزَّمخشريُّ : " لحن في كلامه إذا مال به عن الإعراب إلى الخطأ "[2]، إذ يعني: "ترك الصَّواب في القراءة ... والخطأ في الكلام"[3]، وجاء في مختار الصَّحاح أنّ اللَّحن هو: "الخطأ في الإعراب، وبابه قطع، ويقال : فلان لحّان ولحّانة أيضاً أي يخطئ، والتَّلحين التَّخطئة"[4]، وقيل إنّ: " اللَّحن في الكلام أقبح من التّفتيق في الثَّوب، والجدري في الوجه"[5].

وفي الاصطلاح يعني: العدول عن الصَّواب، والميل إلى ما يخالف القاعدة اللُّغويَّة التي وضعها النُّحاة وكثرت التَّعريفات الاصطلاحيّة لهذا المصطلح، وقيل هو : "الميل عن جهة الاستقامة، يقال : لحن فلان في كلامه إذا مال عن صحيح المنطق"[6].

وقيل إنّه :" خللٌ يطرأ على الألفاظ فيُخلُّ وهو جليّ وخفيّ، والجلي يخلُّ إخلالاً ظاهراً يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم وهو الخطأ في الإعراب"[7]، وقيل هو:"الخطأ النَّحوي الذي يقع فيه الإنسان أثناء الكلام أو القراءة، ويكون ذلك في

([1]) وافي، علي عبد الواحد، اللغة والمجتمع، القاهرة، 1946، ص: 78.

([2]) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، (ت:538هـ)، أساس البلاغة، مطبعة دار الكتب والوثائق، مصر، 1972م، (لحن).

([3]) ابن منظور لسان العرب، ج5، ص: 487 مادة : (لحن).

([4]) الرازي، مختار الصحاح، ص: 321، باب لحن.

([5]) ابن عبد ربّه، العقد الفريد، تحقيق: أحمد أمين وآخرين، القاهرة، 1948م، ج2، ص: 478 .

([6]) الحضيان، أحمد محمود عبد السميع، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2001م، ص: 165.

([7]) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص: 94.

الإعراب أو في ترتيب كلمات الجملة ترتيباً يخالف قواعد اللُّغة وقد يكون اللحن أيضاً في نطق الألفاظ"[1].

ويقول رمضان عبد التّواب في حدّ اللَّحن: " هو مخالفة العربيَّة الفصحى في الأصوات أو في الصِّيغ، أو في تراكيب الجملة، وحركات الإعراب، أو في دلالة الألفاظ، وهذا هو ما كان يعنيه كلّ من ألّف في لحن العامّة من القدامى والمحدثين"[2].

ويقرّر أحمد بن فارس بأن استعمال لفظ (اللحن) بمعنى (الخطأ) هو: " من الكلام المولّد؛ لأنّ اللَّحن محدث لم يكن في عربيَّة الذين تكلّموا بطباعهم السَّليمة"[3].

ويشير يوهان فك إلى ذلك، بقوله: "وأغلب الظّنّ أنّه استعمل لأوَّل مرة بهذا المعنى عندما تنبّه العرب بعد اختلاطهم بالأعاجم إلى فرق ما بين التّعبير الصَّحيح والتّعبير الملحون"[4].

ولم يلتفت النُّحاة إلى مسألة اللَّحن إلّا حين اختلط العرب بغيرهم من أهل البلاد المفتوحة من الأعاجم، ولذا فإنّ استعمال لفظة (لحن) بمعنى الخطأ في اللُّغة جاء متأخراً، وذلك لأنّه لم يكن شائعاً في ألسنتهم، ولم تكن ثمّةَ حاجة إلى ظهور هذا الحكم، إلّا بعد اختلاط العرب بغيرهم، قال أبو بكر الزَّبيديّ:"ولم تزل العرب في جاهليتها، وصدر إسلامها تبرع في نطقها بالسّجيّة، وتتكلّم بالسّليقة، حتى فُتحت المدائن، ومُصِّرت الأمصار، ودُوِّنت الدَّواوين، فاختلط العربيّ بالنَّبطيّ، والتقى الحجازيُّ بالفارسيّ، ودخلت الدِّين أخلاط الأمم

([1]) مجدي وهبة، وكامل المهندس، معجم مصطلحات العربية في اللغة والأدب، لبنان، 1979م، مادة: لحن.

([2]) عبد التّواب، رمضان، لحن العامّة والتطوّر اللغوي، دار المعارف، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 1967م، ص: 9.

([3]) ابن فارس، أحمد بن الحسين، مقاييس اللغة، بيروت، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م، ج5، ص: 239.

([4]) فك، يوهان، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة وتعليق: رمضان عبد التّواب، مصر، مكتبة الخانجي، (د.ط)، 1980م، ص: 254، وانظر: عبد التواب، رمضان، لحن العامّة والتّطور اللغوي،، ص: 15.

وسواقط البلدان، فوقع الخلل في الكلام، وبدأ اللَّحن في ألسنة العوامّ"[1]. فلمّا شاع وفشا بأخَرة من انتشار الإسلام برزت الحاجة إلى تأصيله[2].

واستعمل النُّحاة حكم اللَّحن لتصحيح اللُّغة، وما يطرأ على قواعدها من انحراف، ومخالفة لأوجه الصَّواب، فورد ذلك في توجيه القراءات القرآنيَّة، ومن ذلك قولهم: "وقال سيبويه وهو لحنٌ"[3]، و"فهو لحنٌ فاحشٌ"[4]، وذلك لحن لا وجهَ له"[5]، " ومن همز الياء فقد لحن"[6]، " وهذا يكاد أن يكون لحناً"[7]، و"ذلك لحنٌ"[8]، " وهي لحنٌ لا يجوز"[9]، و"الهمز لحنٌ لا يجوز"[10]، و"هو لحنٌ لا تجوز القراءة به" [11]، وقال الجرجانيُّ في حديثه عن القراءات الشَّاذَّة : "وذلك عندهم لحنٌ وجارٍ مجرى الغلط المردود البتَّة"[12].

فكلُّ هذه العبارات تشير إلى وجود حكم اللَّحن في القراءات، وبهذا يُعدّ اللَّحن حكماً تقويميَّاً يقاس به جيد الكلام من رديئه، ويسهم في تحصين اللُّغة من الزَّلل، والحفاظ على سلامة قواعدها بوجهٍ عام، والقراءات القرآنيَّة على وجه الخصوص.

وقد استعمل حكم اللَّحن في حديث الأخفش علي بن سليمان (ت315هـ) والنَّحَّاس في تعقيبهما على قراءة الكسائي لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ

([1]) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسين عبدالله، لحن العامة، تحقيق: رمضان عبد التّواب، مصر، ط1، 1964م، ص: 34.

([2]) أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة، كمال بشر، مكتبة الشباب، مصر، (د.ط)،(د.ت)، ص: 157، 160.

([3]) أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص: 246 وما بعدها.

([4]) المبرِّد، المقتضب، ج4، ص: 105.

([5]) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص:443.

([6]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 167.

([7]) ابن جني، المحتسب، ج2، ص: 80.

([8]) القيسي، الكشف، ج2، 240.

([9]) النحاس، إعراب القرآن، ج3، ص: 422 .

([10]) النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص: 600.

([11]) النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص: 430.

([12]) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص: 531.

خَالِدِينَ فِيهَا﴾ {هود : 108}، بضمّ سين (سُعدوا) وبنائه إلى المجهول قال النَّحَّاس: " رأيت علي بن سليمان يتعجّب من قراءة الكسائيّ (سُعدوا) مع علمه بالعربيَّة، إذ كان هذا لحناً لا يجوز؛ لأنّه إنّما يقال سَعِدَ فلان وأسعده الله جلّ وعزّ، فأسعد مثل أمرض، وإنّما احتجَّ الكسائيُّ بقولهم: مسعود، ولا حجَّةَ له فيه؛ لأنّه يقال : مكان مسعود فيه، ثمّ يحذف فيه ويسمَّي به"[1].

ويُعدُّ أبو نصر القشيري(514هـ) من أشدّ المدافعين عن القراءات الموصوفة باللَّحن أو الغلط أو الخطأ، فقد ذهب إلى أنّ ما يثبت بالتَّواتر عن النَّبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لا يجوز أن يقال فيه خطأ، أو قبيح، أو رديء، وإنّما هو في القرآن فصيح، وفيه ما هو أفصح منه، ولا يستبعد ـ عنده ـ أنّ يكون قصد هؤلاء أنّ غير هذا الذي قرأ به حمزة أفصح[2].

ولحنّ أغلب النُّحاة قراءة الكسائيّ (أئمَّة)[3]، بتحقيق الهمزتين، في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً﴾ {السجدة:24}، فجمع بين همزتين في كلمة واحدة، وهذا لا يجوز البتة ـ في رأيهم ـ إلا بتحقيق واحدة منهما، قال سيبويه: " فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحقّقا"[4]، وهذا نابع من ثقل التَّتابع؛ " لأنّهم يستثقلون التّضعيف غاية الاستثقال، إذ على اللِّسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه، ولهذا الثّقل لم يصوغوا من الأسماء، ولا الأفعال رباعيّاً أو خماسيّاً فيه حرفان أصليان متماثلان متصلان، لثقل البناءين، وثقل التقاء المثلين ولا سيما مع أصالتهما، فلا ترى رباعيًّاً من الأسماء والأفعال، ولا خماسيًّاً من الأسماء فيه حرفان كذلك، إلّا وأحدهما زائد"[5]. ووصف ابن جني هذه القراءة بالشُّذوذ، فقال:"ومن شاذ الهمز عندنا قراءة

([1]) النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص: 112.

([2]) أبو شامة الدمشقي، عبد الرحمن بن إسماعيل، إبراز المعاني من حروف الأماني، في القراءات السبع، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ص: 550.

([3]) ابن الجزري، النشر، ج1، ص: 379.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 549.

([5]) الأستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص: 238.

الكسائيّ (أئمَّة) بالتَّحقيق فيهما، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة، إلّا أن تكونا عينين نحو: سئّال وسئّار وجئّار..."[1]، وزعم النَّحَّاس أنّ قراءة الكسائيّ: " لحن عند جميع النَّحويين"[2]، ويفسّر الزجاج لنا الأصل اللغوي للفظة (أئمة) بقوله: " الأصل في اللُّغة: أَأْمِمَة؛ لأنّه جمع إمام، مثل مِثال وأمثلة، ولكن الميمين لما اجتمعتا أُدغِمت الأولى في الثَّانية وأُلقيت حركتها على الهمزة، فصارت أئمَّة، فأبدل النَّحويون من الهمزة ياء"[3].

والحقّ أنّ الجمع بين همزتين، من كلام العرب، وإن كان ذلك قليلاً، يقول سيبويه: " وزعموا أنَّ ابن أبي إسحاق كان يحقّق الهمزتين، وأناس معه، وقد تكلّم به بعض العرب، وهو رديء"[4]. وأشار بعضهم إلى أنّه من لغة قيس[5].

وذهب أحد المستشرقين إلى أنّ: " كلّ اللَّهجات باستثناء تميم خفّفت الهمزة الثَّانية من همزتين منفصلتين بحركة قصيرة فقط، ولا يتمّ تطويل تلك الحركة إلّا إذا جاءت الهمزة مباشرة مثل صوت صامت... وإنّ وجهات نظر النُّحاة تظلّ مختلفة، فأئمّة جمع إمام، رفضها سيبويه مؤثراً أيمّة، ولكن القرّاء الكوفيين تبنّوها، ولم تُخفّف الهمزة في مثل هذه الحالات"[6].

وفي قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ {التوبة: 12}، فقد قرأ الحرميان وأبو عمرو (أيمّة)، بهمزة وياء مكسورة[7]. وهذه القراءة تمثّل الفرار من تتابع المتماثلين لما فيهما من ثقل، وهذا ما نصّ عليه النُّحاة ـ كما رأينا ـ وقد بالغ الزَّمخشريُّ بالطَّعن على هذه

([1]) ابن جني، الخصائص، ج3، ص: 143.

([2]) النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص: 615.

([3]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 480، 481.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج4، ص:443.

([5]) الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص: 526.

([6]) تشيم رابين، اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ص: 254، 255.

([7]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 312، الفارسي، الحجة، ج1، ص: 172 .

القراءة، ووصفها باللَّحن، قائلاً: "وأمّا التَّصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرّح بها فهو لاحن محرّف"[1].

ولا يجوز هنا تلحين الحرميَّين وأبي عمرو بن العلاء، وهم من القرّاء السَّبعة، وقراءاتهم مرويّة عن الرَّسول ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وأبو عمرو بن العلاء من أئمَّة اللُّغة، وأعلم النَّاس بالعربيَّة، وقال سفيان بن عُيينة: "رأيت رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلَّم ـ في المنام فقلت له: يا رسول الله قد اختلفت القراءات عليّ فبقراءة من تأمرني، فقال: اقرأ بقراءة أبي عمرو بن العلاء"[2]، وعُرف عن عاصم أنّه "جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد"[3].

ويمكن تفسير هذه القراءة تفسيراً صوتيَّاً محضاً، فالذي حدث في هذه القراءة مخالفة صوتيّة بين الهمزتين بحذف الثَّانية دون حركتها، فتتابعت حركتان، حركة الهمزة الأولى وهي الفتحة، وحركة الهمزة الثانية، وهي الكسرة، فتشكَّل بذلك ما يعرف في الدَّرس الصَّوتيّ الحديث بـ(hiatus)، أي التقاء حركتين، وهذا لا يجوز في العربيَّة البتّة، قال بركلمان: " من غير الممكن في اللُّغات السَّاميَّة التقاء حركتين التقاءً مباشراً، وبهذا جاءت صيغة(أيمّة)"[4]، وتفسَّر بأن حدث انزلاق حركي بين الفتحة والكسرة بعد حذف إحدى الهمزتين، فأصل الكلمة: أَئِمَّةٌ

(>a>immatun) ثمّ أصبحت: أَ ـِ مّةٌ (>a-immatun) بعد حذف الهمزة الثانية وإبقاء حركتها، فالتقت حركتان (a+i)، فحصل انزلاق حركي بين الفتحة والكسرة فنشأت الياء(y)، فأصبحت الصّيغة على النَّحو التالي: (>aymmatun)، فالهمزة السّاقطة كانت تمنع من التقاء الحركتين.

([1]) الزمخشري، الكشاف، ج2، ص: 177.

([2]) القاضي، عبد الفتاح، 1998، تاريخ القرّاء العشرة ورواتهم، المكتبة الأزهرية للتراث، ص: 28.

([3]) ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القرّاء، تحقيق: برجشتراسر، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1980م، ج1، ص: 346.

([4]) بروكلمان، كارل، (1977)، فقه اللغات السّاميّة، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض، السعودية، ص: 42.

فهذه القراءة جاءت لتوضّح لنا كراهية الجمع بين همزتين في كلمة واحدة في العربيَّة.

ونسب بعض اللُّغويين اللَّحن إلى قراءة حمزة والأعمش لقوله تعالى:﴿مَّا أَنَاْ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾ {إبراهيم: 22}، بخفض الياء[1]، فقال الأخفش: "وهذا لحنٌ لم نسمع به من أحد من العرب ولا أهل النَّحو")[2]، وعلّق الزَّجَّاج على القراءة، بقوله: " هذه القراءة عند جميع النَّحويين رديئة ومرذولة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف"[3]، وجاء في إبراز المعاني: "وقد كان في القرّاء من يجعله لحناً"[4].

وردّ الأزهريُّقراءة حمزة هذه، مشيراً إلى آراء من سبقوه، جامعاً إيَّاها في صعيدٍ واحد يقول: " قراءة حمزة غير جيدة عند جميع النَّحويين، قال أهل البصرة: قراءته غير جيدة، وقال الفرّاء: لا وجه لقراءته إلا وجه ضعيف، وأنشد قول الأغلب:

قالَ لَها:هل لكِ يا تافيِّ

يعني : فيَّ، يعني يا هذه

قالت لَهُ: ما أنت بالمرضِيِّ

وقال الزَّجَّاج: مثل هذا الشعر لا يحتجّ به، وعملُ مثله سهل فلا يحتجُّ به في كتاب الله. قال: وجميع النَّحويين يقولون إنّ ياء الإضافة إذا لم يكن قبلها ساكن حُرّكت إلى الفتح، تقول: هذا غُلامِيَ قد جاء. قال: ويجوز إسكان الياء لثقل الياء التي قبلها كسرة، فإذا كان قبل الياء ساكن حُرِّكت إلى الفتح لا غير، لأنّ أصلها أن تُحرّك ولا ساكن قبلها، وإذا كان قبلها ساكن صارت حركتها لازمة لالتقاء الساكنين. فالياء الأولى من (مُصرخيّ) ومن (فيّ) ساكنة، فأدغم، والقرّاء يجمعون على فتح الياء غير حمزة والأعمش، ولا يجوز عندي غير ما اجتمع عليه القرّاء، ولا أرى أن يُقرأ هذا الحرف

([1]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 362، القيسي، الكشف، ج2، ص: 26، أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص:420.

([2]) الاخفش، معاني القرآن، 2، 375.

([3]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 262.

([4]) أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني من حروف الأماني، ص:550 .

بقراءة حمزة. وقد روى إسحاق بن منصور عن حمزة فتح الياء في (مصرخيَّ) كما قرأ سائر القرّاء، فكأنّه وقف على أنّ الكسر لحنٌ فرجع عنه"[1].

وذهب أبو جعفر النّحَّاس إلى ردّ القراءة، وأنّها شاذّة ما دام النُّحاة قد أجمعوا على ردّها، فقال: "هذا بإجماعٍ لا يجوز.... ولا ينبغي أن يحمل كتاب الله على الشُّذوذ"[2].

والحقيقة أنّ النُّحاة لم يجمعوا على ردّها، بل سخّر الله من يدافع عنها، فوجدوا لها وجهاً في العربيَّة، فهذا الأزهريُّ يقول في شرح التَّصريح: " في أحكام المضاف للياء الدّالة على المتكلّم يجب كسر آخره، أي المضاف لمناسبة الياء سواء أكان صحيحاً أم شبيهاً بالصحيح، واختلف في أيُّهما أصل فقيل الفتح وقيل الإسكان، والكسر مطّرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكَّر السَّالم وعليه قراءة حمزة"[3].

وذهب أبو علي إلى أنّ : (وجه ذلك من القياس أنّ الياء ليست تخلو من أن تكون في موضع النَّصب أو الجرِّ، فالياء في النَّصب والجرّ كالهاء فيهما، وكالكاف في أكرمتك، وهذا لك فكما أنّ الهاء قد لحقت الزِّيادة في (هذاكهو)، وأُلحقت أيضاً الكاف الزِّيادة في قول من قال : (أعطيتكاه، وأعطيتكيه)، فيما حكاه سيبويه، وهما أختا الياء، كذلك ألحقوا الياء لزيادة في المدّ...

وزعم أبو الحسن أنها لغة فكما حذفت الزِّيادة من الكاف، في قول من قال (أعطيتكه أعطيتكِه) كذلك حذفت الياء اللَّاحقة للياء، وبالجملة حذفت الزِّيادة من الياء كما حذفت من أختيها، وأقرّت الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة فبقيت الياء على ما كانت عليها من الكسرة ... فإذا كانت هذه الكسرة في الياء صحيحة على هذه اللُّغة، وإن كان غيرها أفشى منها وعضده من القياس لم يجز لقائل أن يقول: إنّ القراءة بذلك لحن لاستفاضة ذلك في السَّماع والقياس"[4].

([1]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 62، 63 .

([2]) النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص: 386.

([3]) الأزهري، شرح التصريح، ج2، ص: 60.

([4]) الطبرسي، مجمع البيان في علوم القرآن، ج2، ص:211 .

ونفى الأنباري قراءة الكسر أن تكون رديئة، فقال: " وأمّا الكسر فقد قال النحويون إنّه رديء في القياس، وليس كذلك؛ لأنَّ الأصل في التقاء السَّاكنين، الكسر، وإنّما يكسر (استثقال الكسرة على الياء، فعدلوا إلى الفتح، إلا أنّه عُدِلَ هاهنا إلى الأصل، وهو الكسر ليكون مطابقاً لكسرة همزة(إنّي كفرت بما اشركتمونِ)؛ لأنَّه أراد الوصل دون الوقف، فلما أراد هذا المعنى، كان كسر الياء أولى على هذا من فتحها"[1].

ومن الذين دافعوا عن قراءة حمزة، مكي بن أبي طالب القيسيّ، وفسّر هذه الظَّاهرة بقوله: "قرأ حمزة بكسر الياء، كأنّه قدّر الزِّيادة على الياءين كما زيدت الياء في الهاء في (به)، وذلك هو الأصل، ولكنَّه مرفوضٌ غير مستعمل ؛ لثقل الياءين والكسر قبلهما، والكسر بينهما، فلمّا قدّر الياء مزيدة على الياء التي للإضافة، حذفها استخفافاً؛ لاجتماع ياءين وكسرتين، إحداهما على ياء الإضافة، فلمّا حذفت الياء المزيدة بقيت الكسرة تدلّ عليها، كما تحذف الياء في (عليه وبه) وتبقى الكسرة تدلّ عليها، وكما تحذف الياء في (يا غلامي)؛ لأنّ الكسرة تدلّ على الياء المحذوفة، فهذه القراءة جارية على ما كان يجب في الأصل لكنه أمرٌ لا يستعمل إلا في شعر، وقد عدّ بعض الناس هذه القراءة لحناً وليست بلحن إنّما هي مستعملة، وقد قال قطرب : إنّها لغة في بني يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياء"[2].

وأورد أبو حيان آراء النُّحاة المشككين في هذه القراءة، وردّ عليهم بقوله:" وما ذهب إليه مَن ذكرنا من النُّحاة لا ينبغي أن يُلتفت إليه.... فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة"[3]، ونهج نهجه ابن الجزريّ في الدِّفاع عنها، حيث قال:" ولا عبرة بقول الزَّمخشريّ وغيره ممّن ضعّفها أو لحّنها، فإنَّها قراءة صحيحة، اجتمعت فيها الأركان الثَّلاثة. وقرأ بها أيضاً يحيى بن وثّاب، وسليمان بن مهران الأعمش، وحمران بن أعين(130هـ) وجماعة من التَّابعين، وقياسها في النَّحو صحيح؛ وذلك أنّ الياء الأولى، وهي ياء الجمع جرت مجرى الصَّحيح لأجل الإدغام، فدخلت عليها

([1]) الأنباري، البيان، ج2، ص: 57 .

([2]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 26.

([3]) أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص: 409.

ساكنة ياء الإضافة، وحُرّكت بالكسر على الأصل في اجتماع السَّاكنين، وهذه اللُّغة باقيةٌ شائعةٌ ذائعةٌ في أفواه أكثر النَّاس إلى اليوم، يقولون: ما فيِّ أفعل كذا..."[1].

وقال القاسم بن معن النَّحويّ: "هي صوابٌ ولا عبرة بقول الزَّمخشريّ وغيره ممّن ضعَّفها أو لحَّنها فإنّها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثَّلاثة" [2]. وقال القشيريّ: "والذي يغني عن هذا أن ما يثبت بالتَّواتر عن النَّبيّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ فلا يجوز أن يقال فيه هو خطأ أو قبيح أو رديء، بل هو في القرآن فصيح وفيه ما هو أفصح منه فلعلّ هؤلاء أرادوا أنَّ غير هذا الذي قرأ به حمزة أفصح"[3].

وبعد هذا العرض لآراء النُّحاة حول صحَّة هذه القراءة وقبولها، فلا عبرة بقول ابن النَّحَّاس: (إنَّ النحاة قد أجمعوا على ردّها)، فأين الإجماع الذي يدّعون؟ والقول الرَّاجح أنّ قراءة حمزة:" متواترة صحيحة، والطَّاعن فيها غالط قاصر، ونفي النَّافي لسماعها لا يدلّ على عدمها، فمن سمعها مقدّم عليه إذ هو مثبت"[4]، فالقراءة سنّة متَّبعة لا يردّها قياس ولا فشوّ لغة، وجائزة لأنَّها صحّت سماعاً كما صحّت قياساً إذ الياء كسرت إتباعاً للكسرة التي بعدها في (بمصرخي إنِّي)، واللِّسان فيها يعمل من موضع واحد ووجه واحد، ففيها الانسجام وتقريب أصوات بعضها من بعض[5]، إذ إنَّها لغة من لغات العرب، وهي لغة بني يربوع، فالكسر عندهم مطَّرد في الياء المضاف إليها جمع المذكَّر السَّالم في حالة الوصل[6]، وحسب الباحث في هذا المقام شهادة سفيان الثَّوري(161هـ) لحمزة بقوله:" ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر"[7].

([1]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص: 299.

([2]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص: 299.

([3]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص: 357.

([4]) الدمياطي، الإتحاف، ج2، ص: 167.

([5]) الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا 1978م، ج1، ص: 188.

([6]) الجندي،اللهجات العربية في التراث،ج1، ص: 187.

([7]) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القرّاء، ج1، ص: 263.

وكذلك ورد حكم اللَّحن في الطّعن على قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ {النساء : 1}، وجاءت قراءة حمزة بالكسر في (الأرحامِ) عطفاً على الضَّمير المجرور في (به)[1].

وهذه القراءة تصطدم مع قاعدة وضعها نحاة البصرة، فلذلك نجدهم قد ثاروا عليها، ورموها باللَّحن والخطأ، وأقاموا النَّكير على قارئها، فهم لا يجوّزون عطف الاسم الظاهر على الضَّمير المجرور إلا بإعادة الخافض؛ لأنّه معه كشيء واحد إلا في ضرورة الشِّعر[2]، فلو أنّ حمزة قرأ: (واتّقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام) لقبلها البصريون، وما دام أن ذلك ورد في الشعر، وقبل به البصريون، فقراءة حمزة أولى بالقبول من أشعار لم يُعرف قائلها[3].

يقول سيبويه عن رأي البصريين في القاعدة التي تجري عليها هذه القراءة: "وممّا يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيدٍ، و(هذا أبوك وعمروٍ) كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً ما في قبله"[4]، وبناءً على هذا فقد عبروا عن ردّ هذه القراءة بأحكامٍ مختلفة منها: اللَّحن والخطأ، والضَّعف والإنكار، وليس بسديد، وما جرى مجراها .

وقد رفض المبرِّد هذه القراءة، وعبر عن ردِّها بقوله :"لو صلَّيت خلف إمام يقرأ (وما أنتم بمصرخيِّ)، و(واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ) لأخذت نعلي ومضيت)[5] .

وذكر الزَّمخشريُّ أنَّ وجه العطف في هذه القراءة ليس بسديد؛ لأن الضَّمير المتَّصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد[1]، وقال أبو جعفر النَّحَّاس: "فأمّا البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحلُّ القراءة به"[2].

([1]) ابن مجاهد، السبعة، 226، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص: 247.

([2]) شرح ابن يعيش، ج3، ص: 79.

([3]) الرازي، التفسير الكبير، ج9، ص: 164.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 381.

([5]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،ج5، ص:2.

وذكر ابن دريد في الجمهرة: " ومن قرأ عند البصريين بالجرّ (والأرحامِ) فقد لحن"[3]، وقال العكبريُّ: " وهذا لا يجوز عند البصريين، وإنّما في الشعر على قبحه"[4]، وذكر ابن خالويه أنّ البصريين أنكروا الخفض في قراءة حمزه، ولحنوا القارئ، وأبطلوا قراءته، وأجازوا مثل ذلك في الشِّعر اضطراراً [5].

وهذا كلّه لا يُلتفت إليه مادامت القراءة مرويّة عن الرَّسول ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فهي سنّة واجب اتّباعها، وحمزة ـ رحمه الله ـ لم يقرأ هذه من نفسه، ولكن أخذ ذلك بل جميع القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش، والإمام ابن أعين، ومحمد بن أبي ليلى، وجعفر بن محمد الصَّادق، ويؤكّد الرازي هذا المعنى بقوله: " والظاهر أنّه، أي حمزة، لم يأتِ بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وذلك يوجب القطع بصحّة هذه اللُّغة، والقياس يتضاءل عند السَّماع لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت، والعجب من هؤلاء النُّحاة أنّهم يستحسنون إثبات هذه اللُّغة ببيتين مجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما كانا من أكابر علماء السَّلف في علم القرآن"[6].

وبهذا فصناعة القاعدة لا تبطل قراءة صحيحة فـ " الاعتراض باطل؛ لأنّ القراءة إذا ثبتت عن النَّبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فلا مجال للطَّعن فيها"[7]، فكيف يَليق الطَّعن بهذه القراءة، وهي سبعية، قارئها حمزة الذي غلب النَّاس على القراءة و الفرائض، و"لم يقرأ حرفاً من كتاب الله إلا بأثر"[8]، و" إليه المنتهى في الصدق والورع والتقوى، وإليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش، وكان ثقةً كبيراً، إماماً

([1]) الزمخشري، الكشاف، ج1، ص: 493.

([2]) النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص: 390.

([3]) ابن دريد، جمهرة اللغة، ج1، ص: 523.

([4]) العكبري، التِّبيان، ج1، ص: 327.

([5]) ابن خالويه، الحجة، ص: 94.

([6]) الرازي، التفسير الكبير ج9، ص: 164.

([7]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج15، ص: 82.

([8]) ابن الجزري، غاية النّهاية في طبقات القراء، ج1، ص: 263.

حجّة، قيّماً بكتاب الله تعالى، حافظاً للحديث، بصيراً بالفرائض العربيَّة، عابداً خاشعاً قانتاً لله، ثخين الورع عديم النَّظير"[1].

وكان ابن جني يذود عن هذه القراءة، ويدافع عنها، بقوله: " ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشَّناعة والضّعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس ـ يعني المبرّد ـ بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخفّ وألطف"[2].

وقال ابن خالويه : " وإذا كان البصريُّون لم يسمعوا الخفض في مثل هذا ولا عرفوا إضمار الخافض، فقد عرفه غيرهم"[3].

وقال ابن يعيش: " فإنّ أكثر النَّحويين قد ضعّف هذه القراءة نظراً إلى العطف على المضمر المخفوض ... وإذا صحّت الرِّواية لم يكن سبيل إلى ردّها، ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكنيِّ المخفوض:

أحدهما: أن تكون الواو واو القسم، وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها، وجاء التَّنزيل على مقتضى استعمالهم ويكون قوله :(إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) جواب القسم.

والوجه الثَّاني: أن يكون اعتقد أنَّ قبله باء ثانية، حتى كأنَّه قال: (وبالأرحام) ثمَّ حذف الباء لتقدّم ذكرها"[4]، وأضاف قائلاً: " وقد ردّ أبو العبَّاس محمّد بن يزيد هذه القراءة، وقال لا تحلّ القراءة بها، وهذا القول غير مرضٍ من أبي العباس؛ لأنّه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى ردّ نقل الثقة"[5].

وذهب أبو حيان إلى أنَّ تقويم القراءة بحكم اللَّحن غير صحيح، حيث قال: " وما ذهب إليه أهل البصرة وتابعهم فيه الزَّمخشريّ وابن عطيَّة من امتناع العطف على

([1]) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والإعصار، تحقيق: محمد سيد جاد الحقّ،ط1، مطبعة دار التأليف، مصر، 1969م، ج1، ص: 93، وانظر: الحموي، معجم الأدباء، ج10، ص: 292.

([2]) ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 285.

([3]) ابن خالويه، الحجة، ص: 104.

([4]) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص: 78.

([5]) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص: 78.

الضَّمير المجرور إلا بإعادة الجارّ ومن اعتلالهم، غير صحيح، بل الصَّحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنّه يجوز"[1].

وقد رجّح ابن مالك جواز مثل هذا العطف، فقال في ألفيته:

وَعَودٌ خافضٌ لَدَى عَطفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفضٍ لازِمَاً قَد جُعِلا

وَلَيسَ عِندِي لَازِماً إذ قد أَتَى في النَّثرِ وَالنَّظمِ الصَّحيحِ مُثبَتَا[2]

ويضيف صاحب المنار: " وقد اعترض النُّحاة البصريُّون على قراءة حمزة في قراءته هذه؛ لأنّ ما ورد قليلاً عن العرب لا يعدُّونه فصيحاً، ولا يجعلونه قاعدة بل يسمُّونه شاذاً، وهذا من اصطلاحاتهم، ومثل هذه اللُّغات التي لم ينقل فيها شواهد كثيرة قد تكون فصيحة، ولكن هؤلاء النُّحاة مفتونون بقواعدهم، وقد نبّه الأستاذ الإمام على خطئهم في تحكيمها في كتاب الله تعالى على أنّه ليس لهم أن يجعلوا قواعدهم حجّة على عربيٍّ ما، وقال هنا إنّ الأرحام إمّا منصوبٌ عطفاً على لفظ الجلالة، وإمّا مجرورٌ عطفاً على الضمير في (به)، وهو جائزٌ بنص هذه الآية على هذه القراءة، وهي متواترة خلافاً لبعضهم، وإنّ المنكرين على حمزة جاهلون بالقراءات ورواياتها، متعصِّبون لمذهب البصريين من النُّحاة، والكوفيُّون يرون مثل هذا العطف فصيحاً، ورجّح مذهبهم هذا بعض أئمَّة البصريين، وأطال بعض العلماء في الانتصار له"[3].

ولا بدّ من وقفة مع قول الرَّاجحي الذي يناقش مسألة النُّحاة والقرّاء، ويفرّق بينهم وبين دقّة منهج كلّ فريق منهم، ويلمّح لجهل النُّحاة باللَّهجات، وعدم معرفتهم بها، وهذا سبب تجريحهم القرّاء وردّ القراءات، حيث قال: " فماذا يكون موقفنا من هذه النصوص؟ هل نوافق سيبويه وأبا علي وأبا الفتح على ما ذهبوا إليه فنجرّح هذه القراءات، أم أنَّنا ينبغي أن نضع في اعتبارنا قضيّة مهمّة، وهي أنّ هؤلاء الثَّلاثة نحاة، وأنّ الآخرين قرّاء، وفرقٌ كبيرٌ بين هؤلاء وأولئك، فالنُّحاة أصحاب تقعيد، وتنظيم وهذه

([1]) أبو حيان،البحر المحيط، ج3، ص: 258.

([2]) ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك، (ت672هـ)، ألفية النحو والصّرف، مطبعة كرم، دمشق، باب العطف، ص: 48.

([3]) رضا، محمد رشيد ،(ت:1354هـ)، تفسير القرآن الحكيم، الشهير بتفسير المنار، الهيئة العامّة المصريّة للكتاب، مصر، 1935م، ج4، ص: 333.

الرِّوايات التي تخرج عن قواعدهم كانت تفاجئهم، فلا يكون منهم إلا تجريحها وإخراجها على التَّوهّم، والقرّاء أصحاب أداء، وَهُم أهل تلقٍ وعرض، فهم ـ من هذه النَّاحية ـ أدقّ من النُّحاة في نقلهم للغة، نحسب أنّ الحقّ في جانب القرّاء، حيث إنّ بحثنا في اللَّهجات يثبت أنّه قد كانت هناك لهجات مستعملة تؤيّد هذه القراءات، ولو كان النُّحاة مهتمين بدراسة اللَّهجات العربيَّة القديمة لما ردّوا هذه القراءات، ولما جرحوا أصحابها.

ولقد كان أصحاب القراءات والمهتمُّون بها يدركون هذا الفرق بين منهجي النَّحو والقراءات، ويرون ـ بحقٍّ ـ أنّ منهجهم أوثق وأصحّ من هذه الأصول والقواعد التي خضع لها النُّحاة، وحاولوا أن يُخضِعوا لها العربيّة"[1].

والتَّجرُّؤ على ردّ مثل هذه القراءة خطير؛ لأنَّ فيه انحيازاً إلى القياس على حساب الاستعمال، فهي ليست قراءة حمزة وحده، فقد قرأ بها كثيرون، منهم الأعمش وابن أبي ليلى وطلحة بن مصرف، وجعفر الصادق، وحمران بن أعين، والأسود بن يزيد بن قيس، وزرّ بن حبش، وعلقمة بن قيس، وزيد بن وهب، ومسروق بن الأجدع[2]، فهؤلاء جميعهم من شيوخ حمزة، وهي بذلك ثابتة عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فمن ردّها فقد ردّ عن الرسول، وهذا مقام خطير محذور لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو[3].

واعترضوا على قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ {الأنعام 137}، حيث قرأ بنصب (أولادهم)، وجرّ (شركائهم)، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وهو أمرٌ منعه البصريُّون وأنكروه، وهو غير جائز عندهم إلا للضَّرورة[4]، ورموا ابن عامر بالجهل، ووصفوا قراءته بالقبح. كما رأينا في بابه ـ ولم يكتفِ بعضهم بهذا الوصف بل ردّ القراءة وأبطلها، يقول الفرّاء في تعليقه على قول الشاعر الذي أنشده أبو الحسن و شاكل قراءة ابن عامر:

([1]) الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ط1، دار المسيرة، عمّان، الأردن.ص: 86.

([2]) ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، ص: 315، 343، ابن الجزري، النشر، ج1، ص: 165.

([3]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج5، ص: 4.

([4]) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج1،ص:343.

فزَجَجتها بمزجّةٍ زجَّ القلوصَ أبي مزاده [1]

قال:" باطل، والصّواب: زجّ القلوصِ أبو مزاده"[2]. وفي ذلك إشارة إلى ردّ القراءة.

وبالغ الزَّمخشريُّ في وصف قراءة ابن عامر، فقال: "وأما قراءة ابن عامر (قتلُ أولادَهم شركائِهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشُّركاء على إضافة القتل إلى الشُّركاء، والفصل بينهما بغير الظَّرف فشيء لو كان في مكان الضَّرورات وهو الشِّعر لكان سمجاً مردوداً كما سمج ورُدّ (زجَ القلوصَ أبي مزاده) فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته"[3].

وخالفهم عدد من الأئمّة، وقالوا بجواز الفصل بين المتضايفين بالمفعول، ومن هؤلاء ابن مالك، وأبو حيان، والسّيوطي، ورشيد رضا وغيرهم. مستدلين على ذلك بهذه القراءة، وهي قراءة ابن عامر، العربيّ الفصيح " أعلى القرّاء العشرة سنداً، وكان إماماً ثقةً فيما أتاه، حافظاً لما رواه، متقناً لما وعاه، عارفاً فهماً، قيّما فيما جاء به، صادقاً فيما نقله، من أفضل المسلمين وخيار التَّابعين، وأجلّة الرَّاوين، لا يُتَّهم في دينه، ولا يُشكُّ في يقينه، ولا يُرتاب في أمانته، ولا يُطعن عليه في روايته، صحيحٌ نقله، فصيحٌ قوله، عليّاً في قدره، مُصيباً في أمره، مشهوراً في عمله، مرجوعاً إلى فهمه، لم يعتدّ فيما ذهب إليه الأثر، ولم يقُل قولاً يخالف فيه الخبر"[4].

وبعد كل هذا كيف يطعن في قراءاته؟ وكفانا أبو حيان وغيره ردّ هذا الزَّعم، مناقشاً مسألة الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، يقول:" وهي مسالة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها ـ متقدموهم ومتأخروهم ـ ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشِّعر، وبعض النَّحويين أجازها، وهو الصَّحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربيّ الصَّريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللَّحن في العرب ولوجودها أيضاً في لسان العرب في

([1]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 176.

([2]) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 81، 82.

([3]) الزمخشري، الكشاف، ج1، ص: 42.

([4]) الذهبي، معرفة القرّاء الكبار، ج1، ص: 82 ـ 86.

عدّة أبيات... ولا التفات إلى قول ابن عطية: (وهذه القراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنّه أضاف الفعل إلى الفاعل، وهو الشُّركاء ثمَّ فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربيَّة لا يجيزون الفصل بالظُّروف في مثل هذا إلا في ضرورة الشِّعر.... فكيف بالمفعول في أفصح كلام)، ولا التفات أيضاً إلى كلام الزَّمخشريّ :(والفصل بينهما بغير الظَّرف فشيء لو كان في مكان الضَّرورات، وهو الشَّعر لكان سمجاً مردوداً كما سمج ورُدّ (زجَ القلوصَ أبي مزاده) فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته)، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجرّ الأولاد والشركاء؛ لأنّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب. وأعجب لعجميّ ضعيف في النَّحو يردّ على عربيٍّ صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرَّجل بالقراء الأئمَّة الذين تخيرتهم هذه الأمّة، لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم، ولا التفات أيضاً لقول أبي عليّ الفارسيّ: (هذا قبيحٌ قليلٌ في الاستعمال، ولو عدل عنها يعني ابن عامر كان أولى؛ لأنَّهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظَّرف في الكلام مع اتِّساعهم في الظَّرف، وإنّما أجازوه في الشِّعر...)، وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في بعض كلام العرب، وهو غلام إن شاء الله أخيك، فالفصل بالمفرد أسهل، وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار"[1].

ويقول الشيخ رشيد رضا: " أنكر القراءة الزَّمخشريُّ، وغلّط ابن عامر لظنّه أنّه استنبطها من كتابة بعض المصاحف، وانتصر لها ابن مالك في الألفية، وشنّعوا على الزَّمخشريّ في إنكارها، وكادوا يكفرونه به، لكن سبقه به إمام المفسرين ابن جرير الطَّبريّ. والقرآن في جميع رواياته الثَّابتة بالتَّواتر حُجّة على كلّ أحد، وقد تكون القراءة فصيحة على لغة القبيلة وردت ببيان عملها، وإن لم تكن فصيحة عند من راعى جمهور النُّحاة لغاتهم في القواعد.

([1]) أبو حيان، البحر المحيط، ج4، ص: 229،230 .

وقد يكون القراءة بغير الشَّائع في الاستعمال وهو ما يسمِّيه النُّحاة شاذّاً لنكتة تجعلها من البلاغة بمكان كإفادة معنى جديد مع منتهى الإيجاز، كما يدلّ عليه معنى هذه القراءة، وكثير من القراءات"[1].

وجاء حكم اللَّحن موصوفاً بالفحش في حديث المبرِّد، حيث قال: " أمّا قراءة أهل المدينة : (هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم) فهو لحن فاحش، وإنّما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علمٌ بالعربيَّة"[2].

ويضيف المبرِّد معلِّلاً رأيه هذا، قائلاً: " وإنّما فسُدَ ؛ لأنّ الأول غير محتاج إلى الثَّاني ألا ترى أنّك تقول: هؤلاء بناتي، فيستغني الكلام"[3].

ونقول ما قاله ابن الجزريّ، بأنّ هذا :"متواتر باليقين، لا يتطرّق الظُّنون ولا الارتياب إلى شيء منه"[4].

واقترن حكم اللَّحن بحكم آخر يعضده في رفض القراءة، ونجد ذلك في قول الزَّجَّاج: " فأمّا من قرأ (فما اسطاعوا) بإدغام التَّاء في الطّاء فلاحن مخطئ، زعم ذلك النَّحويُّون، الخليل ويونس وسيبويه، وجميع من قال بقولهم، وحُجّتهم في ذلك أنّ السِّين ساكنة، فإذا أُدغِمت التَّاء صارت طاء ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين، قال: ومن قال: أطرحُ حركة التَّاء على السِّين، فأقول: (فما أسَطاعوا) فخطأٌ أيضاً، لأنّ سين (استفعل) لم تحرك قطّ"[5].

ومن اللّافت للنَّظر أنّ بعض المحدثين قد عالج مسألة اللَّحن في العربيَّة بطريقة غريبة، تختلف عمّن سبقوه، فأشار إلى أنّ اللَّحن ظاهرة طبيعيَّة في اللُّغة، وهو من مؤشرات تطوّرها ونموّها، ويجب أن يوضع في الاعتبار، ويكون محط اهتمام ونظر، وكأنّه يشير إلى أنّ اللُّغة تتطوّر وتنمو بفعل ما سمّاه القدماء وغيرهم من المحدثين باللَّحن أو الخطأ، يقول رمضان عبد التّواب: " لا يتمّ هذا اللَّحن والخطأ

([1]) محمد رشيد رضا، المنار، ج8، ص: 125.

([2]) المبرّد، المقتضب، ج4، ص: 105.

([3]) المبرد، المقتضب، ج4، ص: 105، 106.

([4]) ابن الجزري، النشر، ج1، ص: 46 .

([5]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،ج3، ص: 312، الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 127.

بطريقة عشوائيَّة، بل يخضع لقوانين التّطوُّر اللُّغويّ"[1]. ثمّ يشير في موقع آخر إلى:" أنّ مهمّة عالم اللُّغة في العصر الحديث ليست هي تقييم اللُّغة والحكم لها أو عليها، بل مهمتة دراسة اللُّغة في ذاتها، ومن أجل ذاتها دراسة وصفيّة، محاولاً تقرير الواقع والكشف عن السِّرِّ الذي يكمن وراء هذا الواقع"[2].

2.3 الخطأ وما يجري مجراه

الخطأ نقيض الصَّواب، وفي المثل :"مع الخواطئ سهمٌ صائبٌ؛ يُضرب للذي يكثر الخطأ، ويأتي بعض الأحيان بالصَّواب، وقال الأمويُّ: المخطئ من أراد الصّواب، فصار إلى غيره، والخاطئ : من تعمّد لما لا ينبغي"[3]. وجاء في لسان العرب: " الخطأ والخَطَاء: ضدَّ الصَّواب، وأخطأ الرّامي الغرض لم يُصبه... والخطأ: ما لم يُتعمّد، والخِطء: ما تُعُمِّدَ "[4].

ويؤكّد هذا المعنى قولهم في الاصطلاح: " أن يقصد بفعله شيئاً، فيصادف غير ما قصد"[5]. ويميِّز أبو هلال العسكريّ بين مصطلحي الخطأ والغلط بقوله: " الخطأ ما كان الصَّواب خلافه، وليس الغلط ما يكون الصواب خلافه"[6].

و الخطأ في القراءات القرآنيَّة يمكن تفسيره بأنّه تصوّر في ذهن القارئ حينما يقرأ القرآن على طريقة معيَّنة، ولكنّه لم يطابق ما ثبت عند النُّحاة .

ونلاحظ أنّ حكم (الخطأ) استعمل كثيراً في توجيه القراءات القرآنيَّة، ومن ذلك قولهم: " هذا خطأٌ"[7]، و" وهو خطأٌ في العربيَّة"[1]، ومن العبارات التي تجري مجرى

([1]) رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، ص: 33.

([2]) رمضان، لحن العامّة والتطور اللغوي، ص: 4.

([3]) الجوهري، الصحاح، ج1، ص: 47، والزبيدي، تاج العروس، ج1، ص: 213(خطأ).

([4]) ابن منظور، لسان العرب، مادة (خطأ)، ج2، ص: 274، والزبيدي، تاج العروس، ج1، ص: 211 (خطأ).

([5]) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص: 3.

([6]) العسكري، الفروق في اللغة، ص: 17.

([7]) الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص: 189.

الخطأ، قولهم: "وليست بجائزة"[2]، و"هذا لا يكون"[3]، و" ولا يستقيم أن يكون هنا مدغماً"[4].

وقد استعمل النُّحاة حكم الخطأ في كثير من توجيهاتهم للقراءات القرآنيَّة، منها قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ﴾ {البقرة : 33}، فقد قرأ (أنبئهِم) بكسر الهاء بعد الهمز[5]، ورفض الفرّاء قراءة ابن عامر بقوله: " إن همزتَ قلت (أنبئهُم) ولم يجز كسر الياء والميم ؛ لأنَّها همزة وليست بياء، فتصير مثل (عليهِم) وإن ألغيت الهمزة فأثبتت الياء أو لم تثبتها جاز رفع (هِمُ) وكسرها على ما وصفت لك في (عليهُم) و (عليهِم)"[6].

وتبعه في ذلك ابن مجاهد، وسار على خطاه، فقال: " ..... عن ابن عامر (أنبئهِم) مهموزة مكسورة الهاء، وهو خطأ في العربية، إنّما يجوز الكسر إذا ترك الهمزة فيكون مثل عليهم وإليهم"[7]، و أنّى لابن عامر الخطأ، وقد: " كان إماماً كبيراً وتابعياً جليلاً وعالماً شهيراً، أمّ المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبد العزيز ـ رضي الله عنه ـ فكان يأتمّ به وهو أمير المؤمنين، وجمع له بين الإمامة والقضاء، ومشيخة الإقراء بدمشق، فأجمع الناس على قراءته بالقبول، وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين"[8].

([1]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 154.

([2]) الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص: 389.

([3]) الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص: 581.

([4]) الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص: 721.

([5]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات القرآنية، ص: 154.

([6]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 26.

([7]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 154..

([8]) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص: 117، الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج1، ص: 23، الزركلي، خير الدّين، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1984م، ج4، ص: 95.

وذكر الزَّجَّاج حكم الخطأ في تعليقه على قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ {النساء :1}، فقد قال: " القراءة الجيّدة نصب (الأرحام). والمعنى : واتقوا الأرحام أن تقطعوها .... فأمّا الجرّ في (الأرحام) فخطأ في العربيَّة لا يجوز إلّا في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً في أمر الدِّين عظيم، لأنَّ النَّبيَّ . صلّى الله عليه وسلّم . قال: لا تحلفوا بآبائكم، فكيف يكون تساءلون به وبالرَّحم على ذا"[1].

ونعت الزَّجَّاج بعض القراءات بالخطأ، وهذا ما نجده في قراءة نافع وابن عامر والأعرج، وزيد بن علي والأعمش، لقوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ﴾ {الأعراف: 10}، حيث قرأوا (معائش) بالهمز[2]، فقال الزَّجَّاج في وصف هذه القراءة : "جميع نحاة البصرة تزعم أنّ همزها خطأ، ولا أعلم لها وجهاً إلا التَّشبيه بصحيفة وصحائف، ولا ينبغي التَّعويل على هذه القراءة"[3].

وقال فيها المازنيّ: "فأمّا قراءة من قرأ من أهل المدينة معائش بالهمز فهي خطأ فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربيَّة، وله أحرف يقرؤها لحناً نحوا من هذا"[4].

وذُكِرَ حكم الخطأ عند القاسم بن محمَّد، في هذه القراءة، حيث قال: "وأمّا قراءة أهل المدينة نافع وغيره (معائش)، فهي خطأ، كما أخطأت العرب في جمع المصيبة، فقالوا مصائب فهمزوا"[5].

وذهب ابن خالويه إلى تخطئة القراءة، فقال: " من همز هذه الياء فقد لحن، وقد روى خارجة عن نافع همزه وهو غلط"[6].

([1]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 2، 3.

([2]) أبو حيان، البحر المحيط، ج4، ص: 271، 272.

([3]) أبو حيان، البحر المحيط، ج4، ص:271.

([4]) ابن جني، المنصف في شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مصر، 1960م، ج1، ص:307، 308.

([5]) دقائق التصريف، ص: 278.

([6]) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص:49.

وخطّأ ابن الأثير هذه القراءة، حيث قال: " وهذه اللَّفظة ممّا لا يجوز همزه بإجماع من علماء العربيَّة.... ولم يعلم نافع الأصل في ذلك فأخذ عليه، وعيب عليه من أجله"[1]، واستبعد أبو البقاء هذه القراءة حين قال: " وهمزها قوم وهو بعيد جداً، ووجهه أنّه شبه الأصلية بالزَّائدة، نحو سفينة وسفائن"[2]. وردّ أبو حيان على قول المازنيّ، بقوله: " قال المازنيّ: أصل هذه القراءة عن نافع، ولم يكن يدري ما العربيّة، وكلام العرب التصحيح في نحو هذا... ولسنا متعبدين بأقوال البصرة، ... فوجب قبول ما نقلوه إلينا، ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا، وأمّا قول المازني أصل هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح؛ لأنّها نقلت عن ابن عامر، وعن الأعرج وزيد بن علي والأعمش، وأمّا قوله إنّ نافعاً لم يكن يدري ما العربية فشهادة على النفي، ولو فرضنا أنّه لا يدري ما العربية وهي هذه الصناعة التي يتوصّل بها إلى التّكلّم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك، إذ هو فصيح متكلّم ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثير من هؤلاء النُّحاة يسيئون الظن بالقرّاء، ولا يجوز لهم ذلك"[3].

ويمكن تفسير هذه القراءة صوتيّاً بأنها جاءت على هذه الشاكله ـ بالهمز ـ للتخلص من الحركات المزدوجة، حيث تسقط شبه الحركة وتلتقي الحركتان بعد ذلك مما يضطر إلى إقحام الهمزة بينهما على النحو التالي :

Ma<āyis	Ma<ā*is	Ma<ā>is
معايِش	معا .. ش	معائِش

ومثل هذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ...﴾ {مريم: 26}، قرأ الجمهور (ترينّ) بياء من غير همز، وقرأ أبو عمرو بن العلاء(تَرئِنّ) بالهمز، وجاءت قراءة أبي عمرو بن العلاء مظهراً من مظاهر تخلص اللُّغة من شبه الحركة في الحركات المزدوجة، إذ إنّ الأصل في قوله تعالى أن يكون بالياء على قراءة الجمهور (ترينّ)،

([1]) القلقشندي، أحمد بن علي،(ت:821)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، شرحه وعلّق عليه وقابل نصوصه: محمّد حسين شمس الدّين، ط1، دار الفكر للطباعة، ط1، 1987م، ج1، ص: 178.

([2]) العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج1، ص: 156 .

([3]) أبو حيان، البحر المحيط، ج4، ص: 271، 272.

حيث انزلقت شبه الحركة بين الحركتين، وهذا نمط شبيه بتلك الأنماط التي حذفت منها الهمزة، ومن ثمّ أقحمت، أو أن تكون ممّا تتشكّل فيه الحركة المزدوجة وهي حركة يتخلَّص منها النَّظام اللُّغويّ عن طريق التَّخلُّص من شبه الحركة، وهنا تلتقي الحركتان (ai) وهذا غير مقبول في اللُّغة، ولهذا يلجأ النَّظام اللُّغويّ إلى إقحام الهمزة بين هاتين الحركتين على النَّحو التَّالي:

tarayinna	tara *inna	tara>inna
تَرَيِنَّ	تَرَـ نَّ	تَرَئِنَّ

وعلى هذا فإنّ قراءة الهمز في (معائش، وترئنّ) جاءت للتَّخلُّص من التقاء الحركتين بعد حذف شبه الحركة من المزدوج الحركي.

وجاء حكم الخطأ صريحاً في حديث الزَّجَّاج، عند تعقيبه على قراءة (نُتَخذ) بصيغة المبني للمجهول[1]، في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء﴾ {الفرقان: 18}، حيث قال: "وهذه القراءة عند أكثر النَّحويين خطأ، وإنّما كانت خطأ؛ لأنّ (من) إنَّما تدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعولاً أوَّل، ولا تدخل على مفعول الحال، تقول: (ما اتخذت من أحدٍ وليَّاً) ولا يجوز (ما اتخذت أحداً من وليٍّ)؛ لأنّ (من) إنما دخلت لأنّها تنفي واحداً في معنى جميع، تقول: ما من أحد قائماً، وما من رجلٍ محباً لما يضره، ولا يجوز ما رجل من محبٍّ ما يضرّه، ولا وجه لهذه القراءة"[2].

وثمّةَ أحكام تجري مجرى الخطأ، وتفضي إلى ردّ القراءة، مثل قولهم: "وليس يعرف هذا الوجه"[3]، " وليس بالوجه"[4]، "وليس هذا بالوجه"[5]، و" لم تكن المضارعة هنا بالوجه"[6]، و"فأمّا اطّراده فلا يستقيم"[1]، و"فليس بمستقيم"[2]، و(لا يجوز)، وهذا

([1]) انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 104.

([2]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 60، 61.

([3]) الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص: 726.

([4]) الفارسي، الحجة، ج1،ص:53.

([5]) الفارسي، الحجة، ج1،ص:370 .

([6]) الفارسي، الحجة، ج1،ص:57.

ما قرّره الزَّجَّاج في قوله: " لا يجوز في القرآن إلّا (ربِّ العالمين الرَّحمنِ الرَّحيمِ)، وإن كان الرَّفع والنَّصب جائزين في الكلام "[3].

ومن هذا ما ردّه أبو عبيدة في قراءة التَّشديد لقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ {الغاشية: 25}، وهي قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع [4]، فقال: "لا وجهَ له"[5]، ويعلّق ابن خالويه على هذا التّوجيه، بقوله: " قلت وجهه أن تجعله مصدر أيّب إيّاباً، مثل كذّب كذّاباً، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾{النبأ: 28} [6]، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا﴾ {القصص: 10}، وردت قراءتان، ويحكم العكبريّ على تلك القراءتين بأنَّ لا وجه لهما، يقول: " ويحكى فيها قراءتان أخريان:

إحداهما: بالقاف عليها نقطتان، وبزاي وغين منقوطتين مفتوحة الزَّاي من غير ألف، والأخرى كذلك إلا أنَّها بعين وراء غير معجمتين، والرَّاء مكسورة، وكلتاهما لم أجد له وجهاً في اللُّغة"[7].

ومن ذلك قراءة الرَّفع في قوله تعالى: ﴿تَوَلَّوْاْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾ {البقرة : 246}، حيث أجمع القرّاء على نصب (قليلاً) فيها، فالاسم هنا وقع مستثنى بإلّا مع وجود المستثنى منه في الكلام، فليس له وجه إلّا النَّصب، حيث قرأ سليمان بن مهران الأعمش، وأُبيّ بن كعب (قليلٌ) بالرَّفع[8]، وذهب الزَّجَّاج بأنّه لا وجه لهذه القراءة، حيث قال: " لا أعرف هذه القراءة، ولا لها عندي وجه؛ لأنّ المصحف على النَّصب، والنَّحو يوجبها؛

([1]) الفارسي، الحجة، ج1، ص: 105.

([2]) الفارسي، الحجة، ج1، ص: 130.

([3]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 7.

([4]) النحاس، إعراب القرآن، ج5، ص: 215، ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 172، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج3، ص: 364.

([5]) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص: 72، 73.

([6]) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص: 72، 73.

([7]) العكبري، إعراب القراءات الشّواذّ، ص: 301، 908.

([8]) ابن خالويه، مختصر في شواذّ القرآن، ص: 15.

لأنّ الاستثناء إذا كان أوّل الكلام إيجاباً، نحو قولك: جاءني القوم إلا زيداً، فليس في زيد المستثنى إلّا النَّصب، والمعنى: تولّوا أستثني قليلاً منهم. وإنّما ذكرت هذه؛ لأنّ بعضهم روى: (فشربوا منه إلا قليلٌ منهم) وهذا عندي مالا وجه له"[1].

والقياس هو نصب الاسم بعد إلّا في الاستثناء الموجب متكامل الأطراف، وما جاء في هذه القراءة هو تمرّد على النظام اللُّغويّ، فقد قرأ الأعمش وأُبيّ بالرَّفع، ولهذا أنكر عليهما النُّحاة القراءة، ويبدو أنّ الذي سوّغ هذا لهما هو حمل هذا الموضع على المعنى، لا على النّص اللّفظي، حيث أُخرِجَ ما بعد (إلّا) من حالة الاستثناء الموجب، إلى الاستثناء المنفي ـ الحصر ـ الذي يُعرب فيه المستثنى حسب موقعه من الجملة، وكأنّ (إلّا) محذوفة.

ومن هذا الباب ما جاء في قوله تعالى : ﴿الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ {الفاتحة:2}، حيث يذكر الزَّجَّاج أنّه: " قد روي عن قوم من العرب :(الحمدَ لله) و(الحمدِ لله)، وهذه لغة من لا يلتفت إليه، ولا يتشاغل بالرِّواية عنه، وإنّما تشاغلنا نحن برواية هذا الحرف؛ لنحذّر النَّاس من أن يستعملوه؛ أو يظنّ جاهل أنَّه يجوز في كتاب الله عزّ وجلّ؛ أو في كلام، ولم يأتِ لهذا نظير في كلام العرب، ولا وجه له"[2]. وأنكر الطَّبريُّ (310هـ) على من قرأ (الحمدَ)، بالنَّصب، فقال: " لو قرأ قارئ ذلك بالنَّصب، لكان عندي محيلاً معناه ومستحقاً العقوبة على قراءته إيّاه كذلك، إذا تعمد قراءته كذلك، وهو عالم بخطئه وفساد تأويله"[3]، وسبق أن فسّرنا هذه القراءة صوتيّاً فيما مضى من هذا البحث، وكان الغرض منها تحقيق الانسجام الصّوتي والخفّة.

وروى أبو عبيد أنَّ أبا جعفر وشيبة ونافعاً في غير رواية ورش، وعاصماً في رواية أبي بكر والمفضل، وأبا عمرو بن العلاء قرأوا (فنِعمّا هي)، بكسر النُّون وتسكين

([1]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 323، 324 .

([2]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 7.

([3]) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج1، ص: 47.

العين وتشديد الميم[1]، في قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ {البقرة: 271}، فقد وجهت انتقادات كثيرة من النُّحاة لهذه القراءة، واتهموا القرَّاء بقلة الضَّبط والدِّراية، وجعلوا القول بالتَّسكين من أوهامهم، قال الزَّجَّاج: "ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا[2]، ولا هذه القراءة عند البصريين النَّحويين جائزة البتَّة؛ لأنَّ فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مدّ أو لين"[3]، ووصف النَّحَّاس التَّسكين بأنَّه من المحال[4].

وقد وصف أبو عليّ الفارسيّ التَّسكين بعدم الاستقامة قائلاً: " من قرأ (فَنِعمّا) بسكون العين من (نِعِمّا) لم يكن قوله مستقيماً عند النَّحويين ؛ لأنَّه جمع بين ساكنين الأوَّل منهما ليس بحرف مد ولين، والتقاء السَّاكنين عندهم إنَّما يجوز إذا كان الحرف الأوَّل منهما لين"[5].

ومن ذلك أيضاً وصف القراءة أنّها ليست بشيء، قال العكبريُّ واصفاً قراءة قوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ {الحجرات: 10}: " يقرأ (أخواتكم) حكاه الأهوازي في الموضّح، وليس بشيء"[6].

وحسبنا أن نردّد ما قاله ابن الجزريّ في النَّشر: "من يزعم أنّ أئمّة القرّاء ينقلون حرف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف، فقد ظنّ بهم ما هم منه مبرَّأون وعنه منزَّهون"[7].

والحقّ إنّ النُّحاة القدماء أطلقوا حكم الخطأ على القراءات التي تحاكي استعمالات لغويّة كان يُعتقد بعدم صحّتها؛ لأنّها خرجت عن سياق الأنظمة اللُّغويّة القياسية، وكانوا يهدفون من توجيه هذا الحكم إلى تصحيح مسار اللُّغة، وتقويم ما

([1]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 353، النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص: 388، أبو حيان، البحر المحيط، ج2، ص: 388.

([2]) يقصد بذلك الحديث:" نعما بالمال الصالح للرجل الصالح".

([3]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 354.

([4]) النحاس، أعراب القرآن،ج 1، ص: 388.

([5]) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج2، ص: 396.

([6]) العكبري، إعراب القراءات الشّواذ، ص: 364.

([7]) ابن الجزري، النشر، ج2، ص: 214.

اعوجّ منها، ومعالجة القراءات القرآنيَّة التي جاءت شاهدة على هذا الميل والانحراف، إلّا أنّ ما عدّه القدماء خطأً كان عند بعض المحدثين مظهراً لتطوّر اللُّغة ونموّها، ويجب أن يوضع في الاعتبار كونه جزءاً من اللُّغة، ويكون محطّ اهتمام العلماء، ولا يجوز للباحث في شأن اللُّغة إغفاله، وينبغي أن يُدرس وفق قوانين التَّطوُّر اللُّغويّ، كالمماثلة الصَّوتيّة، ونظرية السُّهولة والتَّيسير، وظاهرة القلب المكاني، والقياس الخاطئ، وغيرها، يقول رمضان عبد التّواب: " إنّ مهمّة عالم اللُّغة في العصر الحديث ليست هي تقييم اللُّغة، والحكم لها أو عليها، بل مهمته دراسة اللُّغة في ذاتها ومن أجل ذاتها دراسة وصفيّة محاولاً تقرير الواقع، والكشف عن السّرِّ الذي يكمن وراء هذا الواقع"[1].

3.3 **الغلط وما يجري مجراه**

الغلط أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصَّواب فيه، وأن يكون ذلك من غير تعمّد[2]. وقيل: "هو مخالفة اللُّغة العربيَّة الفصحى في الأصوات أو في الصِّيغ أو في تركيب الجملة، وحركات الإعراب أو في دلالة الألفاظ"[3].

واستعمل العلماء عبارات متنوِّعة للدَّلالة عليه، كقولهم: "وهذا غلطٌ قبيحٌ"[4]، و" فهو من غلط تغلطه العرب"[5]، و"إنّما هو غلطٌ"[6]، " وهو غلطٌ لأنَّه نكرةٌ"[7]، و"غَلِطَ كثيرٌ من النَّاس"[8]، " وهي مرفوضةٌ وغلطٌ"[9] .

([1]) عبد التّواب، لحن العامّة والتّطوّر اللغوي، ص: 4.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص: 363.

([3]) عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ص: 9 .

([4]) الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص: 543.

([5]) الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص: 216.

([6]) المبرّد، المقتضب، ج1، ص: 261.

([7]) الزمخشري، الكشاف، ج4، ص: 199.

([8]) أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص: 461.

([9]) ابن جني، المحتسب، ج1، ص: 117.

وقرأ أبو جعفر المدني(ربأت) بالهمز[1]، في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاء اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾ {الحج : 5}، وجعل الفرّاء الهمز ناجماً عن الوهم، وهو وهم غلط، وقد كانت العرب تغلطه؛ لأنَّها قاسته على وضع لغوي آخر قياساً خاطئاً، وصرّح بأنّه مرفوض تماماً في القراءة، حيث قال: " عن أبي جعفر المدني أنّه قرأ (اهتزت وربأت) مهموزة، فإن كان ذهب إلى الربيئة الذي يحرس القوم فهذا مذهب، أي ارتفعت حتى صارت كالموضع للربيئة، فإن لم يكن أراد هذا فهو غلط قد تغلطه العرب، فتقول: حلأت السّويق، ولبأت بالحجِّ، ورثأت الميت.... وهو ممّا يرفض من القراءة"[2].

والفرّاء محقّ في ذلك لأنَّ الهمزة لم تكن من أصل الكلمة، فأصل (ربت) ربا يربو مثل نما ينمو، فمن أين جاءت الهمزة، إنّها بفعل الوهم لا غير، ويضيف في مكانٍ آخر: " وربما غلطت العرب، إذ في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز، سمعت امرأة من طيء تقول: رثأت زوجي بأبيات، ويقولون لبأتُ بالحجِّ، وحلأت السُّويق فيغلطون؛ لأنّ حلأت قد يقال في دف العطاش من الإبل، ولبأت ذهبت إلى اللبأ الذي يؤكل، ورثأت زوجي إلى رثيئة اللبن، وذلك إذا جلبت الحليب على الرائب"[3].

ويؤكّد هذا المعنى قول الخليل: "وحلّيت السَّويقَ، ومن العرب من همزه، فقال: حلأتُ السَّويقَ، وهذا غلط"[4]. وعلّل ابن جني همز ما لا همز فيه بقوله: " وأنا أرى ما ورد عنهم من همز الألف السَّاكنة في نحو هذا إنَّما هو عن تطرق وصنعة، وليس اعتباطاً هكذا من غير مسكة، وذلك أنّه قد ثبت عندنا من عدّة أوجه أنَّ الحركة إذا

([1]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 94، الأصفهاني، المبسوط في القراءات العشر، ص: 305.

([2]) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص: 216.

([3]) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص: 216 .

([4]) الفراهيدي، الخليل بن أحمد،(ت 170هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، ج3، ص:295، (حلو) .

جاورت الحرف الساكن، فكثيراً ما تجريها العرب مجراها فيه، فيصير لجواره إياها كأنّه محرّك بها، فإذا كان كذلك فكأن فتحة باء(باز) إنّما هي في نفس الألف، فالألف في ذلك وعلى هذا التنزيل كأنَّها محركةٌ، وإذا تحركت الألف انقلبت همزة، من ذلك قراءة أيُّوب السّختياني: غير المغضوب عليهم، ولا الضَّألين"[1].

وذكر ابن خالويه: " أنّ أيُّوب السَّختيانيّ سئل: لِمَ همزت ؟ فقال: إنّ المدّة التي مددتموها أنتم لتحجزوا بها بين السَّاكنين هي هذه الهمزة التي همزت"[2].

وذهب شاهين إلى تفسير هذه الظَّاهرة بأنّها لم تكن اعتباطية في أمر اللُّغة، فلم يأتِ بها العرب إلّا لضَّرورة صوتيّة، فهي علامة للنَّبر، يقول:" إنّ وصف الهمز بأنّه مرتجل هو في الحقيقة إشارة إلى وظيفة، لأنّ العربيّ الذي ارتجله إنّما أختار له موقعاً معيناً، خضوعاً لضرورة صوتيّة معيّنة، نرى نحن أنّها النَّبر، على حين وقف القدماء أمامه مكتفين بالحكم بشذوذه ... فسّرها ابن جنّيّ بأنَّ الألف تحركت بحركة السَّاكن قبلها فهمزت. وفسّرها فليش بالهروب من المقطع المديد لكراهية النُّطق بمصوت طويل في مقطع مقفل. ونفسّرها نحن بما سبق أن قررناه من أنّ النَّبر في لسان قبائل البادية يأخذ صورة التَّوتر على حين يأخذ صورة الطّول في لسان غيرهم من الحضريين، وقد اتخذ التَّوتر صورة الهمزة نظراً لشدّة ضغط النَّاطق على المقطع، برغم أنّه لا مادة الكلمة، ولا أيّة صيغة من صيغها الاشتقاقيّة تحتوي همزة، الأمر الذي يؤكّد أنّ رمز الهمزة هنا علامة نبر لا أكثر...وهكذا يخرجنا تفسير (النَّبر) من نطاق هذه التعليلات التي لا ينهض بها دليل، ولا يحل بها إشكال"[3].

وذهب بعض النُّحاة إلى تغليط القرّاء في بعض قراءاتهم، ومن هؤلاء المبرِّد، حيث قال تعقيباً على قراءة (معائش) بالهمز[4]، في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا

([1]) ابن جني، الخصائص، ج3، ص: 147.

([2]) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص: 34 .

([3]) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 128، 129.

([4]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 42 .

تَشْكُرُونَ﴾ {الأعراف: 10}: " فأمّا (معيشة) فلا يجوز همز يائها؛ لأنّها في الأصل متحركة، فإنّما تردّ إلى ما كان لها، كما ذكرتُ لك في صدر الباب.

فأمّا القراءة من قرأ (معائش) فهمز، فإنَّه غلط، وإنَّما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم، ولم يكن له علم بالعربيَّة، وله في القرآن حروف وقد وقف عليها.

وكذلك قول من قال في جمع مصيبة مصائب إنّما هو غلط، وإنّما الجمع مصاوب؛ لأنّ مصيبة مُفعِلة، فعلى هذا يجري وما أشبهه"[1].

وقال الفرّاء: " لا تهمز لأنّها . يعني الواحدة . مفعِلة، الياء من الفعل، فلذلك لا تهمز، إنّما يهمز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة مثل مدينة ومدائن وقبيلة وقبائل، لما كانت الياء لا يعرف لها أصل ثمّ قارفتها ألف مجهولة أيضاً همزت، ومثل معايش من الواو مما لم يهمز لو جمعت معونة، قلت: معون، أو منارة، قلت: مناور، وذلك أنّ الواو ترجع إلى أصلها لسكون الألف قبلها، وربَّما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهَّمون أنّها فعيلة لشبهها بوزنها في اللَّفظ، وعدة الحروف، كما جمعوا مسيل الماء أمسلة شُبّه بفعيل وهو مِفعل، وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة شُبهت بفعيلة لكثرتها في الكلام"[2].

ويقرّر الزَّجَّاج حقيقةً هامّة تفيد ردّ بعض القراءات القرآنيَّة، وهي: " ليس ينبغي أن يقرأ القرآن بتوهّم غير الصّواب"[3]، وقد ردّ الزَّجَّاج قراءة أبي جعفر، وهو شيخ قرّاء أهل المدينة في عصره، في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ﴾ {البقرة: 34}، فقد قال: "قرأت القُرَّاء (للملائكةِ اسجدوا) بالكسر، وقرأ جعفر وحده: (للملائكةُ اسجُدوا) بالضَّمِّ، وأبو جعفر من جِلَّة أهل المدينة، وأهل الثَّبت في القراءة، إلّا أنَّه غلط في هذا الحرف؛ لأنّ الملائكة في موضع خفض، فلا يجوز أن يرفع المخفوض"[4].

([1]) المبرد، المقتضب، ج1، ص: 261.

([2]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 373، 374.

([3]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 79.

([4]) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 79، 80.

وكان حكم الغلط حاضراً في وصف بعض قراءات الحسن البصري، لقوله تعالى : ﴿قُل لَّوْ شَاءَ اللّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ﴾ {يونس:16}، فقد قرأ: (ولا أدارأتكم به)، بالهمز، وبها قرأ أيضاً ابن عبَّاس وابن سيرين وأبو رجاء، وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية حفص (أدراكم)، وهي مرسومة في خط المصحف بالياء، (أدرايكم)، علامة على إمالة الألف نحو الياء، وبالإمالة قرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة والكسائي[1].

قال الفرّاء: ولعلّ الحسن ذهب إلى طبيعته وفصاحته فهمزها، لأنّها تضارع درأت الحدّ وشبهه، وربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز[2]، وجاء في إعراب النَّحَّاس: " وقد سأل الأصمعي أبا عمرو عن الهمز في هذا الحرف أله وجه؟ قال: لا . وقال أبو عبيد: لا وجه لقراءة الحسن... إلّا على الغلط"[3].

واقترن حكم الغلط بحكم القبح، وفي هذا تأكيدٌ لردّ القراءة، ومن ذلك ما جاء تعقيباً على حديث أبي عبيدة حول قراءة قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ {الأنبياء : 88}، يقول القيسي: "وكان أبو عبيد يختار القراءة بنون واحدة إتباعاً للمصحف على إضمار المصدر، يقيمه مقام الفاعل، وينصب "المؤمنين" ويسكّن الياء في موضع الفتح، وهذا كلّه قبيح بعيد، واختار أبو عبيدة أن تكون أصله (ننجّي) بنونين، والتشديد ثمّ أُدغم النون الثانية في الجيم، وهو غلط قبيح، ولا يجوز الإدغام في حرف مشدّد، فكيف تدغم النون في الجيم، وهي مشددة أولها ساكن، ولا يجوز أيضاً إدغام النون في الجيم عند أحد"[4].

واختلف العلماء في توجيه القراءات، فردّها بعضهم، وتكلّف لها بعضهم، وجاء الإشكال في هذه القراءة من أنّ (نُجي) فعل ماضٍ مبني لما لم يسمَّ فاعله، فكان ينبغي

([1]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 324.

([2]) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص: 459 .

([3]) النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص:54.

([4]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 113، 114.

أن يكون (المؤمنون) مرفوعاً لكن جاء منصوباً، كما هو في رسم المصحف، قال بعضهم : إنّ نائب الفاعل هو المصدر، أي (نجي النَّجاءُ المؤمنين)، وهذا القول فيه تكلّف واضح، قال الزَّمخشريُّ: " ومن تمحّل لصحَّته فجعله فعل، وقال(نجي النَّجاءُ المؤمنين) فأرسل الياء، وأسنده إلى مصدره، ونصب المؤمنين بالنَّجاء فمتعسّف بارد العسف"[1].

وقال الأزهريُّ: " وأمّا قراءة عاصم وابن عامر بنون واحد فلا يعرف لها وجه، لأنَّ مالم يسمَّ فاعله إذا خلا باسمه رفعه. وقال أبو اسحاق النَّحويّ: من قال معناه : نُجِّيَ النّجاءُ المؤمنين، فهو خطأ بإجماع من النَّحويين كلّهم"[2]. وأنكر القيسي هذه القراءة، بقوله: " وإنّما تعلق من قرأ هذه القراءة أنَّ هذه اللفظة في أكثر المصاحف بنون واحدة، فهذه القراءة إذا قُرئت بتشديد الجيم وضمّ النُّون وإسكان الياء غير متمكّن في العربيَّة"[3].

وردّ ابن محيسن زعم المنكرين لهذه القراءة بقوله: " (ننجي) من قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ {الأنبياء: 88}، قرأ ابن عامر وشعبة(نُجِّي) بحذف النُّون الثَّانية، وتشديد الجيم، على أنّه مضارع (نجى)، وأصله (نُنجي) حذفت نونه الثَّانية، لإخفائها عند الجيم، كما حُذفت التاء الثَّانية في (تتظاهرون) لإدغامها في الظاء، والفعل مسند إلى ضمير العظمة لمناسبة قوله تعالى:(فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ)، واعلم أنّ جميع علماء الرسم قد اتفقوا على حذف النُّون الثَّانية في هذا الموضع من سورة الأنبياء، وكذلك في سورة يوسف من قوله تعالى: ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَاءُ﴾ {يوسف: 110}، وقد أشار إلى ذلك النّاظم بقوله:

وَالنُّونُ مِن نُنجِي فِي الأَنبِيَاءِ كُلٌّ وَفِي الصَّدِيقِ لِلإِخفَاءِ"[4]

([1]) الزمخشري، الكشاف، ج3، ص: 132.

([2]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 170 .

([3]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 113.

([4]) محيسن، محمد سالم، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، دار الجيل، ج3، ص: 42، 43.

وكذلك وُصفت قراءة الحسن بالغلط، في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ {الشعراء:210}، فقرأ (وما تنزّلت به الشَّياطون)، فجمعه جمعاً مذكراً سالماً، فألزمه حالة الرَّفع، قال الفرّاء: " وكأنّه غلطٌ من الشَّيخ، أنّه بمنزلة المسلمين والمسلمون"[1]. وقال ابن جنّيّ: "هذا ممّا يعرض مثله للفصيح لتداخل الجمعين عليه وتشابههما عنده، وعلى كلّ حال فالشَّياطون غلط"[2]. وقال النَّحَّاس: " وسمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: هكذا يكون غلط العلماء، إنّما يكون بدخول شبهة، لما رأى الحسن رحمه الله في آخره ياءً ونوناً، وهو في موضع اشتبه عليه بالجمع المسلّم فغلط، وفي الحديث: احذروا زلّة العلماء"[3]. وقال الجاحظ: " وغلط الحسن في حرفين من القرآن، مثل قوله: ص والقرآنُ، والحرف الآخر: وما تنزلت به الشَّياطون"[4].

وجاء حكم الغلط وصفاً لقراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ {المائدة: 6}، فقد قرأ (وأرجلِكم) بالخفض[5]، عطفاً على رؤوسكم المجرورة بالباء وهو عطف لفظي بسبب المجاورة. فعلّق النحاس على هذه القراءة بقوله: " وهذا القول أي العطف على الجوار. غلط عظيم؛ لأنّ الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه، وإنّما هو غلط ونظيره الاقواء"[6].

ونرى حكم الغلط في التَّعليق على قراءة ابن محيصن (استبرقَ) ممنوعة للصَّرف[7]، في قوله تعالى: ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ {الإنسان: 21}، فذكر ابن

([1]) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص: 285.

([2]) ابن جني، المحتسب، ج2، ص: 133.

([3]) النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص: 503.

([4]) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ،(ت:255هـ)، البيان والتّبيين، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، مصر، ط1، 1968م، ج2، ص: 219 .

([5]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 242.

([6]) النحاس، إعراب القرآن، ص: 85.

([7]) ابن جني، المحتسب، ج2، ص: 304، 305 الزمخشري، الكشاف، ج4، ص: 199.

جنِّيّ إنّه توهّم فعلاً، وهذا سهو[1]، أمّا الزَّمخشريُّ فإنّه يجعل قراءة ابن محيصن على منع الصَّرف ويغلطها، فيقول: " قرئ (واستبرقَ) نصباً في موضع الجرّ على منع الصَّرف ؛ لأنّه أعجمي، وهو غلط لأنَّه نكرة بداخله حرف التَّعريف، تقول الاستبرق، إلا أن يزعم ابن محيصن أنّه يجعله علماً لهذا الضَّرب من الثِّياب"[2].

وممَّا حُمِلَ على الغلط، ويجري مجراه الوهم، وهو بمعنى التّخيّل والتّمثيل، ويقال: وهمت في كذا بمعنى غلطتُ فيه[3]، ويسمِّيه المحدثون بالقياس الخاطئ، يقول إبراهيم أنيس:" ولعلّ ما يسمِّيه المحدثون بالقياس الخاطئ هو الذي يشير إليه بعض اللُّغويين في ثنايا كتبهم بقولهم:(على توهم كذا، وتوهّم كيت)، محاولين بهذا تفسير ما قد يعرض لهم من ظواهر غريبة سمعت عن العرب القدماء"[4]. فالوهم والغلط وجهان لعملة واحدة، فاطلق هذا الحكم بمعنى الغلط كثيراً على بعض القراءات القرآنية، منها على سبيل المثال: قراءة حمزة المشهورة في قوله تعالى: ﴿مَّا أَنَاْ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾ {إبراهيم: 22}، فقد قرأ حمزة بخفض الياء[5]، حيث انفرد حمزة عن القرّاء السّبعة، وحقّ ياء الإضافة على القياس الفتح، إلّا أنّ حمزة خفضها، وقراءة الباقين الفتح، إذ إنّ أصلها (بمصرخين)، فسقطت النُّون للإضافة، وأدغمت الياء في الياء، فاجتمع ساكنان فحركت الثَّانية بالفتح؛ لأنّها ياء المتكلم ردّت إلى أصلها[6].

وكثر الحديث عن قراءة حمزة هذه، فقيل:"أمّا الخفض فإنّا نراه غلطاً لأنهم ظنّوا أنّ الباء التي في قوله(بمصرخي) تكسر ما بعدها"[7]، وقيل إنّها من وهم القارئ، قال

([1]) ابن جني، المحتسب، ج2، ص: 304، 305.

([2]) الزمخشري، الكشاف، ج4، ص: 199.

([3]) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص: 416، 417.

([4]) أنيس، من أسرار اللغة، ص: 44.

([5]) ابن مجاهد، السبعة، ص: 362، القيسي، الكشف، ج2، ص: 26، أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص: 420.

([6]) الجبوري، عبد الرحمن، القراءات القرآنية في المعجمات اللغوية حتى نهاية القرن السابع الهجري، رسالة دكتوراة في جامعة بغداد، 1990م، ص: 456 .

([7]) الدمشقي، إبراز المعاني، ص:550 .

الفرّاء: " ولعلّها من وهم القرّاء، طبقة يحيى، فإنّه قلّ من سلم منهم من الوهم"[1]، فظنّوا أنّ الباء في (بمصرخيِّ) خافضةٌ للحرف كلّه.

وذكر صاحب اللّسان: " وأصله بمصرخيني، سقطت النُّون للإضافة، فاجتمع السّاكنان، فحركت الثَّانية بالفتح؛ لأنّها ياء المتكلّم، رُدّت إلى أصلها، وكسرها بعض القرّاء توهّماً أنّ السَّاكن إذا حُرّك حُرّك إلى الكسر، وليس بالوجه"[2].

وفي قوله تعالى: ﴿بالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ {ص: 33}، قرأ ابن كثير وقنبل (بالسُّؤق) بهمز الواو[3]، قال أبو منصور: "أمّا ما روى البزّي عن ابن كثير(بالسّؤق) مهموزاً، فهو عندي وهم، ولا همز فيه، ولا في (الساق)، والقرّاء كلُّهم على أنّ لا همز فيه، وأمّا ما روي لأبي عمرو عن ابن كثير (بالسّؤوق)، فللهمزة فيه وجه؛ لأنّ من العرب من يهمز مثل هذه الواو إذا انضمت، والقراءة التي اتّفق عليها قرّاء الأمصار (السُّوق) بغير همز، ولا يجوز عندي غيرها"[4].

ومثله: ﴿وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا﴾ {النمل :44}، ﴿فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ﴾ {الفتح: 29}، فروى قنبل عن ابن كثير (سأقيها) بهمز الألف، وكذلك (على سؤقه)، وقرأ سائر القرّاء (ساقيها) غير مهموز[5]، قال أبو منصور:" لا وجه لما روى قنبل عن ابن كثير في همز (ساقيها)، وهو وهمٌ فإيّاك وهمزه، فإنّه ليس من باب الهمز"[6].

وذهب مكي بن أبي طالب إلى أنّ الهمز في مثل هذه الكلمات إنّما هو توهّم وبعدٌ من القارئ، يقول: "وهمزُ هذه الثَّلاث الكلمات بعيدٌ في العربيَّة، إذ لا أصل لها في الهمز، لكن قال بعض العلماء إنّه إنّما هُمزت على توهّم الضمّة قبل الواو، فكأنّه

([1]) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص: 75.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص: 33، مادة: (صرخ) .

([3]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 553، الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج2، ص: 421 .

([4]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 241.

([5]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 483، القيسي، الكشف، ج2، ص: 160.

([6]) الأزهري، معاني القراءات، ج2، ص: 241.

همز الواو لانضمامها، وهذا بعيدٌ في التأويل غير قوي في النَّظر..."[1]، فأُقحم الهمز في غير موضعه، إذ لا أصل له، ولا علّة لهمز ما لم يُهمز هنا، إلا إذا وُجِدَ في كلام العرب ما يثبت ذلك من لغات أو لهجات، تكلّمت بها العرب. ويشير رابين إلى أنّ تحقيق الهمز ظاهرة تقليديَّة في القراءات القرآنيَّة، فيقول: " يبدو أنّ تحقيق الهمزة قد أصبح قضية تقليدية، عُدّت ملمحاً خاصاً من ملامح القراءات القرآنيَّة"[2].

والحقّ إنّ هذه الحروف همزت لأسبابٍ صوتيّةٍ تتعلق بالنُّطق، فهذه القراءات جاءت لتحاكي واقعاً لغويّاً مستعملاً، فقالوا في حليت: حلأت، ورثيت: رثأت، ولبيت: لبأت، ففي حالة الوقف عليها تتشكل مقاطع صوتية مرفوضة، فعند وقوفهم على الأصل قبل الهمز في: (حليت، وربيت ورثيت، وساق، وسوق)، يتشكّل لدينا مقطع طويل مغلق بصامت، وهو(ص ح ح ص)، فكره العربيّة لنشوء هذه المقاطع ورفضها يفسّر لنا إقحام الهمزة في مثل هذه الصّيغ، وللتخلص منها لجأت للهمز، فأصبحت المقاطع من النوع المقبول في اللغة، وهي (ص ح ص + ص ح).

وورد حكم الوهم في حديث القيسي تعقيباً على قراءة هشام[3]، بالهمز في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ {يوسف: 23} [4]، فقد قال:"وقرأ هشام بالهمز وفتح التَّاء، وهو وَهمٌ عند النَّحويين؛ لأنّ فتح التَّاء للخطاب ليوسف فيجب أن يكون اللَّفظ : قالت هَيتَ لي، أي تهيّأت لي يا يوسف، ولم يقرأ بذلك أحد، وأيضاً فإنّ المعنى على خلافه؛ لأنّه كان يفرّ منها ويتباعد عنها وهي تراوده وتطلبه، وتقدّ قميصه، فكيف تخبره عن نفسه أنّه تهيأ لها، هذا ضدّ حالهما"[5].

وقال شاهين: "هَيتَ لك : يقال: إنّها لغة لأهل حوران، سقطت إلى أهل مكة فتكلموا بها، وعن زيد بالعبرانية: هَيتالج: أي تعال، أعربه القرآن، سريانية ـ آرامية ـ

([1]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 160، 161.

([2]) رابين، اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ص:280 .

([3]) هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي الدمشقي وكنيته أبو الوليد، المولود في 153هـ، والمتوفي: 245هـ، انظر: الزركلي، الأعلام، ج8، ص: 87.

([4]) القيسي، الكشف، ج2، ص:8.

([5]) القيسي، الكشف، ج2، ص: 9 .

عبرانية ـ قبطية "[1]، وبعض القراءات التي قيل: إنَّها شاذّة ولم يقبلها النُّحاة، تكشف عن الأصل الأعجميّ اللُّغويّ للفظة، وتكشف عن صلة النُّطق العربيّ بالنُّطق العبريّ أو الآراميّ في أحد وجوهه.

وجاء حكم الوهم عند ابن مجاهد وذلك في تعليقه على قراءة نافع في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ {الأعراف: 111}[2]، وقراءة ابن عامر في رواية ابن ذكوان (أرجئه)[3]، حيث أنكرها ابن مجاهد، ووصف راويها بأنّه واهم، معللاً ذلك بأنَّ الهاء لا يجوز كسرها وقبلها همزة ساكنة، وإنّما يجوز فيها ذلك إذا كان قبلها ياء ساكنة، أو كسرة أمّا الهمزة فلا[4]. وأنكر أبو علي الفارسي هذه القراءة وردّها، فقال: "كسر الهاء مع الهمزة غلط لا يجوز"[5]، ويكفينا مؤونةً ردّ أبي حيان على قول الفارسي ومن نحا نحوه قائلاً: " ما ذهب إليه الفارسي وغيره من غلط هذه القراءة، وأنّها لا تجوز، قولٌ فاسد؛ لأنّها قراءة ثابتة متواترة، روتها الأكابر من الأئمة، وتلقتها الأمّة بالقبول، ولها توجيه في العربية"[6].

وما يجري مجرى الغلط، ردُّ القراءة من غير تخصيصها بأيٍّ من أحكام الرّدِّ المعروفة، ومن ذلك قول ابن الأنباري: " وحدثنا إدريس بن عبد الكريم قال: حدثنا عاصم بن علي قال: حدثنا جُوَيرِيَة بن بشير الهجيميّ عن الحسن أنّه كان يقرأ (والذين كفروا أولياؤهم الطَّواغيت)[7]، فلا ينبغي لأحد أن يقرأ بهذه القراءة؛ لأنّها تخالف المصحف والطَّاغوت يكون جمعاً فيستغنى عن جمعه"[8].

([1]) شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص:371.

([2]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 287.

([3]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن،ص: 45.

([4]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: 288.

([5]) الفارسي، الحجة للقرّاء السبعة، ج4، ص: 62.

([6]) أبو حيان، البحر المحيط، ج4، ص: 359.

([7]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص: 16.

([8]) ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، (ت:328هـ)، المذكّر والمؤنّث، تحقيق: طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ج1، ص: 282، 286.

والحقيقة أنّ هذه الأحكام (اللَّحن، والخطأ، والغلط، والوهم، ولم يجز، ولا وجه له، وليس بالوجه، وليس بمستقيم، ...الخ) تدلّ على ردّ النَّص وعدم قبوله، لأسباب مختلفة أفصح عنها اللُّغويُّون، فتعدُّدها في ألفاظها لا يعني اختلافها في مدلولاتها، فجاءت قيوداً للغة، ومعايير صارمة، تقف في وجه التّطورات اللُّغويَّة، التي أشار إليها بعض المحدثين أمثال: رمضان عبد التّواب، فلم يقبل بتلك الأحكام، لأنّه لا يؤمن بجمود اللغة، بل على العالم أن يصف ويسجّل، فقال: "وإذا كانت اللغة تتطوّر هكذا، كانت مهمّة العالم اللُّغوي هي الوصف والتسجيل، واستنباط القوانين التي تخضع لها ظاهرة التّطوّر اللغوي في أية لغة من اللغات. أمّا ما وراء ذلك من فرض نظام لغوي معين، والقول بصواب هذا النّظام، وخطأ ذلك، وإباحة هذا ومنع ذاك، فهو عمل (المعلّم) لا (العالم)[1].

([1]) رمضان، لحن العامّة، ص: 31.

الخاتمة

خلصت الدِّراسة من البحث في الأحكام اللُّغويَّة التَّقويميَّة للقراءات القرآنيَّة، إلى مجموعة من النّتائج، يمكن أن نجملها على النَّحو الآتي:

أولاً: الحكم معيارٌ لغويٌّ تقويميٌّ، استعمله اللغويون لنقد الاستعمال اللُّغويّ أو التَّوجيه، وتحديد التَّراكيب، والأنماط اللغويّة الصّحيحة، وكذلك الأنماط اللغويّة التي خرجت عن القاعدة المصنوعة.

ثانيا: بنى النُّحاة أحكام القبول على مقياس الكثرة من دون تحديد نسبتها، فاختلفوا في توجيه الحكم على القراءات القرآنيّة، فما يره نحويٌّ جيّداً يره غيره حسناً أو جائزاً، فلم يفرِّقوا بين أحكام القبول، ولم يضعوا حدوداً ومعايير ثابتة تبيّن درجات القبول.

ثالثا: أحكام القبول جاءت وصفاً للقراءات التي تحاكي التراكيب والأنماط اللُّغويّة الصَّحيحة قواعديّاً، وصحّ سندها، ووافقت رسم المصحف، فاعتمدوا حكم القبول على معايير المستعمل الكثير، وارتبط بعضها بالمعنى وقبوله في تفسير الآية وتوجيهها.

رابعاً: بنى النُّحاة أحكام النَّقد والرَّدِّ التي أُطلقت على القراءات القرآنية على معيار القلة والندرة في الاستعمال، فما هو قليل يكون شاذّاً ورديئا وقبيحاً وضعيفاً...

خامساً: ظهر خلط كبير بين الأحكام اللغويّة، فما عدَّه بعض النُّحاة مقبولاً حمله آخرون على باب الغلط والخطأ، وهذا نابع من مدى فهم الظاهرة اللغويّة، ومدى سماع استعمالها، واختلاف العلماء في التَّوجيه ، وتفاوت معايير القبول والرَّد.

سادساً: تُعدُّ سعة العربيّة المتمثلة في اللّهجات العربيّة والقراءات القرآنيّة، عاملاً مهمّاً من عوامل الاختلاف في معايير القبول والرّدّ، فمن العلماء من أجاز،

ومنهم من ردّ ومنع؛ بناءً على ما وصل إليه من هذه اللغة، وما اعتدّ به من اللّهجات أو لم يُعتدُّ.

سابعاً: اختلاف وجة نظر النُّحاة للمردود، فما عدَّه النُّحاة القدامى لحناً أو خطأً أو غلطاً، جعله بعض المحدثين سبباً في تطوُّر اللُّغة ونموّها، ولهذا لا يمكن إغفال دور التّطوّر اللُّغويّ في تصحيح كثير ممّا عُدَّ لحناً، فاللحن الذي يُفسَّر بالمماثلة والمخالفة، وتسهيل الهمز، والقلب المكاني يُعدُّ تطوّراً لغويّاً.

ثامناً: جاءت بعض الأحكام التّقويمية للقراءات بصيغة اسم التفضيل (الأفعل) مثل: الأقوى، الأجود، الأحسن، الأبين، الأولى... وفي ذلك دلالة على صحّة كلتا القراءتين، إلا أنّ إحداهما تتميّز عن الأخرى بموافقة المعنى، وقبولها أكثر من غيرها.

تاسعاً: أحكام النقد لا تعني رد القراءة، وإنما جاءت وصفا لها، فقد تقبل على ضعفها أو قلتها أو شذوذها وقبحها.

عاشراً: ظهر تداخل كبير بين أحكام النقد، فقد تُبنى الأحكام على معيار القليل المستعمل من كلام العرب، فسبب الشُّذوذ القلّة، وسبب الضّعف القلّة، وسبب البعد أيضاً قلّة الاستعمال وهكذا.

الحادي عشر: هناك أحكام اقترنت بظواهر لغويّة معيّنة مثل: الاستغناء ، والممات، والتوّهّم، والحمل على الجوار، وتفاوت أحكام النُّحاة في هذه القراءات تفاوتهم في قبول هذه الظواهر أو عدم قبولها.

الثَّاني عشر: ارتباط المفهوم اللُّغويِّ للأحكام التَّقويميَّة بالمعنى الاصطلاحيّ، فالقبيح ضد الحسن والجمال، فيكون النمط اللغوي حسنا وجميلا إذا جاء وفق القاعدة اللغوية، وإذا خالفها يكون قبيحاً، ومثله البعيد، فيبعد عن الصّواب والصّحّة كونه لم يتوافق مع ما جاء به النُّحاة، وما لم يتماشَ مع المعنى الذي يكمن في القراءة، وكذلك الشاذ والرديء فكلُّها أحكامٌ دوالٌّ على معانيها.

الثّالث عشر: تقاطع أحكام الرَّدِّ القطعيّ والنقد وتشابهها إلى حد كبيرٍ يصعب معه الفصل بينها، فما يُحكم عليه بالشُّذوذ أو الضُّعف أو القلّة قد يُراد به الرّدّ والرّفض، كقولهم: "رديئة ساقطة"، وهو "غلطٌ قبيحٌ"، وهو "ضعيف خبيث" وغيرها.

الرَّابع عشر: برزت بعض الأحكام بسبب اختلاف العلماء أنفسهم في قبول القراءة أو عدم قبولها، كما برز ذلك من اختلاف المدرستين: البصريّة والكوفيّة في بعض المسائل اللُّغويّة.

الخامس عشر: حاولت الدِّراسة توضح الفرق بين الأحكام اللغوية المتشابهة، وتحديد مفاهيم كلّ منها. على الرّغم من أنَّ اللُّغويين استعملوها كحكمٍ واحد.

السادس عشر: سعت الدِّراسة إلى تفسير بعض القراءات التي خرجت في ظاهرها عن ضوابط القراءة الصَّحيحة تفسيراً صوتيّاً، وفق قوانين التّطوّر اللُّغويّ، فقد تعمل القوانين الصّوتيّة على تطوّرات ملحوظة في واقع الاستعمال اللغوي؛ بهدف الانسجام والتّوافق الصّوتيّ، فمثلاً العربيّة تكره تتابع المقاطع القصيرة المفتوحة؛ لأنّها تؤدّي إلى صعوبة في النّطق، وهذا ما لاحظناه في ظاهرة التّسكين الإعرابي في قراءة بعض القرّاء لقوله تعالى:(يأمركم، وبارئكم، وينصركم، وبعولتهنّ...)، وكذلك التّسكين البنائيّ في لفظة (خُسر)، وغيرها؛ لما فيها من تتابع للمقاطع القصيرة المفتوحة، وكذلك همز غير المهموز الذي يفسّر كره العربيّة للمقاطع الطويلة المغلقة بصامت كما في (ساق) حال الوقف عليها.

السَّابع عشر: لم يجمع اللُّغويُّون على ردّ قراءة قرآنيَّة معيَّنة، بل وجدت من ينافح من أجل قبولها، ويدافع عنها، ويردّ على من غلطها أو ضعّفها، يقول ابن الجزري: " فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها"[1].

[1] - ابن الجزري، النشر، ج1، ص: 10

قائمة المراجع

ابن الأثير، مجد الدّين (606هـ)، (1963)، **النّهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: محمود محمّد الطناحي، وطاهر الزّاوي، القاهرة.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري، (ت:215هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: فائز فارس، ط1، المطبعة العصريّة، الكويت.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي الشّافعي، (ت370هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، ومحمد علي النّجار.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي الشّافعي، (ت370هـ)، (1993)، **كتاب معاني القراءات**، تحقيق ودراسة: عيد مصطفى درويش، وعوض القوزي، ط1.

الأزهري، خالد بن عبدالله، (ت:905هـ)، (2000)، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: أحمد باسل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت:686هـ)،(1982)، **شرح الشافية**، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد،دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت:686هـ)، (1998)، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، ط1.

الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران، (ت:381هـ)، (1980)، **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، ط1، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية

الآلوسي، شهاب الدّين السيّد محمود، (ت: 1270هـ)، (1985)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، عني بتصحيحه ونشره محمود شكري الألوسي، ط4، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

أمين، أحمد، (1961)، **ضحى الإسلام**، مكتبة النهضة المصرية، ط6، القاهرة.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، (577هـ)، (د.ت)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، مصر.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، (ت: 577)،(1969)، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبد الحميد، مراجعة مصطفى السقا، دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، (577هـ)،(1982)، **نزهة الألباء في طبقة الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردنّ.

ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، (ت:328هـ)، (1986)، **المذكّر والمؤنّث**، تحقيق: طارق الجنابي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان.

أنيس، إبراهيم، (1975)، **من أسرار اللغة**، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

أولمان، ستيفن،(د.ت)، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة، كمال بشر، مكتبة الشباب، مصر، (د.ط).

البحلوز، علاء الدين مصطفى محمود، (1997)، **النظير ودوره في توجيه القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، إشراف الدكتور يحيى عبابنة.

برجشتراسر، (1982م)، **التَّطور النَّحوي للُّغة العربيّة**، أخرجه وعلّق عليه: رمضان عبد التّواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

بروكلمان، كارل، (1977م)، **فقه اللغات السّاميّة**، ترجمة : رمضان عبد التّواب، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض، السعوديّة.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت:1093هـ)، (1957)، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الآدابن القاهرة، مصر.

رابين، تشيم (2002)، **اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية**، ترجمه وقدّم له وعلّق عليه: الدكتور عبد الكريم مجاهد، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1.

التّهانوي، محمد علي بن أعلى الفاروقي، (ت: 1158هـ)، (د.ت)، **موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية، المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون**، تقديم : رفيق العجم، تحقيق: على دحروج، وترجمة: جورج زيناتي، مؤسسة خياط للنشر، بيروت.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ،(ت:255هـ)، (1968)، **البيان والتّبيين**، تحقيق: عبد السّلام هارون، ط1، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، مصر.

الجبوري، عبد الرحمن، (1990م) **القراءات القرآنية في المعجمات اللغوية حتى نهاية القرن السابع الهجري**، رسالة دكتوراة في جامعة بغداد.

الجرجاني، عبدالقاهر عبد الرحمن، (471هـ)،(1984)، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر مرجان، ط1، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرّشيد للنشر، بغداد.

الجرجاني، السيّد الشّريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني، (816هـ)، (2003)، **كتاب التعريفات**، وضع حواشيه وفهارسه: محمّد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الدّمشقيّ، (ت:833هـ)، (2002)، **النشر في القراءات العشر**، صححه محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الدّمشقيّ، (ت:833هـ)، (1980)، **غاية النهاية في طبقات القرّاء**، تحقيق: برجشتراسر، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت.

الجندي، أحمد علم الدّين، (1983)، **اللهجات العربيّة في التراث**، الدّار العربيّة للكتاب، تونس.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت:392هـ)، (1989)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت:392)، (1998)،**المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت:392)، (1960)، **المنصف في شرح التصريف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مصر.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، (ت 393هـ)، (1990)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين.

الحديثي، خديجة، (2001)، **المدارس النّحوية**، دار الأمل، ط3، أربد، الأردن.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي(516هـ)،(1975)، **درة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر.

حسن، عبد الحميد، **القواعد النحوية مادتها وطريقتها**، ط1، مطبعة العلوم، القاهرة.

الحضيان، أحمد محمد عبد السّميع، (2001)، **أشهر المصطلحات في فنّ الأداء وعلم القراءات**، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

الحلواني، محمد خير، (1979)، **المفصّل في تاريخ النحو العربي**، الجزء الأول قبل سيبويه، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

حمّادي، محمد ضاري، (1978)، **حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث**، دار الرّشيد للنّشر، منشورات وزارة الثقافة واللإعلام.

حمودة، عبد الوهاب، 1984، **القراءات واللهجات**، ط1، دار النهضة المصرية.

الحموي، ياقوت شهاب الدّين أبو عبدالله، (ت:626هـ)، (1993)، **معجم الأدباء**، تحقيق: إحسان عبّاس، ط1، دار القرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

أبو حيان، محمد بن يوسف الشَّهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، (745هـ)، **ارتشاف الضّرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمّد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

أبو حيان، محمد بن يوسف الشَّهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، (745هـ)، (1993)، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (ت: 370هـ)، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن**، تصحيح: السّيّد عبد الرحيم محمد، دار الكتب المصريّة.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (ت: 370هـ)، (1977)، **الحجّة في القراءات السّبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط2، دار الشروق، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (ت: 370هـ)، (د.ت)، **مختصر في شواذ القرآن**، عني بنشره: برجستراسر، دار الهجرة، إيران.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، (808هـ)، (1962) **مقدمة ابن خلدون**، (4أجزاء)، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ط3، لجنة البيان العربي.

الدّاني، الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد، (ت:444هـ)،(1996)، **التيسير في القراءات السبع**، عني بتصحيحه: أوتوبرتزل، ط1، دار الكتب العميّة، بيروت، لبنان.

الدّجني، فتحي عبد الفتّاح، (1974)، **ظاهرة الشّذوذ في النّحو العربيّ**، الناشر: وكالة المطبوعات،ط1، الكويت.

الدّرويش، محيي الدّين، **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، ط1، منشورات كمال الملك، قم، إيران.

ابن دريد، أبو بكر محمّد بن الحسن الأزدي، (ت:321هـ)، **الجمهرة في اللغة**، دار صادر، بيروت.

الدمياطي،أحمد بن محمد البنا،(ت1117هـ)، (1987)، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل،ط1، بيروت، عالم الكتب.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، (1969)، **معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والإعصار**، تحقيق: محمد سيد جاد الحقّ،ط1، مطبعة دار التأليف، مصر.

الراجحي، شرف الدين علي، **مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1.

الراجحي، عبده، **اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة**، ط1، دار المسيرة، عمّان، الأردن.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر(د.ت)،(1939)، **مختار الصحاح**، ضبطه: حمزة فتح الله، ط5، القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق.

الرّازي، الإمام محمد فخر الدين محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين البكري،(ت:604هـ)، (1981)، **التفسير الكبير**، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان.

رضا، محمّد رشيد، المنار،(ت:1354هـ)،(1935)، **تفسير القرآن الكريم**، الشهير بتفسير المنار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر.

الزّبيدي، أبو بكر محمّد بن الحسين بن عبدالله، (ت:379هـ)، (1973)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسين عبدالله، (1964)، **لحن العامة**، تحقيق: رمضان عبد التّواب،ط1، مصر.

الزّبيدي، سعيد جاسم، (1997)، **القياس في النحو العربي نشأته وتطوّره**، ط1، دار الشروق، عمّان، الأردنّ.

الزّبيدي، محمّد مرتضى الحسيني، (ت:1205هـ)،(1965)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، أحمد عبد السّتّار فرّاج، مطبعة حكومة الكويت.

الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن سهل (ت:310هـ)، (1988)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شبلي، ط1، عالم الكتب.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن سهل (ت:310هـ)، **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، طبع وزارة الثقافة والإرشاد، (تراثنا)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، من القسم الثاني.

الزَّجَّاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق، (ت:337هـ)،(1988)، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الزركلي، خير الدّين، (1984)، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ط6، دار العلم للملايين، بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود عمر، (ت: 538هـ)، (1972)، **أساس البلاغة**، مطبعة دار الكتب والوثائق، مصر.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود عمر، (ت: 538هـ)،(1997)، **الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود عمر، (ت: 538هـ)، **المفصّل في علوم العربيّة**، قدّم له وراجعه: محمد نور الدّين السّعدي، ط1، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان.

ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمّد أبو زرعة، (ت: القرن الخامس الهجري)،(1982)، **حجّة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط3، مؤسسة الرّسالة بيروت، لبنان.

السّخاوي، علم الدين علي بن محمد، (ت643هـ)،(1987)، **جمال القرّاء و كمال الأقراء**، تحقيق: علي حسين البواب، ط1، مكتبة التراث، مكة.

ابن السّراج، أبو بكر محمد بن سهل،(ت:316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، ج1، ص: 333

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت:180هـ)، (1977)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السّلام هارون، ط2، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، مصر.

السيرافي، الحسن بن عبد الله أبو سعيد(ت:368هـ)، (1985)، **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط1، دار الاعتصام، مكة المكرمة.

السيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر، (ت: 911هـ)، (1965)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط1، دار التراث، القاهرة.

السيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر، (ت: 911هـ)، (1999)، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر ، (ت: 911هـ)، (1976)، **الاقتراح في علم أصول النحو وجدله**، تحقيق: أحمد محمد قاسم، ط1، مطبعة السعادة، القاهر.

السيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر، (ت: 911هـ)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: أحمد محمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر،

السيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر، (ت: 911هـ)،(1980)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل الدّمشقيّ، **إبراز المعاني من حروف الأماني، في القراءات السبع**، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.

شاهين، عبد الصّبور، (1966)، **القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللغة الحديث**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

الشّايب، فوزي حسن، (2004)، **أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة العربيّة**، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، الأردن.

الشّايب، فوزي حسن، (2012)، **قراءات وأصوات**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردنّ.

الشُّوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت:1250)، **فتح القدير**، الجامع بين فنّي الرّواية والدِّراية من علم التّفسير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الصاحب، إسماعيل بن عباد، (ت:385)، (1993)، **المحيط في اللغة**، تحقيق: محمد حسن آل ياسين،ط1، عالم الكتب، بيروت.

الصّيمري، أبو محمّد عبدالله بن علي بن إسحاق، (ت:1402هـ)، (د.ط)، **التّبصرة والتذكرة**، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى عليّ الدّين، دار الفكر، دمشق، سوريا.

الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن،(ت: 548 هـ)، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، منشورات شركة المعارف الاسلامية، طهران.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت:310هـ)، (1988)، **جامع البيان من تأويل آي القرآن**، دار الرشاد، بيروت.

الطنطاوي، محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط2، دار المعارف، مصر.

أبو الطَّيِّب، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي،(ت:351هـ)،(1955)، **مراتب النّحويين**، تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، ومطبعتها، القاهرة، مصر.

ابن عادل الدمشقي، عمر بن علي، (ت:880هـ)، (1998)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ورفاقه، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت

عبابنة، يحيى القاسم، (2014م)، **النحو العربيّ دراسات مقارنة في ضوء اللغات السّاميّة واللهجات العربية القديمة**، دار الكتاب الثقافي ، إربد، الأردن.

عبد التّواب، رمضان، (1967)، **لحن العامّة والتطوّر اللغوي**، ط1، دار المعارف، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.

عبدالوهاب حمودة، (1948) **القراءات واللهجات**، ط1، مطتبة النهضة المصرية.

ابن عبد ربّه، (ت:328هـ)، (1948)، **العقد الفريد**، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

عبد المسيح، جورج متري،(1993)، **لغة العرب، معجم مطوّل للغة العربيّة ومصطلحاتها الحديثة**، مكتبة لبنان، ط1.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (ت: 209هـ)، (1954)، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط1، مطبعة الخانجي، مصر.

العسكري، أبو هلال (ت:395هـ)، **الفروق اللغويّة**، تحقيق: أبي عمرو عماد زكي البارون، المكتبة التوفيقية، مصر.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد بن علي الأشبيلي، (ت:669هـ)، (1998)، **شرح جمل الزّجّاجيّ**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشّعّار، إشراف: إميل بديع يعقوب، ط1، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأشبيلي، (ت:669هـ)، **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

ابن عطية، أبو محمد بن عبد الحق بن غالب الأندلسي، (ت:546)،(1977)، **المحرّر الوجيز**، تحقيق: الرّحالي الفاروق وزملائه، الدوحة، قطر.

ابن عقيل، بهاء الدّين عبدالله ابن عقيل العقيلي الهمذاني المصري، (ت: 769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء محبّ الدّين عبدالله بن الحسين، (ت:616هـ)، (1966)، **إعراب القراءات الشّواذّ**، تحقيق: محمّد السّيّد وأحمد عزّوز، ط1، نشر مكتبة عالم الكتب.

العكبري، أبو البقاء محبّ الدّين عبدالله بن الحسين، (ت:616هـ)، (1961)، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، تصحيح وتحقيق: إبراهيم عطوة عوض، ط1، مطبعة البابي الحلبي، مصر.

العكبري، أبو البقاء محبّ الدّين عبدالله بن الحسين، (ت:616هـ)، **التبيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي.

العكبري، ابن برهان عبد الواحد بن علي، (ت:456هـ)،(1984)، **شرح اللمع**، تحقيق: فائز فارس، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.

أبو علاء العطار، الحسن بن أحمد، (ت: 569هـ)، (1994)، **غاية الاختصار في قراءة العشرة أئمة الأمصار**، تحقيق: أشرف محمد فؤاد طلعت، ط1، جدة، السّعوديّة.

عيد، محمد، (1973)، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء**، وضوء علم اللغة الحديث، مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة.

العيني، بدر الدّين محمود بن أحمد، (ت:855هـ)،(1990)، **شرح المراح في التصريف**، حقّقه وعلّق عليه: عبد الستّار جواد، مطبعة الرّشيد، بغداد.

الغلاييني، مصطفى، (1927)، **نظرات في اللغة والأدب**، بيروت، مطبعة طبارة.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي أبو الحسن،(395هـ)، (1908)، **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، المكتبة السّلفيّة، القاهرة، مصر.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي أبو الحسن،(395هـ)، (1985)، **معجم مجمل اللغة**، تحقيق: الشيخ هادي حسن حمّودّي، ط1، منشورات معهد المخطوطات العربيّة.

ابن فارس، أحمد بن زكريا اللغوي أبو الحسن، (ت:395هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط1.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت:377هـ)، (1987)، **الحجّة للقرّاء السّبعة**، تحقيق: بدر الدّين قهوجي، وبشير جويجاني، ط1، طبع دار المأمون للتراث، بدمشق.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت:377هـ)، (2003)، **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، علّق عليه: يحيى مراد، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله (ت:207هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شبلي، دار السرور، مصر.

الفقراء، سيف الدِّين، **الحمل على الغلط عند المبرِّد في كتابه (المقتضب)**، جامعة مؤتة، بحث مقبول للنَّشر، مجلّة جامعة الشّارقة، 2014م

الفراهيدي، الخليل بن أحمد،(ت 175هـ)، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السّامرائي، دار الهجرة، إيران.

فك، يوهان، (1980)، **العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب**، ترجمة وتعليق: رمضان عبد التّواب، مصر، مكتبة الخانجي، (د.ط).

فوّال، عزيزة، (1992)، **المعجم المفصل في النحو العربي**، جزأين، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان.

الفيروزآبادي، مجد الدّين محمد بن يعقوب الفيروزابادي،(ت:817هـ)، (1977)، **القاموس المحيط**، نسخة مصوّرة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر.

القاضي، عبد الفتاح، 1998، **تاريخ القرّاء العشرة ورواتهم**، المكتبة الأزهرية للتراث.

القرطبي، أبو عبدالله محمّد بن أحمد الأنصاري، (ت: 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

القفطي، جمال الدين بن علي بن يوسف، أبو الحسن، (646هـ)، (1950)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.

القلقشندي، أحمد بن علي،(ت:821)، (1987)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، شرحه وعلّق عليه وقابل نصوصه: محمّد حسين شمس الدّين، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر.

القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت:437هـ)،(1987)، **التبصرة في القراءات السبع**، تحقيق: محيي الدّين رمضان، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت:437هـ)، (1985)، **التذكرة في القراءات السبع**، تحقيق: محيي الدّين رمضان، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت:437هـ)، (1984)، **الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدّين رمضان، دار الرّسالة، مصر.

القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت:437هـ)، (1984)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان.

الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، أبو البقاء، (1094هـ)، (1975)، **الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، ط1، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي . دمشق.

اللبدي، محمد سمير نجيب، (1985)، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ط1، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان.

ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك، (ت:672هـ)، **ألفية النحو والصّرف**، مطبعة كرم، دمشق.

ابن مالك، جمال الدّين محمد بن عبدالله، (ت: 672هـ)،(2001)، **شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا،وطارق فتحي السّيّد، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

المبارك، مازن،(1974)، **النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها**، ط3، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.

المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، (ت:285هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، (140هـ)، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، ط3، دار المعارف.

مجدي وهبة، وكامل المهندس، (1979)، **معجم مصطلحات العربيّة في اللغة والأدب**، لبنان.

محيسن، محمد سالم، **المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة**، دار الجيل.

المخزومي، مهدي، (1960)، الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، مطبعة الزهراء، بغداد، العراق.

المطلبي، غالب فاضل، (1978)، **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة**، دار الحرّيّة، العراق.

أبو المكارم، علي، (1973)، **أصول التفكير النحوي**، ط1، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا.

مكرّم، عبد العال سالم، و عمر، أحمد مختار، (1982)، **معجم القراءات القرآنية**، مطبوعات جامعة الكويت، ط1.

مكرّم، عبد العال سالم، (1977)، **الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي**، مؤسسة الوحدة للتوزيع والنشر، الكويت.

الملخ، حسن خميس، (2001)، **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، ط1، عمان دار الشروق.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم، (ت:711هـ)، (1997)، **لسان العرب**، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

المؤدّب، القاسم بن محمد بن سعيد، (1987)، **دقائق التّصريف**، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وحاتم الضّامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

النّاصف، علي النّجدي، **سيبويه إمام النُّحاة**، ط نهضة مصر بالفجالة.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحاس، (ت: 338هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

ابن النّديم، محمد بن إسحاق، (ت: 400هـ)،(1964)، **الفهرست**، فلوجل، بيروت.

ابن هشام، الأنصاري أبو محمّد عبدالله جمال الدّين بن يوسف (ت:761هـ)،(1980)، **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

ابن هشام، الأنصاري أبو محمّد عبدالله جمال الدّين بن يوسف (ت:761هـ)، (1979)، **مغني اللبيب في كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، بيروت.

اهوين، رياض عبود، (2004)، **النقد النحوي عند ابن يعيش في كتابه شرح المفصل**، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، العراق.

وافي، علي عبد الواحد، (1946)، اللغة والمجتمع، القاهرة.

ياقوت، أحمد سليمان، (1993)، **دراسات نحوية في خصائص ابن جني**، ط1، دار المعرفة الحامعية، الاسكندرية.

ياقوت، أحمد سليمان، (1989)، **الكتاب بين المعياريّة والوصفيّة**، ط1، منشورات المعرفة الجامعيّة، الأسكندرية، مصر.

ياقوت، محمود سليمان، (1988)، **التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية**، ط2، دار المعرفة الجامعية، مصر.

ابن يعيش، موفّق الدّين يعيش بن علي، (ت:643هـ)، **شرح المفصّل**، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني، دار الجيل، بيروت، لبنان.

الحيدرة اليمني، أبو الحسن علي بن سليمان بن أسعد التّميميّ،(ت:599هـ)، (2004)، **كشف المشكل في النّحو**، قرأه وعلّق عليه : يحيى مراد، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

المعلومات الشخصية

الاسم: سلامه عايش السراحين

الكلية: الآداب

القسم: اللغة العربية

العنوان: الكرك/ الربه

الهاتف: 0788789669